البنك الأهلي المتحد – مصر
(شركة مساهمة مصرية)

القوائم المالية المستقلة عن السنة المالية المنتهية
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧
وتقرير مراقبي الحسابات عليها

Moore Stephens Egypt
محاسبون قانونيون ومستشارون

KPMG حازم حسن
محاسبون قانونيون ومستشارون

البنك الأهلي المتحد – مصر
(شركة مساهمة مصرية)

القوائم المالية المستقلة عن السنة المالية المنتهية
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧
وتقرير مراقبي الحسابات عليها

Moore Stephens Egypt
محاسبون قانونيون ومستشارون

KPMG حازم حسن
محاسبون قانونيون ومستشارون

الفهرس	الصفحة
تقرير مراقبى الحسابات على القوائم المالية المستقلة	١-٢
الميزانية المستقلة	٣
قائمة الدخل المستقلة	٤
قائمة التدفقات النقدية المستقلة	٥
قائمة التغير في حقوق الملكية المستقلة	٦
قائمة التوزيعات المقترحة لأرباح العام المستقلة	٧
السياسات المحاسبية والإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة	٨-٥٦

تقرير مراقبى الحسابات

الى السادة/ مساهمى البنك الأهلى المتحد - مصر "شركة مساهمة مصرية"

تقرير عن القوائم المالية المستقلة

راجعنا القوائم المالية المستقلة المرفقة للبنك الأهلى المتحد - مصر "شركة مساهمة مصرية" (البنك) والمتمثلة فى الميزانية المستقلة فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ وكذا القوائم المستقلة للدخل والتدفقات النقدية والتغير فى حقوق الملكية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الايضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية المستقلة

هذه القوائم المالية المستقلة مسئولية إدارة البنك، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك الصادرة عن البنك المركزى المصرى فى ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ وفى ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية مستقلة عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من آية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقبى الحسابات

تنحصر مسئوليتنا فى إبداء الرأى على هذه القوائم المالية المستقلة فى ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير منا الإلتزام بمتطلبات السلوك المهنى وتخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية المستقلة خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء اجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات فى القوائم المالية المستقلة. وتعتمد الاجراءات التى تم اختيارها على الحكم المهنى للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر فى القوائم المالية المستقلة سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر، يضع المراقب فى اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام البنك باعداد القوائم المالية المستقلة والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض ابداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية فى البنك. وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التى أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذى قدمت به القوائم المالية المستقلة.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التى قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية المستقلة.

الرأى

ومن رأينا أن القوائم المالية المستقلة المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح – فى جميع جوانبها الهامة – عن المركز المالى المستقل للبنك الأهلى المتحد - مصر "شركة مساهمة مصرية" فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، وعن أدائه المالى المستقل وتدفقاته النقدية المستقلة عن السنة المالية المنتهية فى ذلك التاريخ وذلك طبقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك الصادرة عن البنك المركزى المصرى فى ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المستقلة.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

لم يتبين لنا مخالفة البنك - خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ - لأي من أحكام قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣، كما لم يتبين لنا خلال السنة المذكورة مخالفة البنك لأي من أحكام النظام الأساسي.

يمسك البنك حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام البنك على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات.

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر البنك وذلك فى الحدود التى تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

مراقبا الحسابات

محسن حموده محمود حجاب
رقم القيد فى الهيئة العامة للرقابة المالية "٩٢"
Moore Stephens Egypt
محاسبون قانونيون ومستشارون

فارس عامر امام عامر
رقم القيد فى الهيئة العامة للرقابة المالية "٢٣"
KPMG حازم حسن
محاسبون قانونيون ومستشارون

القاهرة في :١٢ فبراير ٢٠١٨

الميزانية المستقلة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

(جميع الأرقام بالألف جنيه مصري)

	إيضاح	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣١ ديسمبر ٢٠١٦
الأصول			
نقدية وأرصدة لدي البنك المركزي	(١٥)	٢ ٥٠٢ ٥٥٩	٢ ٠٢٤ ٨٢٤
أرصدة لدي البنوك	(١٦)	٦ ٩٨٣ ٧٦٦	٨ ٨٧٣ ٩٥١
أذون خزانة	(١٧)	٦ ٠٨٨ ٧٨٢	٧ ٠٣٩ ٠٨٩
أصول مالية بغرض المتاجرة	(١٨)	٢٠ ٦٥٧	١٧ ٩٣١
قروض وتسهيلات للعملاء وللبنوك	(١٩)	٢١ ٧٨٧ ٢٨٤	١٩ ٣٠٠ ٥٩٤
مشتقات مالية	(٢٠)	١ ٧٠٩	١ ٨٨٩
إستثمارات مالية			
متاحة للبيع	(٢١)	٥ ٤٧٢ ٣٣٠	٥٠٠ ٢٢٢
محتفظ بها حتي تاريخ الاستحقاق	(٢١)	٢ ٩٣٤ ٦٥٢	٣ ٥٤٤ ٥١٩
إستثمارات مالية في شركات تابعة	(٢٣)	٥٤ ٤٦٨	٤٠ ٤٩٠
إستثمارات عقارية	(٢٤)	٣٧ ٥٥٧	٣٨ ٣٩٠
أصول أخري	(٢٥)	٧٢٧ ٣٥٧	٦٠٥ ٥٩٧
أصول ثابتة	(٢٦)	٣٤٧ ٠٤٢	٣٢٩ ٥٨٢
إجمالي الأصول		٤٦ ٩٥٨ ١٦٣	٤٢ ٣١٧ ٠٧٨
الالتزامات وحقوق الملكية			
الالتزامات			
أرصدة مستحقة للبنوك	(٢٧)	١٨١ ٩٥٣	١ ٥٤٧ ٣٩٧
إتفاقيات بيع أدوات دين مع التزام بإعادة الشراء	(١٧)	-	٢٢٨ ٢٢٧
ودائع العملاء	(٢٨)	٣٨ ٢٨١ ٠٦٤	٣٣ ٨٢١ ٨٣٦
إلتزامات أخري	(٢٩)	١ ٧٤٤ ٣٦٥	١ ٢٠٦ ٥٨٧
مخصصات أخري	(٣٠)	٢٦٢ ١٤٩	٣٥٣ ٧٧٨
إجمالي الالتزامات		٤٠ ٤٦٩ ٥٣١	٣٧ ١٥٧ ٨٢٥
حقوق الملكية			
رأس المال المصدر والمدفوع	(٣١)	٢ ٥٠٠ ٠٠٠	٢ ٥٠٠ ٠٠٠
مبالغ مدفوعة تحت حساب زيادة رأس المال		٥٠٠ ٠٠٠	-
إحتياطيات	(٣٢)	٧٩٠ ٥٠٦	٢١١ ٧٢٧
صافي أرباح العام والأرباح المحتجزة	(٣٣)	٢ ٦٩٨ ١٢٦	٢ ٤٤٧ ٥٢٦
إجمالي حقوق الملكية		٦ ٤٨٨ ٦٣٢	٥ ١٥٩ ٢٥٣
إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية		٤٦ ٩٥٨ ١٦٣	٤٢ ٣١٧ ٠٧٨

نيفين المسيري
الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب

- الإيضاحات المرفقة من (١) إلي (٣٩) للقوائم المالية المستقلة جزء متمم لها.
- تقرير مراقبي الحسابات (مرفق).

قائمة الدخل المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ (جميع الأرقام بالألف جنيه مصري)

	إيضاح	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣١ ديسمبر ٢٠١٦
عائد القروض والإيرادات المشابهة	(٦)	٥ ٢٤٢ ٩٦٨	٣ ٣٥٢ ٩١٦
تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة	(٦)	(٣ ٣٠٥ ٧٠٥)	(١ ٩٨٢ ٢١٠)
صافي الدخل من العائد		١ ٩٣٧ ٢٦٣	١ ٣٧٠ ٧٠٦
إيرادات الأتعاب والعمولات	(٧)	٢٩٧ ٢١٢	٢٢٧ ٢٠٦
مصروفات الأتعاب والعمولات	(٧)	(١٠ ٤٧٧)	(٨ ٤٥٠)
صافي الدخل من العائد والأتعاب والعمولات		٢٨٦ ٧٣٥	٢١٨ ٧٥٦
توزيعات أرباح	(٨)	٢ ٢٤٤	٢ ٤٨٩
صافي دخل المتاجرة	(٩)	٦٨ ٧٠٨	١٥٦ ٩٣٩
أرباح إستثمارات مالية	(٢٢)	٤٩ ٩٨٣	٢٤ ٥٥٢
عبء الإضمحلال عن خسائر الائتمان	(١٢)	(٢٨٧ ٨٨٨)	(٣٩٠ ٩٤٩)
مصروفات إدارية	(١٠)	(٤٦٦ ٥٨٦)	(٣٣٠ ٤٤٠)
إيرادات تشغيل أخري	(١١)	٢٧ ٠٤٩	١ ٩٨٠ ١٩٣
الربح قبل ضرائب الدخل		١ ٦١٧ ٥٠٨	٣ ٠٣٢ ٢٤٦
مصروف ضرائب الدخل	(١٣)	(٤١٨ ٨٤٦)	(٦٤٧ ٥٣١)
صافي أرباح العام		١ ١٩٨ ٦٦٢	٢ ٣٨٤ ٧١٥
نصيب السهم من صافي أرباح العام	(١٤)	٤,٤١	٩,٧٠

- الإيضاحات المرفقة من (١) إلي (٣٩) للقوائم المالية المستقلة جزء متمم لها.

	إيضاح	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣١ ديسمبر ٢٠١٦
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
صافي أرباح العام قبل الضرائب		١ ٦١٧ ٥٠٨	٣ ٠٣٢ ٢٤٦
تعديلات لتسوية صافي الأرباح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
إهلاك و إستهلاك	(٢٤,٢٦)	٤٠ ٦٦٢	٣١ ٧٣٤
عبء اضمحلال عن خسائر الائتمان	(١٢)	٢٨٧ ٨٨٨	٣٩٠ ٩٤٩
(رد) عبء المخصصات الأخري	(٣٠)	(٨٦ ٧١٧)	١٣١ ٥٨٩
فروق إعادة تقييم المخصصات الاخري بالعملات الاجنبية	(٣٠)	(٢ ٢٣٠)	٤٢ ٤٠١
إستهلاك خصم إصدار إستثمارات مالية متاحة للبيع و محتفظ بها حتي تاريخ الاستحقاق	(٢١)	٧١ ٩٦٦	٢٠١ ٠٦٤
فروق إعادة تقييم إستثمارات مالية بالعملات الاجنبية	(٢١)	(٣٨٠)	(١٢٠ ٤٥٨)
مشتقات مالية بغرض المتاجرة (بالصافي)	(٢٠)	١٨٠	(١ ٨١٦)
فروق تقييم أصول مالية بغرض المتاجرة	(٩)	(٢ ٧٢٥)	(١ ٦٥١)
أرباح التشغيل قبل التغيرات في الأصول و الالتزامات الناتجة عن أنشطة التشغيل		١ ٩٢٦ ١٥٢	٣ ٧٠٦ ٠٥٨
صافي النقص(الزيادة) في الأصول والالتزامات			
أرصدة لدي البنوك	(١٦)	٣٠١ ١٥٠	٤ ٢٠٨ ١٣٤
أذون الخزانة	(١٧)	٩٤٤ ٩٠٧	(٢ ٩٣٤ ٣٦٨)
أصول مالية بغرض المتاجرة		-	١٣ ٥٢٨
قروض وتسهيلات للعملاء	(١٩)	(٢ ٧٧٤ ٥٧٨)	(٤ ٩٥٣ ٩٤٣)
أصول أخري	(٢٥)	(١٢١ ٧٦١)	(٢٣٧ ٨٢٨)
أرصدة مستحقة للبنوك	(٢٧)	(١ ٣٦٥ ٤٤٤)	١ ٢٢٢ ٢٥٨
ودائع العملاء	(٢٨)	٤ ٤٥٩ ٢٢٨	٧ ٣٦٩ ٨٧٦
التزامات أخري	(٢٩)	٤٤٨ ٣٥٩	٢١٤ ٧٦٢
إتفاقيات بيع مع التزام بإعادة الشراء	(١٧)	(٢٢٨ ٢٢٧)	٢٢٨ ٢٢٧
المستخدم من المخصصات الأخري	(٣٠)	(٢ ٦٨٢)	(١١ ٠٣٨)
ضرائب الدخل المسددة		(٣٢٩ ٤٢٧)	(٢٣٩ ٧٨٤)
صافي التدفقات النقدية الناتجة عن أنشطة التشغيل (١)		٣ ٢٥٧ ٦٧٧	٨ ٥٨٥ ٨٨٢
التدفقات النقدية من أنشطة الإستثمار			
مدفوعات لشراء أصول ثابتة وفي اعداد وتجهيز الفروع		(٥٧ ٢٨٩)	(٣٠ ٠٣٥)
متحصلات من بيع إستثمارات مالية متاحة للبيع	(٢١)	٢١٠ ٢٣٧	١ ٤٥٠ ٩٢٣
متحصلات من استرداد إستثمارات مالية حتي تاريخ الأستحقاق	(٢١)	٩٣٨ ٩٣٨	٤٠ ٧٦٥
مدفوعات لشراء إستثمارات مالية بخلاف أصول مالية بغرض المتاجرة	(٢١)	(٥ ٣٨٥ ٣٤١)	(٢ ٥٣٢ ٣٨٠)
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة الإستثمار (٢)		(٤ ٢٩٣ ٤٥٥)	(١ ٠٧٠ ٧٢٧)
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل			
توزيعات الأرباح المدفوعة		(٨٠ ٩٢٢)	(٤٧ ١١٣)
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة التمويل (٣)		(٨٠ ٩٢٢)	(٤٧ ١١٣)
صافي (النقص) الزيادة في النقدية و ما في حكمها خلال الفترة (١+٢+٣)		(١ ١١٦ ٧٠٠)	٧ ٤٦٨ ٠٤٢
رصيد النقدية وما في حكمها في أول السنة		١٠ ٤٢٥ ٧٤٨	٢ ٩٥٧ ٧٠٦
رصيد النقدية وما في حكمها في اخر السنة	(٣٣)	٩ ٣٠٩ ٠٤٨	١٠ ٤٢٥ ٧٤٨
وتتمثل النقدية وما في حكمها فيما يلي:			
نقدية وأرصدة لدي البنك المركزي	(١٥)	٢ ٥٠٢ ٥٥٩	٢ ٠٢٤ ٨٢٤
أرصدة لدي البنوك	(١٦)	٦ ٩٨٣ ٧٦٦	٨ ٨٧٣ ٩٥١
أذون الخزانة	(١٧)	٦ ٠٨٨ ٧٨٢	٧ ٠٣٩ ٠٨٩
أرصدة لدي البنك ذات أجل أكثر من ثلاثة أشهر من تاريخ الأقتناء	(١٦)	(١٧٧ ٢٧٧)	(٤٧٨ ٤٢٧)
أذون الخزانة ذات أجل أكثر من ثلاثة أشهر من تاريخ الأقتناء	(١٧)	(٦ ٠٨٨ ٧٨٢)	(٧ ٠٣٣ ٦٨٩)
النقدية وما في حكمها في أخر السنة المالية	(٣٣)	٩ ٣٠٩ ٠٤٨	١٠ ٤٢٥ ٧٤٨

- الإيضاحات المرفقة من (١) إلي (٣٩) للقوائم المالية المستقلة جزء متمم لها.

قائمة التغير في حقوق الملكية المستقلة عن السنة المالية المنتهية في٣١ ديسمبر ٢٠١٧

(جميع الأرقام بالألف جنيه مصري)

	رأس المال	مبالغ مدفوعة تحت حساب زيادة رأس المال	إحتياطي قانوني و رأسمالي	إحتياطي مخاطر بنكية عام	أرباح محتجزة و أرباح العام	إحتياطى القيمة العادلة- الإستثمارات المالية	إحتياطي خاص	إحتياطي مخاطرتطبيق معيار دولي للتقارير المالية ٩	الإجمالي
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٦	٢ ٠٠٠ ٠٠٠	-	١٥٨ ١٣٣	٦ ٨٥٦	٦٣٤ ٣٢٠	٧٧ ٥٩٤	٣ ٠٨٧	-	٢ ٨٧٩ ٩٩٠
مبالغ مدفوعة تحت حساب زيادة رأس المال	٥٠٠ ٠٠٠	-	-	-	(٥٠٠ ٠٠٠)	-	-	-	-
محول إلى الإحتياطي القانوني	-	-	٢٣ ٥٥٥	-	(٢٣ ٥٥٥)	-	-	-	-
محول إلى إحتياطي مخاطر بنكية عام	-	-	-	٨٤١	(٨٤١)	-	-	-	-
حصة العاملين في الأرباح	-	-	-	-	(٤٧ ١١٣)	-	-	-	(٤٧ ١١٣)
صافي التغير في القيمة العادلة	-	-	-	-	-	(٥٨ ٣٣٩)	-	-	(٥٨ ٣٣٩)
صافي أرباح العام	-	-	-	-	٢ ٣٨٤ ٧١٥	-	-	-	٢ ٣٨٤ ٧١٥
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٢ ٥٠٠ ٠٠٠	-	١٨١ ٦٨٨	٧ ٦٩٧	٢ ٤٤٧ ٥٢٦	١٩ ٢٥٥	٣ ٠٨٧	-	٥ ١٥٩ ٢٥٣
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٧	٢ ٥٠٠ ٠٠٠	-	١٨١ ٦٨٨	٧ ٦٩٧	٢ ٤٤٧ ٥٢٦	١٩ ٢٥٥	٣ ٠٨٧	-	٥ ١٥٩ ٢٥٣
محول إلي زيادة رأس المال	-	٥٠٠ ٠٠٠	-	-	(٥٠٠ ٠٠٠)	-	-	-	-
محول إلى الإحتياطي القانوني	-	-	١١٩ ٢٣٦	-	(١١٩ ٢٣٦)	-	-	-	-
حصة العاملين في الأرباح	-	-	-	-	(٥ ٩٢٢)	-	-	-	(٥ ٩٢٢)
توزيعات المساهمين	-	-	-	-	(٧٥ ٠٠٠)	-	-	-	(٧٥ ٠٠٠)
محول من إحتياطي مخاطر بنكية عام	-	-	-	(٤٩٦)	٤٩٦	-	-	-	-
صافي التغير في القيمة العادلة/متضمنة استثمارات حتي تاريخ الاستحقاق	-	-	-	-	-	٢١١ ٦٣٩	-	-	٢١١ ٦٣٩
صافي أرباح العام	-	-	-	-	١ ١٩٨ ٦٦٢	-	-	-	١ ١٩٨ ٦٦٢
محول إلي إحتياطي مخاطرتطبيق معيار دولي للتقارير المالية ٩	-	-	-	-	(٢٤٨ ٤٠٠)	-	-	٢٤٨ ٤٠٠	-
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٢ ٥٠٠ ٠٠٠	٥٠٠ ٠٠٠	٣٠٠ ٩٢٤	٧ ٢٠١	٢ ٦٩٨ ١٢٦	٢٣٠ ٨٩٤	٣ ٠٨٧	٢٤٨ ٤٠٠	٦ ٤٨٨ ٦٣٢

- الإيضاحات المرفقة من (١) إلي (٣٩) للقوائم المالية المستقلة جزء متمم لها.

قائمة التوزيع المقترحة لأرباح العام المستقلة عن السنة المالية المنتهيه في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ (جميع الأرقام بالألف جنيه مصري)

	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣١ ديسمبر ٢٠١٦
صافي أرباح العام	١ ١٩٨ ٦٦٢	٢ ٣٨٤ ٧١٥
إحتياطي مخاطر بنكية عام	٤٩٦	-
إحتياطي مخاطر تطبيق معيار دولي للتقارير المالية ٩	(٤٠٠ ٢٤٨)	-
صافي أرباح العام القابلة للتوزيع	٩٥٠ ٧٥٨	٢ ٣٨٤ ٧١٥
أرباح محتجزة في أول العام	١ ٧٤٧ ٣٦٨	٦٢ ٨١١
الإجمالي	٢ ٦٩٨ ١٢٦	٢ ٤٤٧ ٥٢٦
يوزع كالآتي		
إحتياطي قانوني	٥٩ ٩٣٣	١١٩ ٢٣٦
توزيعات نقدية للمساهمين	٩٠٠ ٠٠٠	-
أسهم مجانية	-	٥٠٠ ٠٠٠
حصة العاملين	٩٠ ٠٠٠	٧٥ ٠٠٠
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	٥ ٩٢٢	٥ ٩٢٢
أرباح محتجزة في آخر العام	١ ٦٤٢ ٢٧١	١ ٧٤٧ ٣٦٨
الإجمالي	٢ ٦٩٨ ١٢٦	٢ ٤٤٧ ٥٢٦

- الإيضاحات المرفقة من (١) إلي (٣٩) للقوائم المالية المستقلة جزء منمم لها.

الايضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

١- معلومات عامة

يقدم البنك الاهلي المتحد- مصر(شركة مساهمة مصرية) خدمات المؤسسات والتجزئة المصرفية والاستثمار في جمهورية مصر العربية من خلال المركز الرئيسي و ٣٧ فرعاً ويوظف ٩١٢ موظفاً في تاريخ الميزانية.

تأسس البنك شركة مساهمة مصرية تحت إسمه السابق بتاريخ ٨ أغسطس ١٩٧٨ بموجب القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ولائحته التنفيذية في جمهورية مصر العربية ويقع المركز الرئيسي للبنك في٨١ شارع التسعين ، مركز المدينة، التجمع الخامس- القاهرة الجديدة . محافظة القاهرة ، في ١٤ يوليو ٢٠١٠ تم شطب البنك اختيارياً من بورصتي القاهرة ، والإسكندرية للأوراق المالية .

تم إعتماد القوائم المالية للبنك من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ١١ فبراير ٢٠١٨

٢- ملخص السياسات المحاسبية المتبعة

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية المستقلة للبنك وقد تم إتباع هذه السياسات بثبات لكل السنوات المعروضة إلا إذا تم الإفصاح عن غير ذلك:

أ- أسس إعداد القوائم المالية (المستقلة)

يتم إعداد القوائم المالية المستقلة وفقا لتعليمات البنك المركزى المصرى لقواعد إعداد وتصوير القوائم الماليه للبنوك وأسس الاعتراف والقياس المعتمده من مجلس إدارته بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ والتعليمات التفسيريه الملحقه بها فى إبريل ٢٠٠٩، وعلى أساس التكلفة التاريخية معدلة بإعادة تقييم الأصول والالتزامات المالية بغرض المتاجرة ، والأصول والالتزامات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر والإستثمارات المالية المتاحة للبيع ، وجميع عقود المشتقات المالية .

وقد تم إعداد هذه القوائم المالية المستقلة للبنك طبقاً لأحكام القوانين المحلية ذات الصلة وأعد البنك ايضاً القوائم المالية المستقلة للبنك ، وفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري المعتمدة من مجلس إدارته بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ وشركته التابعة طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية، وقد تم تجميع الشركة التابعة تجميعاً كلياً في القوائم المالية المجمعة وهي الشركة التي للبنك فيها ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، أكثر من نصف حقوق التصويت أو لديه القدره علي السيطرة علي السياسات المالية والتشغيلية للشركة التابعة بصرف النظر عن نوعية النشاط ، ويمكن الحصول علي القوائم المالية المجمعة للبنك من إدارة البنك.ويتم عرض الإستثمارات في الشركة التابعة في القوائم المالية المستقلة للبنك ومعالجتها محاسبياً بالتكلفة ناقصاً خسائر الإضمحلال .

القوائم المالية المستقلة للبنك يجب أن تقرأ مع القوائم المالية المجمعة للسنة المنتهيه فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ للحصول على المعلومات الكاملة للموقف المالي للبنك الناتج عن عمليات التشغيل والتدفقات النقدية والتغير فى حقوق المساهمين.

تعديلات تعليمات البنك المركزي المصري المنشورة السارية من أول يناير ٢٠١٠

قامت الإدارة بتطبيق تعليمات البنك المركزي الخاصة بقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الإعتراف والقياس، والتي تختلف في بعض الجوانب عن معايير المحاسبة المصرية المتعلقة بأنشطة البنك .

وفيما يلي ملخص بأهم التغيرات التي طرأت على السياسات المحاسبية وعلى القوائم المالية بسبب تطبيق هذه التعديلات المحاسبية :

- تغيرت متطلبات الإفصاح الخاصة بأهداف وسياسات وأساليب إدارة المخاطر المالية وإدارة كفاية رأس المال وبعض الإيضاحات الأخرى
- قام البنك بإعادة النظر فى القيمة النخريدية للأصول الثابتة لتقدير أهمية تأثيرها على القيمة القابلة للإهلاك ، ولم ينتج عن ذلك آثار مادية على القوائم المالية .
- حدد البنك الأطراف ذوي العلاقة وفقاً للمتطلبات المعدلة وأضاف بعض الإيضاحات الجديدة بخصوص هذه الأطراف
- ويتم قياس مبلغ مخصص خسائر الاضمحلال بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ، ولا يدخل فى ذلك خسائر الائتمان المستقبلية التي لم يتم تحملها بعد ، مخصومة باستخدام معدل العائد الفعلي الأصلي للأصل المالي . ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل باستخدام حساب مخصص خسائر الاضمحلال ويتم الاعتراف بعبء الاضمحلال عن خسائر الائتمان فى قائمة الدخل .
- تم تغيير طريقة قياس اضمحلال القروض والتسهيلات وأدوات الدين الأخرى التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة ، وترتب على ذلك إلغاء المخصص العام المكون للقروض والتسهيلات وبدلاً عنه تم تكوين مخصصات إجمالية للمجموعات من الأصول التي تحمل خطر ائتماني ومواصفات متشابهه أو مخصصات فردية وقد تم ترحيل الزيادة الإجمالية فى المخصصات القائمة فى أول يناير ٢٠٠٩ طبقا للطريقة المتبعة سابقا عن المخصصات وفقاً للطريقة الجديدة الي إحتياطي خاص ضمن حقوق الملكية . وتبين قائمة التغير فى حقوق الملكية أثر تغيير تلك السياسة على حقوق الملكية.
- عند تحديد معدل العائد الفعلي بغرض تطبيق طريقة التكلفة المستهلكة لحساب إيرادات وتكلفة العائد على أدوات الدين ، تم تحديد العمولات والأتعاب المرتبطة بعمليات اقتناء أو إصدار أدوات الدين وإضافتها أو خصمها من قيمة الاقتناء / الإصدار بصفتها جزء من تكلفة المعاملة ، مما ترتب عليه تغيير معدل العائد الفعلي لتلك الأدوات.
- قام البنك بدارسة الأصول التي آلت ملكيتها إليه وفاءً لديون بغرض التأكد من انطباق قواعد تصنيفها ضمن الأصول غير المتداولة المحتفظ بها بغرض البيع ضمن الأصول الأخرى ، ولم ينتج عن ذلك اختلاف فى التبويب أو القيمة التي تقاس بها تلك الأصول

٢- ملخص السياسات المحاسبية (تابع)

ب- الشركات التابعة

هي الشركات (بما في ذلك المنشآت ذات الأغراض الخاصة Special Purpose Entities / SPEs) التي يمتلك البنك بطريق مباشر أو غير مباشر القدرة علي التحكم في سياستها المالية والتشغيلية ، وعادة يكون للبنك حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت . ويؤخذ في الاعتبار وجود وتأثير حقوق التصويت المستقبلية التي يمكن ممارستها أو تحويلها في الوقت الحالي عند تقييم ما إذا كان للبنك القدرة علي السيطرة علي الشركة.

ج- التقارير القطاعية

قطاع النشاط هو مجموعة من الأصول والعمليات المرتبطة بتقديم منتجات أو خدمات تتسم بمخاطر ومنافع تختلف عن تلك المرتبطة بقطاعات أنشطة أخري . والقطاع الجغرافي يرتبط بتقديم منتجات أو خدمات داخل بيئة اقتصادية واحدة تتسم بمخاطر ومنافع تخصها عن تلك المرتبطة بقطاعات جغرافية تعمل في بيئة اقتصادية مختلفة

د- ترجمة العملات الأجنبية

د/١ عملة التعامل والعرض

يتم عرض القوائم المالية للبنك بالألف جنيه المصري وهو عملة التعامل والعرض للبنك .

د/٢ المعاملات والأرصدة بالعملات الأجنبية

تمسك حسابات البنك بالجنيه المصري وتثبت المعاملات بالعملات الأخري خلال السنة المالية علي أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة ، ويتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأخري في نهاية السنة المالية علي أساس أسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وبالفروق الناتجة عن التقييم ضمن البنود التالية :

- صافى دخل المتاجرة أو صافى الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر للأصول / الالتزامات بغرض المتاجرة أو تلك المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بحسب النوع
- ايرادات (مصروفات) تشغيل أخرى بالنسبة لباقي البنود .
- يتم تحليل التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية المصنفة إستثمارات متاحة للبيع (أدوات دين) ما بين فروق تقييم نتجت عن التغيرات في التكلفة المستهلكة للأداة وفروق نتجت عن تغيير أسعار الصرف السارية وفروق نتجت عن تغيير القيمة العادلة للأداة ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بفروق التقييم المتعلقة بالتغييرات في لتكلفة المستهلكة ضمن عائد القروض والإيرادات المشابهة وبالفروق المتعلقة بتغيير أسعار الصرف في بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى، ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بفروق التغيير في القيمة العادلة (إحتياطي القيمة العادلة / إستثمارات مالية متاحة للبيع) .

تتضمن فروق التقييم الناتجة عن البنود غير ذات الطبيعة النقدية الأرباح والخسائر الناتجة عن تغير القيمة العادلة مثل أدوات حقوق الملكية المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ويتم الاعتراف بفروق التقييم الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المصنفة إستثمارات مالية متاحة للبيع ضمن إحتياطى القيمة العادلة في حقوق الملكية .

هـ - الأصول المالية

يقوم البنك بتبويب الأصول المالية بين المجموعات التالية :

أصول مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، وقروض ومديونيات ، وإستثمارات مالية محتفظ بها حتي تاريخ الاستحقاق ، وإستثمارات مالية متاحة للبيع ، وتقوم الإدارة بتحديد تصنيف إستثماراتها عند الاعتراف الأولي .

٢- ملخص السياسات المحاسبية (تابع)

هـ الأصول المالية (تابع)

هـ/١ الأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

تشمل هذه المجموعة أصول مالية بغرض المتاجرة ، والأصول التى تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .
يتم تبويب الأداة المالية على أنها بغرض المتاجرة إذا تم اقتناؤها وتحمل قيمتها بصفة أساسية بغرض بيعها في الأجل القصير أو إذا كانت تمثل جزءاً من محفظة أدوات مالية محددة يتم إدارتها معاً وكان هناك دليل على معاملات فعلية حديثة تشير إلى الحصول على أرباح في الأجل القصير كما يتم تصنيف المشتقات على أنها بغرض المتاجرة إلا إذا تم تخصيصها على أنها أدوات تغطية. يتم تبويب الأصول المالية عند نشأتها على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر في الحالات التالية :

عندما يقلل ذلك تضارب القياس الذي قد ينشأ إذا تم معالجة المشتق ذو العلاقة على أنه بغرض المتاجرة في الوقت الذي يتم فيه تقييم الأداة المالية محل المشتق بالتكلفة المستهلكة بالنسبة للقروض والتسهيلات للبنوك والعملاء وأدوات الدين المصدرة .
عند إدارة بعض الإستثمارات مثل الإستثمارات في أدوات حقوق الملكية وتقييمها بالقيمة العادلة وفقاً لإستراتيجية الاستثمار أو إدارة المخاطر وإعداد التقارير عنها للإدارة العليا على هذا الأساس ، يتم عندها تبويب تلك الإستثمارات على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
الأدوات المالية ، مثل أدوات الدين المحتفظ بها التي تحتوي على واحد أو أكثر من المشتقات الضمنية التي تؤثر بشدة على التدفقات النقدية ، فيتم تبويب تلك الأدوات على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .
يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المالية التي يتم إدارتها بالارتباط مع أصول أو التزامات مالية مبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك في قائمة الدخل " بند صافى الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر".
لا يتم إعادة تبويب أية مشتقة مالية من مجموعة الأدوات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك أثناء فترة الاحتفاظ بها أو سريانها ، كما لا يتم إعادة تبويب أية أداه مالية نقلاً من مجموعة الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إذا كانت هذه الأداة قد تم تخصيصها بمعرفة البنك عند الاعتراف الأولي كأداة تقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

هـ/٢ القروض والمديونيات

تمثل أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ ثابت أو قابل للتحديد وليست متداولة في سوق نشطة فيما عدا:
- الأصول التي ينوي البنك بيعها فوراً أو في مدى زمني قصير ، يتم تبويبها في هذه الحالة ضمن الأصول بغرض المتاجرة ، أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
- الأصول التي بوبها البنك على أنها متاحة للبيع عند الاعتراف الأولي بها.
- الأصول التي لن يستطيع البنك بصورة جوهرية استرداد قيمة استثماره الأصلي فيها لأسباب أخرى بخلاف تدهور القدرة الائتمانية .

هـ/٣ الإستثمارات المالية المحتفظ بها حتي تاريخ الاستحقاق

تمثل الإستثمارات المالية المحتفظ بها حتي تاريخ الاستحقاق أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ سداد محدد أو قابل للتحديد وتاريخ استحقاق محدد ولدي إدارة البنك النية والقدرة علي الاحتفاظ بها حتي تاريخ استحقاقها ، ويتم إعادة تبويب كل المجموعة علي أنها متاحة للبيع إذا باع البنك مبلغ هام من الأصول المالية المحتفظ بها حتي تاريخ الاستحقاق باستثناء حالات الضرورة .

هـ/٤ الإستثمارات المالية المتاحة للبيع

تمثل الإستثمارات المالية المتاحة للبيع أصولاً مالية غير مشتقة تكون هناك النية للاحتفاظ بها لمدة غير محددة وقد يتم بيعها استجابة للحاجة إلي السيولة أو التغيرات في أسعار العائد أو الصرف أو الأسهم.

ويتبع ما يلي بالنسبة للأصول والإلتزامات المالية :

- يتم الاعتراف بعمليات الشراء والبيع بالطريقة المعتادة للأصول المالية في تاريخ المتاجرة وهو التاريخ الذي يلتزم فيه البنك بشراء أو بيع الأصل وذلك بالنسبة للأصول المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر والإستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والإستثمارات المالية المتاحة للبيع
- يتم الاعتراف أولاً بالأصول المالية التي لا يتم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملة ويتم الاعتراف بالأصول المالية التي يتم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك بالقيمة العادلة فقط مع تحميل تكاليف المعاملة على قائمة الدخل بند صافى دخل المتاجرة .
يتم استبعاد الأصول المالية عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدي في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالى أو عندما
- يحول البنك معظم المخاطر والمنافع المرتبطة بالملكية إلى طرف أخر ويتم استبعاد الالتزامات عندما تنتهي إما بالتخلص منها أو إلغائها أو انتهاء مدتها التعاقدية .
- يتم القياس لاحقاً بالقيمة العادلة لكل من الإستثمارات المالية المتاحة للبيع والأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وبالتكلفة المستهلكة للإستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

٢- ملخص السياسات المحاسبية (تابع)

هـ - الأصول المالية (تابع)

هـ/ الإستثمارات المالية المتاحة للبيع (تابع)

- يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك في العام التي تحدث فيها بينما يتم الاعتراف مباشرة في حقوق الملكية بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للإستثمارات المالية المتاحة للبيع وذلك إلى أن يتم استبعاد الأصل أو اضمحلال قيمته عندها يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر المتراكمة التي سبق الاعتراف بها ضمن حقوق الملكية .

- يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالعائد المحسوب بطريقة التكلفة المستهلكة وأرباح وخسائر العملات الأجنبية الخاصة بالأصول ذات الطبيعة النقدية المبوبة متاحة للبيع ، وكذلك يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع عندما ينشأ الحق للبنك في تحصيلها.

- يتم تحديد القيمة العادلة للإستثمارات المعلن عن أسعارها في أسواق نشطة على أساس أسعار الطلب الجارية Closing Bid Price أما إذا لم تكن هناك سوق نشطة للأصل المالى أو لم تتوافر أسعار الطلب الجارية، فيحدد البنك القيمة العادلة باستخدام أحد أساليب التقييم ويتضمن ذلك استخدام معاملات محايدة حديثة أو تحليل التدفقات النقدية المخصومة ، أو نماذج تسعير الخيارات أو طرق التقييم الأخرى شائعة الاستخدام من قبل المتعاملين بالسوق وإذا لم يتمكن البنك من تقدير القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع ، يتم قياس قيمتها بالتكلفة بعد خصم أي اضمحلال في القيمة.

- يقوم البنك بإعادة تبويب الأصل المالى المبوب ضمن مجموعة الأدوات المالية المتاحة للبيع الذي يسرى عليه تعريف القروض – المديونيات (سندات أو قروض) نقلاً عن مجموعة الأدوات المتاحة للبيع إلى مجموعة القروض والمديونيات أو الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق – وذلك عندما تتوافر لدى البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بهذه الأصول المالية خلال المستقبل المنظور أو حتى تاريخ الاستحقاق وتتم إعادة التبويب بالقيمة العادلة في تاريخ إعادة التبويب ، ويتم معالجة أية أرباح أو خسائر متعلقة بتلك الأصول التي تم الاعتراف بها سابقاً ضمن حقوق الملكية وذلك على النحو التالي :

١- في حالة الأصل المالى المعاد تبويبه الذي له تاريخ استحقاق ثابت يتم استهلاك الأرباح أو الخسائر على مدار العمر المتبقي للإستثمار المحتفظ به حتى تاريخ الاستحقاق بطريقة العائد الفعلي ويتم استهلاك أي فرق بين القيمة على أساس التكلفة المستهلكة والقيمة على أساس تاريخ الاستحقاق على مدار العمر المتبقي للأصل المالى باستخدام طريقة العائد الفعلي ، وفى حالة اضمحلال قيمة الأصل المالى لاحقاً يتم الاعتراف بأية أرباح أو خسائر سبق الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية في الأرباح والخسائر.

٢- في حالة الأصل المالى الذي ليس له تاريخ استحقاق ثابت تظل الأرباح أو الخسائر ضمن حقوق الملكية حتى بيع الأصل أو التصرف فيه ، عندئذ يتم الاعتراف بها في الأرباح والخسائر وفى حالة اضمحلال قيمة الأصل المالى لاحقاً يتم الاعتراف بأية أرباح أو خسائر سبق الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية في الأرباح والخسائر.

إذا قام البنك بتعديل تقديراته للمدفوعات أو المقبوضات فيتم تسوية القيمة الدفترية للأصل المالي (أو مجموعة الأصول المالية) لتعكس التدفقات النقدية الفعلية والتقديرات المعدلة على أن يتم إعادة حساب القيمة الدفترية وذلك بحساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بسعر العائد الفعلي للأداة المالية يتم الاعتراف بالتسوية كإيراد أو مصروف في الأرباح والخسائر . في جميع الأحوال إذا قام البنك بإعادة تبويب أصل مالي طبقاً لما هو مشار إليه.

وقام البنك في تاريخ لاحق بزيادة تقديراته للمتحصلات النقدية المستقبلية نتيجة لزيادة ما سيتم استرداده من هذه المتحصلات النقدية ، يتم الاعتراف بتأثير هذه الزيادة كتسوية لسعر العائد الفعلي وذلك من تاريخ التغير في التقدير وليس كتسوية للرصيد الدفتري للأصل في تاريخ التغير في التقدير.

و - المقاصة بين الأدوات المالية

يتم إجراء المقاصة بين الأصول والإلتزامات المالية إذا كان هناك حق قانوني قابل للنفاذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها وكانت هناك النية لإجراء التسوية علي أساس صافي المبالغ ، أو لاستلام الأصل وتسوية الإلتزام في آن واحد.

وتعرض بنود اتفاقيات شراء أذون خزانة مع التزام بإعادة البيع واتفاقيات بيع أذون خزانة مع التزام بإعادة الشراء علي أساس الصافي بالميزانية ضمن بند أذون الخزانة وأوراق حكومية أخري.

ز - أدوات المشتقات المالية ومحاسبة التغطيه

يتم الاعتراف بالمشتقات بالقيمة العادلة في تاريخ الدخول في عقد المشتقة ، ويتم قياسها لاحقاً بقيمتها العادلة . ويتم الحصول علي القيمة العادلة من أسعارها السوقية المعلنة في الأسواق النشطة ، أو المعاملات السوقية الحديثة ، أو أساليب التقييم مثل نماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج تسعير الخيارات ، بحسب الأحوال . وتظهر جميع المشتقات ضمن الأصول إذا كانت قيمتها العادلة موجبة ، أو ضمن الالتزامات إذا كانت قيمتها العادلة سالبة .

ز/١ المشتقات التي لا تخضع للمحاسبة التحوط

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن " صافي دخل المتاجرة " بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات غير المؤهله لمحاسبة التغطية ، ويتم الإعتراف في قائمة الدخل "صافي الدخل " من الإدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائروذلك بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات التي يتم إدارتها بالإرتباط مع الأصول والإلتزامات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المخصصة المؤهلة لتغطيات القيمة العادلة ، وذلك مع أي تغيرات في القيمة العادلة المنسوبة لخطر الأصل أو الالتزام المغطي .
ويؤخذ أثر التغيرات الفعالة في القيمة العادلة لعقود مبادلات سعر العائد والبنود المغطاة المتعلقة بها " صافي الدخل من العائد " .
ويؤخذ أثر التغيرات الفعالة في القيمة العادلة لعقود العملة المستقبلية إلي " صافي دخل المتاجرة " .
ويؤخذ أثر عدم الفاعلية في كافة العقود والبنود المغطاة المتعلقة بها الواردة في الفقرة السابقة الي "صافي دخل المتاجرة " .

ح- إيرادات ومصروفات العائد

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن بند " عائد القروض والإيرادات المشابهة أو " تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة" بإيرادات ومصروفات العائد باستخدام طريقة العائد الفعلي لجميع الأدوات المالية التي تحمل بعائد فيما عدا تلك المبوبة بغرض المتاجرة أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

وطريقة العائد الفعلي هي طريقة حساب التكلفة المستهلكة لأصل أو ألتزام مالي وتوزيع إيرادات العائد أو مصاريف العائد علي مدار عمر الإداه المتعلقة بها . ومعدل العائد الفعلي هو المعدل الذي يُستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها او تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداه المالية ، أو فترة زمنية اقل إذا كان ذلك مناسباً وذلك للوصول بدقة الي القيمة الدفترية لأصل أو ألتزام مالي . وعند حساب معدل العائد الفعلي ، يقوم البنك بتقدير التدفقات النقدية بالأخذ في الإعتبار جميع شروط عقد الأداه المالية (مثل خيار السداد المبكر) ولكن لا يؤخذ في الإعتبار خسائر الائتمان المستقبلية ، وتتضمن طريقة الحساب كافة الأتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد التي تعتبر جزءاً من معدل العائد الفعلي ، كما تتضمن تكلفة المعاملة أية علاوات أو خصومات.

وعند تصنيف القروض أو المديونيات بأنها غير منتظمة أو مضمحلة بحسب الحالة لا يتم الاعتراف بإيرادات العائد الخاص بها ويتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية ، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي وذلك وفقاً لما يلي :

- عندما يتم تحصيلها وذلك بعد استرداد كامل المتأخرات بالنسبة للقروض الاستهلاكية والعقارية للإسكان الشخصي والقروض الصغيرة للأنشطة الاقتصادية.
- بالنسبة للقروض الممنوحة للمؤسسات يتبع الأساس النقدي أيضاً حيث يعلي العائد المحسوب لاحقاً وفقاً لشروط عقد الجدولة علي القرض لحين سداد ٢٥% من أقساط الجدولة وبحد أدني انتظام لمدة سنة وفي حالة استمرار العميل في الانتظام يتم إدراج العائد لمحسوب علي رصيد القرض القائم بالإيرادات (العائد علي رصيد الجدولة المنتظمة) دون العائد المهمش قبل الجدولة الذي لا يدرج بالإيرادات إلا بعد سداد كامل رصيد القرض في الميزانية قبل الجدولة.

ط- إيرادات الأتعاب والعمولات

يتم الاعتراف بالأتعاب المستحقة عن خدمة قرض أو تسهيل ضمن الإيرادات عند تأدية الخدمة ويتم إيقاف الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات المتعلقة بالقروض أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة ، حيث يتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية ، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي عندما يتم الاعتراف بإيرادات العائد ، بالنسبة للأتعاب التي تمثل جزءاً مكملاً للعائد الفعلي للأصل المالي بصفة عامة يتم معالجتها باعتبارها تعديلاً لمعدل العائد الفعلي .

ويتم تأجيل أتعاب الارتباط علي القروض إذا كان هناك احتمال مرجح بأنه سوف يتم سحب هذه القروض وذلك علي اعتبار أن أتعاب الارتباط التي يحصل عليها البنك تعتبر تعويضاً عن التدخل المستمر لاقتناء الأداة المالية ، ثم يتم الاعتراف بها بتعديل معدل العائد الفعلي علي القرض ، وفي حالة انتهاء فترة الارتباط دون إصدار البنك للقرض يتم الاعتراف بالأتعاب ضمن الإيرادات عند انتهاء فترة سريان الارتباط .

ويتم الاعتراف بالأتعاب المتعلقة بأدوات الدين التي يتم قياسها بقيمتها العادلة ضمن الإيراد عند الاعتراف الأولي ويتم الاعتراف بأتعاب ترويج القروض المشتركة ضمن الإيرادات عند استكمال عملية الترويج وعدم احتفاظ البنك بأية جزء من القرض أو كان البنك يحتفظ بجزء له ذات معدل العائد الفعلي المتاح

ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأتعاب والعمولات الناتجة عن التفاوض أو المشاركة في التفاوض علي معاملة لصالح طرف أخر – مثل ترتيب شراء أسهم أو أدوات مالية أخري أو اقتناء أو بيع المنشآت – وذلك عند استكمال المعاملة المعنية . ويتم الاعتراف بأتعاب الاستشارات الإدارية والخدمات الأخري عادة علي أساس التوزيع الزمني النسبي علي مدار أداء الخدمة. ويتم الاعتراف بأتعاب إدارة التخطيط المالي وخدمات الحفظ التي يتم تقديمها علي فترات طويلة من الزمن علي مدار العام التي يتم أداء الخدمة فيها.

ي- إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح عند صدور الحق في تحصيلها.

ك- اتفاقيات الشراء وإعادة البيع واتفاقيات البيع وإعادة الشراء

يتم عرض الأدوات المالية المباعة بموجب اتفاقيات لإعادة شرائها ضمن الأصول مضافة علي أرصدة أذون الخزانة وأوراق حكومية أخري بالميزانية ويتم عرض الالتزام (اتفاقيات الشراء وإعادة البيع) مخصوماً من أرصدة أذون الخزانة وأوراق حكومية أخري بالميزانية . ويتم الاعتراف بالفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء علي أنه عائد يستحق علي مدار مدة الاتفاقية باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي.

٢- ملخص السياسات المحاسبية (تابع)

ل- اضمحلال الأصول المالية

ل/ ١ الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة

يقوم البنك في تاريخ كل ميزانية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أحد الأصول المالية أو مجموعة من الأصول المالية ، ويعد الأصل المالي أو المجموعة من الأصول المالية مضمحلة ويتم تحميل خسائر الاضمحلال عندما يكون هناك دليل موضوعي على الاضمحلال نتيجة لحدث أو أكثر من الأحداث التي وقعت بعد الاعتراف الأولى للأصل (حدث الخسارة Loss event) وكان حدث الخسارة يؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للأصل المالي أو لمجموعة الأصول المالية التي يمكن تقديرها بدرجة يعتمد عليها .

وتتضمن المؤشرات التى يستخدمها البنك لتحديد وجود دليل موضوعى على خسائر الاضمحلال أيا مما يلى :
- صعوبات مالية كبيرة تواجه المقترض أو المدين .
- مخالفة شروط اتفاقية القرض مثل عدم السداد .
- توقع إفلاس المقترض أو دخول في دعوي تصفية أو إعادة هيكل التمويل الممنوح له .
- تدهور الوضع التنافسي للمقترض .
- قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية بالصعوبات المالية للمقترض بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادية مع الاخذ في الاعتبار التعليمات الصادرة عن البنك المركزي المصري في هذا الشأن.
- اضمحلال قيمة الضمان .
- تدهور الحالة الائتمانية

ومن الأدلة الموضوعية على خسائر اضمحلال مجموعة من الأصول المالية وجود بيانات واضحة تشير الي انخفاض يمكن قياسه فى التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من هذه المجموعة منذ الاعتراف الأولى على الرغم من عدم إمكانية تحديد هذا الانخفاض لكل أصل على حدة ، ومثال زيادة عدد حالات الإخفاق فى السداد بالنسبة لأحد المنتجات المصرفية .

ويقوم البنك بتقدير الفترة ما بين وقوع الخسارة والتعرف عليها لكل محفظة محددة وتتراوح هذه الفترة بصفة عامة بين ثلاثة الي اثنى عشر شهراً .

كما يقوم البنك أولا بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على الاضمحلال لكل أصل مالي على حده إذا كان ذو أهمية منفرداً ، ويتم التقدير على مستوى إجمالي أو فردي للأصول المالية التي ليس لها أهمية منفردة ، وفى هذا المجال يراعى ما يلي :

- إذا حدد البنك أنه لا يوجد دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي تم دراسته منفرداً ، سواء كان هاماً بذاته أم لا ، عندها يتم إضافة هذا الأصل مع الأصول المالية التي لها خصائص خطر ائتماني مشابهة ثم يتم تقييمها معاً لتقدير الاضمحلال وفقاً لمعدلات الإخفاق التاريخية .

- إذا حدد البنك أنه يوجد دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي ، عندها يتم دراسته منفرداً لتقدير الاضمحلال ، وإذا نتج عن الدراسة وجود خسائر اضمحلال ، لا يتم ضم الأصل الي المجموعة التي يتم حساب خسائر اضمحلال لها على أساس مجمع .
- إذا نتج عن الدراسة السابقة عدم وجود خسائر اضمحلال يتم عندئذ ضم الأصل الي المجموعة .

ويتم قياس مبلغ مخصص خسائر الاضمحلال بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلة المتوقعة ، ولايدخل في ذلك خسائر الائتمان المستقبلة التي لم يتم تحميلها بعد ، مخصومة بأستخدام معدل العائد الفعلي الأصلي للأصل المالي . ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل بأستخدام حساب مخصص خسائر الأضمحلال ويتم الأعتراف بعبء الأضمحلال عن خسائر الائتمان في قائمة الدخل .

وإذا كان القرض أو الاستثمار المحتفظ به حتى تاريخ الاستحقاق يحمل معدل عائد متغير ، عندها يكون سعر الخصم المستخدم لقياس أية خسائر اضمحلال هو معدل العائد الفعلي وفقاً للعقد عند تحديد وجود دليل موضوعي على اضمحلال الأصل . وللأغراض العملية ، قد يقوم البنك بقياس خسائر اضمحلال القيمة على أساس القيمة العادلة للأداة باستخدام أسعار سوق معلنة ، وبالنسبة للأصول المالية المضمونة ، يراعى إضافة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل المالي ، وتلك التدفقات التي قد تنتج من التنفيذ على وبيع الضمان بعد خصم المصاريف المتعلقة بذلك .

ولأغراض تقدير الاضمحلال علي مستوي إجمالي ، يتم تجميع الأصول المالية في مجموعات متشابهة من ناحية خصائص الخطر الائتماني ، أي علي أساس عملية التصنيف التي يجريها البنك أخذاً في الاعتبار نوع الأصل والصناعة والموقع الجغرافي ونوع الضمان وموقف المتأخرات والعوامل الأخري ذات الصلة . وترتبط تلك الخصائص بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعات من تلك الأصول لكونها مؤشراً لقدرة المدينين علي دفع المبالغ المستحقة وفقاً للشروط التعاقدية للأصول محل الدراسة .

وعند تقدير الاضمحلال لمجموعة من الأصول المالية علي أساس معدلات الإخفاق التاريخية يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعة علي أساس التدفقات النقدية التعاقدية للأصول في البنك ومقدار الخسائر التاريخية للأصول ذات خصائص خطر الائتمان المشابهة للأصول التي يحوزها البنك ويتم تعديل مقدار الخسائر التاريخية علي أساس البيانات المعلنة الحالية بحيث تعكس أثر الأحوال الحالية التي لم تتوافر في الفترة التي تم خلالها تحديد مقدار الخسائر التاريخية وكذلك لإلغاء آثار الأحوال التي كانت موجودة في الفترات التاريخية ولم تعد موجودة حالياً .

٢- ملخص السياسات المحاسبية (تابع)

ل- اضمحلال الأصول المالية (تابع)

ل/ ١ الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة

ويعمل البنك علي أن تعكس توقعات التغيرات في التدفقات النقدية لمجموعة من الأصول المالية مع التغيرات في البيانات الموثوق بها ذات العلاقة من فترة الي أخري ، مثال لذلك التغيرات في معدلات البطالة ، وأسعار العقارات ، وموقف التسديدات وأية عوامل أخري تشير الي التغيرات في احتمالات الخسارة في المجموعة ومقدارها ، ويقوم البنك بإجراء مراجعة دورية للطريقة والافتراضات المستخدمة لتقدير التدفقات المستقبلية .

ل/ ٢ الإستثمارات المالية المتاحة للبيع

يقوم البنك في تاريخ كل ميزانية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي علي اضمحلال أحد أو مجموعة من الأصول المالية المبوبة ضمن إستثمارات مالية متاحة للبيع أو إستثمارات مالية محتفظ بها حتي تاريخ الاستحقاق ، وفي حالة الإستثمارات في أدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع ، يؤخذ في الاعتبار الانخفاض الكبير أو الممتد في القيمة العادلة للأداة لأقل من قيمتها الدفترية ، وذلك عند تقدير ما إذا كان هناك اضمحلال في الأصل .
خلال الفترات التي تبدأ من أول يناير ٢٠٠٩ ، فيعد الانخفاض كبيراً إذا بلغ ١٠% من تكلفة القيمة الدفترية ، ويعد الانخفاض ممتداً إذا استمر لفترة تزيد عن تسعة أشهر ، وإذا توافرت الأدلة المشار إليها يتم ترحيل الخسارة المتراكمة من حقوق الملكية ويعترف بها في قائمة الدخل، ولا يتم رد اضمحلال القيمة الذي يعترف به بقائمة الدخل فيما يتعلق بأدوات حقوق الملكية إذا حدث ارتفاع في القيمة العادلة لاحقاً أما إذا ارتفعت القيمة العادلة لأدوات الدين المبوبة متاحة للبيع ، وكان من الممكن ربط ذلك الارتفاع بموضوعية بحدث وقع بعد الاعتراف بالاضمحلال في قائمة الدخل ، يتم رد الاضمحلال من خلال قائمة الدخل .

م- الإستثمارات العقاريه

تتمثل الإستثمارات العقاريه في الأراضي والمباني المملوكه للبنك من أجل الحصول علي عوائد ايجاريه أو زياده رأسماليه وبالتالي لاتشمل الأصول العقاريه التي يمارس البنك أعماله من خلالها أو تلك التي آلت اليه وفاء لديون ويتم المحاسبه عن الإستثمارات العقارية بذات الطريقه المحاسبيه المطبقه بالنسبه للأصول الثابته.

ن- الأصول الثابتة

تتمثل الأراضي والمباني بصفة أساسية في مقار المركز الرئيسي والفروع . وتظهر جميع الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية ناقصاً الإهلاك وخسائر الاضمحلال . وتتضمن التكلفة التاريخية النفقات المرتبطة مباشرة باقتناء بنود الأصول الثابتة .

ويتم الاعتراف بالنفقات اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل القائم او باعتبارها أصلاً مستقلاً حسبما يكون ملائماً ، وذلك عندما يكون محتملاً تدفق منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالأصل الي البنك وكان من الممكن تحديد هذه التكلفة بدرجة موثوق بها . ويتم تحميل مصروفات الصيانة والإصلاح في العام التي يتم تحملها ضمن مصروفات التشغيل الأخري.

لا يتم إهلاك الأراضي ، ويتم حساب الإهلاك للأصول الثابتة الأخري باستخدام طريقة القسط الثابت لتوزيع التكلفة بحيث تصل الي القيمة التخريدية علي مدار الأعمار الإنتاجية كالتالي :

مباني	٤٠ – ٥٠ سنة
تحسينات علي أصول مستاجرة	١٠ سنوات
آلات ومعدات	١٠ سنوات
أصول أخري	٥ - ١٠ سنوات

ويتم مراجعة القيمة التخريدية والأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة في تاريخ كل ميزانية ، وتعدل كلما كان ذلك ضرورياً . ويتم مراجعة الأصول التي يتم إهلاكها بغرض تحديد الاضمحلال عند وقوع أحداث أو تغيرات في الظروف تشير الي أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد . ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل علي الفور الي القيمة الاستردادية إذا زادت القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية.

وتمثل القيمة الاستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل أيهما أعلي ويتم تحديد أرباح وخسائر الاستبعادات من الأصول الثابتة بمقارنة صافي المتحصلات بالقيمة الدفترية . ويتم إدراج الأرباح (الخسائر) ضمن إيرادات (مصروفات) تشغيل أخري في قائمة الدخل .

س تكلفة الإقتراض

يتم إدراج أعباء تكلفه الاقتراض علي قائمه الدخل مباشرة كمصروفات تمويلية فيما عدا تكلفة الإقتراض المتعلقة مباشرة بإقتناء او إنشاء أو إنتاج أصل مؤهل والتي يتم تحميلها كجزء من تكلفة الأصل .

ع- النقدية وما في حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية تتضمن النقدية وما في حكمها الأرصدة التي لا تتجاوز استحقاقاتها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء ، وتتضمن النقدية ، والأرصدة لدي البنك المركزي خارج إطار نسب الإحتياطي الإلزامي والأرصدة لدي البنوك وأذون الخزانة وأوراق حكومية أخري .

٢- ملخص السياسات المحاسبية (تابع)

ف- المخصصات الأخري

يتم الاعتراف بمخصص تكاليف إعادة الهيكلة والمطالبات القانونية عندما يكون هناك التزام قانوني أو استدلالي حالي نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يتطلب ذلك استخدام موارد البنك لتسوية هذه الالتزامات ، مع إمكانية إجراء تقدير قابل للاعتماد عليه لقيمة هذا الالتزام .

وعندما يكون هناك التزامات متشابهة فإنه يتم تحديد التدفق النقدي الخارج الذي يمكن استخدامه للتسوية بالأخذ في الاعتبار هذه المجموعة من الالتزامات . ويتم الاعتراف بالمخصص حتي إذا كان هناك احتمال ضئيل في وجود تدفق نقدي خارج بالنسبة لبند من داخل هذه المجموعة .
وعندما يكون هناك التزامات متشابهة فإنه يتم تحديد التدفق النقدي الخارج الذي يمكن استخدامه للتسوية بالأخذ في الاعتبار هذه المجموعة من الالتزامات . ويتم الاعتراف بالمخصص حتي إذا كان هناك احتمال ضئيل في وجود تدفق نقدي خارج بالنسبة لبند من داخل هذه المجموعة .

ويتم رد المخصصات التي انتفي الغرض منها كلياً أو جزئياً ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخري.

ويتم قياس القيمة الحالية للمدفوعات المقدر الوفاء بها لسداد الالتزامات المحدد لسدادها أجل بعد سنة من تاريخ الميزانية باستخدام معدل مناسب لذات أجل سداد الالتزام – دون تأثره بمعدل الضرائب الساري – الذي يعكس القيمة الزمنية للنقود ، وإذا كان الأجل أقل من سنة تحسب القيمة المقدرة للالتزام ما لم يكن أثرها جوهرياً فتحسب بالقيمة الحالية .

ص- ضرائب الدخل

تتضمن ضريبة الدخل علي ربح أو خسارة العام كل من ضريبة العام والضريبة المؤجلة ، ويتم الاعتراف بها بقائمة الدخل باستثناء ضريبة الدخل المتعلقة ببنود حقوق الملكية التي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية .

ويتم الاعتراف بضريبة الدخل علي أساس صافي الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد الميزانية بالإضافة الي التسويات الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة .

ويتم الاعتراف بالضرائب المؤجلة الناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقاً لأسس المحاسبية وقيمتها طبقاً للأسس الضريبية ، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناء علي الطريقة المتوقعة لتحقق أو تسوية قيم الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد الميزانية .
ويتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للبنك عندما يكون هناك احتمال مرجح بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل ، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية ، علي أنه في حالة ارتفاع المنفعة الضريبية المتوقعة يتم زيادة الأصول الضريبية المؤجلة وذلك في حدود ما سبق تخفيضه .

ق- الاقتراض

يتم الاعتراف بالقروض التي يحصل عليها البنك أولاً بالقيمة العادلة ناقصاً الحصول علي القرض . ويقاس القرض لاحقاً بالتكلفة المستهلكة ، ويتم تحميل قائمة الدخل بالفرق بين صافي المتحصلات وبين القيمة التي سيتم الوفاء بها علي مدار فترة الاقتراض باستخدام طريقة العائد الفعلي .

ر- رأس المال

ر/١ تكلفة رأس المال

يتم عرض مصاريف الاصدار التي ترتبط بصورة مباشرة بأصدار أسهم جديدة أو أسهم مقابل اقتناء كيان أو أصدار خيارات خصماً من حقوق الملكية وبصافي المتحصلات بعد الضرائب.

ر/٢ توزيعات الارباح

تثبت توزيعات الأرباح خصماً علي حقوق الملكية في العام التي تقر فيها الجمعية العامة للمساهمين هذه التوزيعات . وتشمل تلك التوزيعات حصة العاملين في الأرباح ومكافأة مجلس الإدارة المقررة بالنظام الأساسي والقانون .

ش- أنشطة الأمانة

يقوم البنك بمزاولة أنشطة الأمانة مما ينتج عنه امتلاك أو إدارة أصول خاصة بأفراد أو أمانات ، أو صناديق مزايا ما بعد انتهاء الخدمة ويتم استبعاد هذه الأصول والأرباح الناتجة عنها من القوائم المالية للبنك حيث أنها ليست أصولاً للبنك .

ت- أرقام المقارنة

يعاد تبويب ارقام المقارنة كلما كان ذلك ضروريا لتتوافق مع التغيرات في العرض المستخدم في السنة الحالية.

٣- إدارة المخاطر المالية

يتعرض البنك نتيجة الأنشطة التي يزاولها الي مخاطر مالية متنوعة ، وقبول المخاطر هو أساس النشاط المالي ، ويتم تحليل وتقييم وإدارة بعض المخاطر أو مجموعة من المخاطر مجتمعة معاً ، ولذلك يهدف البنك الي تحقيق التوازن الملائم بين الخطر والعائد والي تقليل الأثار السلبية المحتملة علي الأداء المالي للبنك ، ويعد أهم أنواع المخاطر خطر الائتمان وخطر السوق وخطر السيولة والأخطار التشغيلية الأخري . ويتضمن خطر السوق خطر أسعار صرف العملات الأجنبية وخطر سعر العائد ومخاطر السعر الأخري .

وقد تم وضع سياسات إدارة المخاطر لتحديد المخاطر وتحليلها ولوضع حدود للخطر والرقابة عليه ، ولمراقبة المخاطر والالتزام بالحدود من خلال أساليب يعتمد عليها ونظم معلومات محدثة أولاً بأول . ويقوم البنك بمراجعة دورية لسياسات ونظم إدارة المخاطر وتعديلها بحيث تعكس التغيرات في الأسواق والمنتجات والخدمات وأفضل التطبيقات الحديثة .

وتتم إدارة المخاطر عن طريق إدارة المخاطر في ضوء السياسات المعتمدة من مجلس الإدارة وتقوم إدارة المخاطر بتحديد وتقييم وتغطية المخاطر المالية بالتعاون الوثيق مع الوحدات التشغيلية المختلفة بالبنك ، ويوفر مجلس الإدارة مبادئ مكتوبة لإدارة المخاطر ككل بالإضافة الي سياسات مكتوبة تغطي مناطق خطر محددة مثل خطر الائتمان وخطر أسعار صرف العملات الأجنبية ، وخطر أسعار العائد، واستخدام أدوات المشتقات وغير المشتقات المالية . بالإضافة الي ذلك فإن إدارة المخاطر الشاملة تعد مسئولة عن المراجعة الدورية لإدارة المخاطر وبيئة الرقابة بشكل مستقل.

أ- خطر الائتمان

يتعرض البنك لخطر الائتمان وهو الخطر الناتج عن قيام أحد الأطراف بعدم الوفاء بتعهداته ، ويعد خطر الائتمان أهم الأخطار بالنسبة للبنك ، لذلك تقوم الإدارة بحرص بإدارة التعرض لذلك الخطر . ويتمثل خطر الائتمان بصفة أساسية في أنشطة الإقراض التي ينشأ عنها القروض والتسهيلات وأنشطة الاستثمار التي يترتب عليها أن تشتمل أصول البنك علي أدوات الدين . كما يوجد خطر الائتمان أيضاً في الأدوات المالية خارج الميزانية مثل ارتباطات القروض . وتتركز عمليات الإدارة والرقابة علي خطر الائتمان لدي فريق إدارة خطر الائتمان في إدارة المخاطر الذي يرفع تقاريره الي مجلس الإدارة والإدارة العليا ورؤساء وحدات النشاط بصفة دورية .

أ/١ قياس خطر الائتمان

القروض والتسهيلات للبنوك والعملاء

لقياس خطر الائتمان المتعلق بالقروض والتسهيلات للبنوك والعملاء ، ينظر البنك في ثلاثة مكونات كما يلي :

- احتمالات الإخفاق (التأخر) (Probability of default) من قبل العميل أو الغير في الوفاء بالتزاماته التعاقدية.
- المركز الحالي والتطور المستقبلي المرجح له الذي يستنتج منه البنك الرصيد المعرض للإخفاق (Exposure at default) .
- خطر الإخفاق الافتراضي (Loss given default) .

يقوم البنك بتقييم احتمال التأخر على مستوى كل عميل باستخدام أساليب تقييم داخلية لتصنيف الجدارة مفصلة لمختلف فئات العملاء . وقد تم تطوير تلك الأساليب للتقييم داخلياً وتراعى التحليلات الإحصائية مع الحكم الشخصي لمسئولي الائتمان للوصول الي تصنيف الجدارة الملائم . وقد تم تقسيم عملاء البنك الي عشرة فئات والتى يتم تقسيمها إلى أربع فئات للجدارة . ويعكس هيكل الجدارة المستخدم بالبنك كما هو مبين في الجدول التالي مدى احتمال التأخر لكل فئة من فئات الجدارة ، مما يعني بصفة أساسية أن المراكز الائتمانية تنتقل بين فئات الجدارة تبعاً للتغير في تقييم مدى احتمال التأخر .

ويتم مراجعة وتطوير أساليب التقييم كلما كان ذلك ضرورياً . ويقوم البنك دورياً بتقييم أداء أساليب تصنيف الجدارة ومدى قدرتها على التنبؤ بحالات التأخر .

فئات التصنيف الداخلي للبنك

التصنيف	مدلول التصنيف
١	ديون جيدة
٢	المتابعة العادية
٣	المتابعة الخاصة
٤	ديون غير منتظمة

يعتمد المركز المعرض للإخفاق علي المبالغ التي يتوقع البنك أن تكون قائمة عند وقوع التأخر وتمثل الخسارة الافتراضية أو الخسارة الحادة توقعات البنك لمدي الخسارة عند المطالبة بالدين إن حدث التأخر . ويتم التعبير عن ذلك بنسبة الخسارة للدين وبالتأكيد يختلف ذلك بحسب نوع المدين ، وأولوية المطالبة ، ومدي توافر الضمانات أو وسائل تغطية الائتمان الأخري .

أدوات الدين وأذون الخزانة والأذون الأخري

بالنسبة لأدوات الدين والأذون ، يقوم البنك باستخدام التصنيفات الخارجية مثل تصنيف ستاندرد أند بور أو ما يعادله لإدارة خطر الائتمان ، وإن لم تكن مثل هذه التقييمات متاحة ، يتم استخدام طرق مماثلة لتلك المطبقة علي عملاء الائتمان . ويتم النظر الي تلك الإستثمارات في الأوراق المالية والأذون علي أنها طريقة للحصول علي جودة ائتمانية أفضل وفي نفس الوقت توفر مصدر متاح لمقابلة متطلبات التمويل.

٣- إدارة المخاطر المالية (تابع)

أ- خطر الائتمان (تابع)

أ/٢ سياسات الحد من وتجنب المخاطر (تابع)

يقوم البنك بإدارة والحد والتحكم في تركز خطر الائتمان علي مستوي المدين والمجموعات والصناعات والدول ويقوم بتنظيم مستويات خطر الائتمان الذي يقبله وذلك بوضع حدود لمقدار الخطر التي سيتم قبوله علي مستوي كل مقترض ، أو مجموعة مقترضين ، وعلي مستوي الأنشطة الاقتصادية والقطاعات الجغرافية . ويتم مراقبة تلك المخاطر بصفة مستمرة وتكون خاضعة للمراجعة السنوية أو بصورة متكررة إذا دعت الحاجة الي ذلك . ويتم اعتماد الحدود للخطر الائتماني علي مستوي المقترض / المجموعة والمنتج والقطاع والدولة من قبل مجلس الإدارة بصفة ربع سنوية .

ويتم تقسيم حدود الائتمان لأي مقترض بما في ذلك البنوك وذلك بحدود فرعية تشمل المبالغ داخل وخارج الميزانية ، وحد المخاطر اليومي المتعلق ببنود المتاجرة مثل عقود الصرف الأجنبي الآجلة . ويتم مقارنة المبالغ الفعلية مع الحدود يومياً .

يتم أيضاً إدارة مخاطر التعرض لخطر الائتمان عن طريق التحليل الدوري لقدرة المقترضين والمقترضين المحتملين علي مقابلة سداد التزاماتهم وكذلك بتعديل حدود الإقراض كلما كان ذلك مناسباً.وفيما يلي بعض وسائل الحد من الخطر :

الضمانات

يضع البنك العديد من السياسات والضوابط للحد من خطر الائتمان. ومن هذه الوسائل الحصول علي ضمانات مقابل الأموال المقدمة.ويقوم البنك بوضع قواعد استرشادية لفئات محددة من الضمانات المقبولة. ومن الأنواع الرئيسية لضمانات القروض والتسهيلات :

* الرهن العقاري .
* رهن أصول النشاط مثل الآلات والبضائع .
* رهن أدوات مالية مثل أدوات الدين وحقوق الملكية .

وغالباً ما يكون التمويل علي المدي الأطول والإقراض للشركات مضموناً بينما تكون التسهيلات الائتمانية للأفراد بدون ضمان . ولتخفيض خسارة الائتمان الي الحد الأدني ، يسعي البنك للحصول علي ضمانات إضافية من الأطراف المعنية بمجرد ظهور مؤشرات الاضمحلال لأحد القروض أو التسهيلات

يتم تحديد الضمانات المتخذة ضماناً لأصول أخري بخلاف القروض والتسهيلات بحسب طبيعة الأداة وعادة ما تكون أدوات الدين واذون الخزانة بدون ضمان فيما عدا مجموعات الأدوات المالية المغطاة بأصول Asset-Backed Securities والأدوات المثيلة التي تكون مضمونة بمحفظة من الأدوات المالية .

المشتقات

يحتفظ البنك بإجراءات رقابية حصيفة علي صافي المراكز المفتوحة للمشتقات أي الفرق بين عقود البيع والشراء علي مستوي كل من القيمة والمدة . ويكون المبلغ المعرض لخطر الائتمان في أي وقت من الأوقات محدد بالقيمة العادلة للأداة التي تحقق منفعة لصالح البنك أي أصل ذو قيمة عادلة موجبة الذي يمثل جزءاً ضئيلاً من القيمة التعاقدية / الافتراضية المستخدمة للتعبير عن حجم الأدوات القائمة. ويتم إدارة هذا الخطر الائتماني كجزء من حد الإقراض الكلي الممنوح للعميل وذلك مع الخطر المتوقع نتيجة للتغيرات في السوق .

ولا يتم عادة الحصول علي ضمانات في مقابل الخطر الائتماني علي تلك الأدوات فيما عدا المبالغ التي يطلبها البنك كإيداعات هامشية من الأطراف الأخري . وينشأ خطر التسوية في المواقف التي يكون فيها السداد عن طريق النقدية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخري أو مقابل توقع الحصول علي نقدية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخري ويتم وضع حدود تسوية يومية لكل من الأطراف الأخري لتغطية مخاطر التسوية المستقلة الناتجة عن تعاملات البنك في أي يوم.

ترتيبات المقاصة الرئيسية Master Netting Arrangements

يقوم البنك بالحد من مخاطر الائتمان عن طريق الدخول في اتفاقيات تصفية رئيسية مع الأطراف التي تمثل حجم هام من المعاملات . ولا ينتج بصفة عامة عن اتفاقيات التصفية الرئيسية أن يتم إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الظاهرة بالميزانية وذلك لأن التسوية عادة ما تتم علي أساس إجمالي ، إلا أنه يتم تخفيض خطر الائتمان المصاحب للعقود التي في صالح البنك عن طريق اتفاقيات التصفية الرئيسية وذلك لأنه إذا ما حدث تعثر ، يتم إنهاء وتسوية جميع المبالغ مع الطرف الأخر بإجراء المقاصة . ومن الممكن أن يتغير مقدار تعرض البنك للخطر الائتماني الناتج عن أدوات المشتقات الخاضعة لاتفاقيات التصفية الرئيسية وذلك خلال فترة قصيرة نظراً لأنه يتأثر بكل معاملة تخضع لتلك الاتفاقيات .

٣- إدارة المخاطر المالية (تابع)

أ- خطر الائتمان (تابع)

أ/٢ سياسات الحد من وتجنب المخاطر (تابع)

الارتباطات المتعلقة بالائتمان

يتمثل الغرض الرئيسي من الارتباطات المتعلقة بالائتمان في التأكد من إتاحة الأموال للعميل عند الطلب . وتحمل عقود الضمانات المالية Guarantees and stand by letters of credit ذات خطر الائتمان المتعلق بالقروض . وتكون الاعتمادات المستندية والتجارية Documentary and Commercial Letters of Credit التي يصدرها البنك بالنيابة عن العميل لمنح طرف ثالث حق السحب من البنك في حدود مبالغ معينة وبموجب أحكام وشروط محددة غالباً مضمونة بموجب البضائع التي يتم شحنها وبالتالي تحمل درجة مخاطر أقل من القرض المباشر .

وتمثل ارتباطات منح الائتمان الجزء غير المستخدم من المصرح به لمنح القروض ، أو الضمانات ، أو الاعتمادات المستندية ويتعرض البنك لخسارة محتملة بمبلغ يساوي إجمالي الارتباطات غير المستخدمة وذلك بالنسبة لخطر الائتمان الناتج عن ارتباطات منح الائتمان . إلا أن مبلغ الخسارة المرجح حدوثها في الواقع يقل عن الارتباطات غير المستخدمة وذلك نظراً لأن أغلب الارتباطات المتعلقة بمنح الائتمان تمثل التزامات محتملة لعملاء يتمتعون بمواصفات ائتمانية محددة . ويراقب البنك المدة حتي تاريخ الاستحقاق الخاصة بارتباطات الائتمان حيث أن الارتباطات طويلة الأجل عادة ما تحمل درجة أعلي من خطر الائتمان بالمقارنة بالارتباطات قصيرة الأجل .

أ/٣ سياسات الاضمحلال والمخصصات

تركز النظم الداخلية للتقييم السابق ذكرها (إيضاح أ/١) بدرجة كبيرة علي تخطيط الجودة الائتمانية وذلك من بداية إثبات أنشطة الإقراض والاستثمار . وبخلاف ذلك ، يتم الاعتراف فقط بخسائر الاضمحلال التي وقعت في تاريخ الميزانية لأغراض التقارير المالية بناء علي أدلة موضوعية تشير الي الاضمحلال وفقاً لما سيرد ذكره بهذا الإيضاح ونظراً لاختلاف الطرق المطبقة ، تقل عادة خسائر الائتمان المحملة علي القوائم المالية عن مبلغ الخسارة المقدر باستخدام نموذج الخسارة المتوقعة المستخدم لأغراض قواعد البنك المركزي المصري (إيضاح أ/٤) .

مخصص خسائر الاضمحلال الوارد في الميزانية في نهاية السنة مستمد من درجات التقييم الداخلية الأربعة . ومع ذلك ، فإن أغلبية المخصص ينتج من أخر درجتين من التصنيف . ويبين الجدول التالي النسبة للبنود داخل الميزانية المتعلقة بالقروض والتسهيلات والاضمحلال المرتبط بها لكل من فئات التقييم الداخلي للبنك :

	٣١ ديسمبر ٢٠١٧		٣١ ديسمبر ٢٠١٦	
تقييم البنك	قروض وتسهيلات	مخصص خسائر الاضمحلال	قروض وتسهيلات	مخصص خسائر الاضمحلال
	%	%	%	%
ديون جيدة	٦٠,٠٤	٢١,٨٠	٦٢,٨٣	١٦,٩٢
المتابعة العادية	٣٤,٨٣	١٦,٨٤	٣٠,١٥	٩,٨٦
المتابعة الخاصة	١,٥٤	٢,٥٩	٢,٦١	٢,٢٢
ديون غير منتظمة	٣,٥٩	٥٨,٧٧	٤,٤١	٧١,٠٠
	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

تساعد أدوات التقييم الداخلية الإدارة علي تحديد ما إذا كانت هناك أدلة موضوعية تشير الي وجود اضمحلال طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) ، واستناداً الي المؤشرات التالية التي حددها البنك

- صعوبات مالية كبيرة تواجه المقترض أو المدين .
- مخالفة شروط اتفاقية القرض مثل عدم السداد
- توقع إفلاس المقترض أو دخول في دعوة تصفية أو إعادة هيكل التمويل الممنوح له
- تدهور الوضع التنافسي للمقترض
- قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية تتعلق بالصعوبات المالية للمقترض بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادية مع الأخذ فى الاعتبار التعليمات الصادره عن البنك المركزى المصرى فى تاريخ ١٤ ابريل٢٠١١ الخاصه بشان التعامل مع قروض التجزئه والمؤسسات فى ظل الازمه الحاليه .
- اضمحلال قيمة الضمان
- تدهور الحالة الائتمانية

٣- إدارة المخاطر المالية (تابع)

أ- خطر الائتمان (تابع)

أ/٣ سياسات الاضمحلال والمخصصات (تابع)

تتطلب سياسات البنك مراجعة كل الأصول المالية التي تتجاوز أهمية نسبية محددة علي الأقل سنوياً أو أكثر عندما تقتضي الظروف ذلك ويتم تحديد عبء الاضمحلال علي الحسابات التي تم تقييمها علي أساس فردي وذلك بتقييم الخسارة المحققة في تاريخ الميزانية علي أساس كل حالة علي حدة ، ويجري تطبيقها علي جميع الحسابات التي لها أهمية نسبية بصفة منفردة .

ويشمل التقييم عادة الضمان القائم ، بما في ذلك إعادة تأكيد التنفيذ علي الضمان والتحصيلات المتوقعة من تلك الحسابات . ويتم تكوين مخصص خسائر الاضمحلال علي أساس المجموعة من الأصول المتجانسة باستخدام الخبرة التاريخية المتاحة والحكم الشخصي والأساليب الإحصائية.

أ/٤ نموذج قياس المخاطر البنكية العام

بالإضافة الي فئات تصنيف الجدارة الأربعة المبينة في (إيضاح أ/١) ، تقوم الإدارة بتصنيفات في شكل مجموعات فرعية أكثر تفصيلاً بحيث تتفق مع متطلبات البنك المركزي المصري . ويتم تصنيف الأصول المعرضة لخطر الائتمان في هذه المجموعات وفقاً لقواعد وشروط تفصيلية تعتمد بشكل كبير علي المعلومات المتعلقة بالعميل ونشاطه ووضعه المالي ومدي انتظامه في السداد .

ويقوم البنك بحساب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان ، بما في ذلك الارتباطات المتعلقة بالائتمان ، علي أساس نسب محددة من قبل البنك المركزي المصري . وفي حالة زيادة مخصص خسائر الاضمحلال المطلوب وفقاً لقواعد البنك المركزي المصري عن ذلك المطلوب لأغراض إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية ، يتم تجنيب إحتياطي المخاطر البنكية العام ضمن حقوق الملكية خصماً علي الأرباح المحتجزة بمقدار تلك الزيادة . ويتم تعديل ذلك الإحتياطي بصفة دورية بالزيادة والنقص بحيث يعادل دائماً مبلغ الزيادة بين المخصصين . ويعد هذا الإحتياطي غير قابل للتوزيع ويبين إيضاح (٣٣/أ) الحركة علي حساب إحتياطي المخاطر البنكية العام خلال السنة المالية .

وفيما يلي بيان فئات الجدارة للمؤسسات وفقاً لأسس التقييم الداخلي مقارنة بأسس تقييم البنك المركزي المصري ونسب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان:

تصنيف البنك المركزي المصري	مدلول التصنيف	نسبة المخصص المطلوب وفقاً لأسس الجدارة الائتمانية	التصنيف الداخلي	مدلول التصنيف الداخلي
١	مخاطر منخفضة	صفر	١	ديون جيدة
٢	مخاطر معتدلة	١٪	١	ديون جيدة
٣	مخاطر مرضية	١٪	١	ديون جيدة
٤	مخاطر مناسبة	٢٪	١	ديون جيدة
٥	مخاطر مقبولة	٢٪	١	ديون جيدة
٦	مخاطر مقبولة حديا	٣٪	٢	المتابعة العادية
٧	مخاطر تحتاج لعناية خاصة	٥٪	٣	المتابعة الخاصة
٨	دون المستوي	٢٠٪	٤	ديون غير منتظمة
٩	مشكوك في تحصيلها	٥٠٪	٤	ديون غير منتظمة
١٠	رديئة	١٠٠٪	٤	ديون غير منتظمة

٣- إدارة المخاطر المالية (تابع)

أ- خطر الائتمان (تابع)

أ/٥ الحد الأقصى لخطر الائتمان (قبل الضمانات)

البنود المعرضة لخطر الائتمان في قائمة المركز المالى المستقلة

	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣١ ديسمبر ٢٠١٦
أرصدة لدي البنوك	٦ ٩٨٣ ٧٦٦	٨ ٨٧٣ ٩٥١
أذون خزانة	٦ ٠٨٨ ٧٨٢	٧ ٠٣٩ ٠٨٩
قروض وتسهيلات للعملاء :		
قروض لأفراد		
- حسابات جارية مدينة	٩٥٣ ٨١٥	٨٧٦ ٠٣٨
- بطاقات ائتمان	٣٠ ٧٤٣	٣٣ ٠٤٩
- قروض شخصية	٢٢٣ ٤٣٥	٢٩١ ٠١٣
- قروض أخري	١ ١٨٤ ٩٧٥	٧٨٢ ١٦٩
قروض لمؤسسات		
- حسابات جارية مدينة	٢ ٣٨٢ ٨٥١	٢ ٦٤٩ ٤٧٠
- قروض مباشرة	١١ ٥٦٠ ٢٢٣	٨ ٤١١ ٨١٣
- قروض و تسهيلات مشتركة	٧ ٩١٢ ٧٥٤	٨ ٢٥١ ١٣٠
قروض للبنوك	١٩٢	١٨٠
إستثمارات مالية		
- أدوات دين	٨ ٣٣١ ٢٣٦	٣ ٩٨٦ ٥٥٢
أصول أخرى	٤٥٧ ٥٣١	٤٦٩ ٤٠٣
الاجمالى	٤٦ ١١٠ ٣٠٣	٤١ ٦٦٣ ٨٥٧

البنود المعرضة لخطر الائتمان خارج قائمة المركز المالى المستقلة

الأوراق المقبولة عن تسهيلات موردين	٣٢ ٤٥٥	٤٥ ١٩٣
خطابات ضمان	٣ ٠٥١ ٦٦٢	٢ ٩٢٩ ٤٢٤
اعتمادات مستندية	٣١٥ ٨٢١	٣٠١ ١١٨
عقود الصرف الآجله	٢٤٧ ١٧٨	٣٩٢ ٨٨٤
عقود مبادلة سعر العائد	-	٢٥ ٨٥٦
ارتباطات غير قابلة للالغاء عن تسهيلات ائتمانية	١٠٨ ٩٠٩	١٨٤ ٥٧٨
الاجمالى	٣ ٧٥٦ ٠٢٥	٣ ٨٧٩ ٠٥٣

يمثل الجدول السابق أقصى حد يمكن التعرض له فى أخر السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ وذلك بدون الأخذ في الاعتبار أية ضمانات. بالنسبة لبنود الميزانية ، تعتمد المبالغ المدرجة على إجمالي القيمة الدفترية التي تم عرضها في الميزانية .

وكما هو مبين بالجدول السابق، فإن ٥٢,٦ % (٥١,١% كما فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦) من الحد الأقصى المعرض لخطر الائتمان ناتج عن قروض والتسهيلات للعملاء و البنوك، بينما تمثل الإستثمارات فى أدوات دين واذون خزانه وأدوات حكوميه أخرى ٣١,٣% كما فى٣١ ديسمبر ٢٠١٧ (٢٦,٥% كما فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦).

وتثق الإدارة في قدرتها على الاستمرار في السيطرة والإبقاء على الحد الأدنى لخطر الائتمان الناتج عن كل من محفظه القروض والتسهيلات وأدوات الدين بناء على ما يلي :

- ٩٤,٨٧% من محفظة القروض والتسهيلات مصنفه في أعلى درجتين من درجات التقييم الداخلي (٩٢,٩٨% كما فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦) .
- قام البنك بتطبيق عمليات اختيار أكثر حصافة عند منح قروض وتسهيلات خلال االسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧.
- أكثر من ٩٤,٤% من الإستثمارات في أدوات دين وأذون خزانة تمثل دين على الحكومة المصرية

٣- إدارة المخاطر المالية (تابع)

أ- خطر الائتمان (تابع)

أ/٦ قروض وتسهيلات

يبين الجدول التالى توزيع أرصدة القروض والتسهيلات على أساس درجة الجدارة الائتمانية

	٣١ ديسمبر ٢٠١٧		٣١ ديسمبر ٢٠١٦	
	قروض وتسهيلات للعملاء	قروض وتسهيلات للبنوك	قروض وتسهيلات للعملاء	قروض وتسهيلات للبنوك
لا يوجد عليها متأخرات أو اضمحلال	٣٠٥ ٤٩٦ ٢٢	-	٤٥٨ ٧٠١ ١٥	-
متأخرات ليست محل اضمحلال	٨٨٠ ٧٧٠	-	٧٦٢ ٦٥٣ ٤	-
محل اضمحلال	٨٧١ ٧٢١	١٩٢	٤٦٢ ٩٣٩	١٨٠
الأجمالى	٧٩٦ ٢٤٨ ٢٤	١٩٢	٦٨٢ ٢٩٤ ٢١	١٨٠
يخصم : مخصص خسائر الاضمحلال	(٧٨١ ٠٣٧ ٢)	(١٨٨)	(٤٤٦ ٧٩٤ ١)	-
يخصم : العوائد المجنبة	(٩٩٧ ١٣١)	-	(٢٥٩ ٤٩)	-
يخصم : خصم غير مكتسب	(٧٣٨ ٢٩١)	-	(٥٦٢ ١٥٠)	-
الصافي	٢٨٠ ٧٨٧ ٢١	٤	٤١٥ ٣٠٠ ١٩	١٨٠

يتضمن مخصص اضمحلال القروض والتسهيلات في نهاية السنة المالية الحالية ٨٥٦,٦٠٤ جنيه يمثل مخصص اضمحلال قروض منفردة مقابل ٩٣٣,١٩٤ جنيه في نهاية سنة المقارنة . والباقي البالغ قدره ١,١٨١,٣٦٥ جنيه يمثل مخصص الاضمحلال المكون على أساس مجموعات الأصول بمحفظة الائتمان مقابل ٨٦١,٢٥١ جنيه في نهاية سنة المقارنة.

ويتضمن إيضاح رقم (١٨) معلومات إضافية عن مخصص خسائر الاضمحلال عن القروض والتسهيلات الممنوحة للعملاء.

بلغ إجمالي القيمة العادلة للضمانات ٤,٠٧٠,٥٤٣ ألف جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ (٣١ ديسمبر ٢٠١٦ : ٤,٦٨٩,٥٤٣ ألف جنيه مصري)

أ/٦ **قروض وتسهيلات لا توجد عليها متأخرات ولم تتعرض لاضمحلال**

يتم تقييم الجودة الائتمانية لمحفظة القروض والتسهيلات التي لا توجد عليها متأخرات وليست محل اضمحلال وذلك بالرجوع إلى التقييم الداخلي المستخدم بواسطة البنك.

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	أفراد				
	حسابات جارية مدينة	بطاقات التمان	قروض شخصية	قروض أخرى	الأجمالى
١- جيدة	٨٤٧ ٧٦٧	٢٣ ٢٧٢	٢١٨ ٨٤٣	-	١ ٠٨٩ ٨٨٢
٢- المتابعة العادية	١٠٣ ٤٥٩	-	٤ ٥٩٢	١ ١٨٤ ٩٧٥	١ ٢٩٣ ٠٢٦
الاجمالى	٩٥١ ٢٢٦	٢٣ ٢٧٢	٢٢٣ ٤٣٥	١ ١٨٤ ٩٧٥	٢ ٣٨٢ ٩٠٨

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	أفراد				
	حسابات جارية مدينة	بطاقات التمان	قروض شخصية	قروض أخرى	الأجمالى
١- جيدة	٦٣٦ ٣٢٤	٢٠ ٧٣٢	٢٩١ ٠٠١	-	٩٤٨ ٠٥٧
٢- المتابعة العادية	٢٣٩ ٠٠٧	٦ ٩١٧	-	٧٨٢ ١٦٩	١ ٠٢٨ ٠٩٣
الاجمالى	٨٧٥ ٣٣١	٢٧ ٦٤٩	٢٩١ ٠٠١	٧٨٢ ١٦٩	١ ٩٧٦ ١٥٠

* لم يتم إعتبار القروض المضمونة محل اضمحلال بالنسبة للفئة غير المنتظمة وذلك بعد الأخذ في الإعتبار قابلية تلك الضمانات للتحصيل .

٣- إدارة المخاطر المالية (تابع)

أ- خطر الائتمان (تابع)

أ/٦ قروض وتسهيلات (تابع)

قروض وتسهيلات لا توجد عليها متأخرات ولم تتعرض لاضمحلال (تابع)

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	مؤسسات				الأجمالى
	حسابات جارية مدينة	قروض مباشرة	قروض وتسهيلات مشتركة		
١- جيدة	١ ٧٣٨ ٩٤٣	٨ ١١٨ ٦٦٧	٣ ٣٤٠ ٧٥٠		١٣ ١٩٨ ٣٦٠
٢- المتابعة العادية	٦٨ ٦١٥	٣ ٠٤٦ ٤٧٢	٣ ٥٣٢ ١٨٦		٦ ٦٤٧ ٢٧٣
٣- المتابعة الخاصة	٤ ٢٦٠	٧٥ ٤٨٠	١٨٨ ٠٢٤		٢٦٧ ٧٦٤
الاجمالى	١ ٨١١ ٨١٨	١١ ٢٤٠ ٦١٩	٧ ٠٦٠ ٩٦٠		٢٠ ١١٣ ٣٩٧

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	مؤسسات				الأجمالى
	حسابات جارية مدينة	قروض مباشرة	قروض وتسهيلات مشتركة		
١- جيدة	١ ٩٠٣ ٦٣٥	٣ ٣٨٤ ٠٢١	٤ ٣٣١ ٠٢١		٩ ٦١٨ ٦٧٧
٢- المتابعة العادية	٨٩ ٧٢٦	٨١٢ ٨٢٤	٢ ٨١٢ ٣٦٨		٣ ٧١٤ ٩١٨
٣- المتابعة الخاصة	٣	١٩٧ ٩٧٣	١٩٣ ٧٣٧		٣٩١ ٧١٣
الاجمالى	١ ٩٩٣ ٣٦٤	٤ ٣٩٤ ٨١٨	٧ ٣٣٧ ١٢٦		١٣ ٧٢٥ ٣٠٨

لم يتم اعتبار قروض الفئة غير المنتظمة المضمونة بضمانات نقدية محل اضمحلال وذلك بعد الأخذ في الاعتبار قابلية تلك الضمانات للتحصيل.

قروض وتسهيلات توجد عليها متأخرات ولكنها لم تتعرض لاضمحلال

هي القروض والتسهيلات التي توجد عليها متأخرات ولكنها ليست محل اضمحلال، إلا إذا توافرت معلومات أخرى تفيد عكس ذلك وتتمثل القروض والتسهيلات للعملاء التي توجد عليها متأخرات وليست محل اضمحلال فيما يلي:

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	أفراد			الإجمالى
	حسابات جارية مدينة	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	
متأخرات حتى ٣٠ يوما	٢ ٥٨٩	٢ ٤٧٨	-	٥ ٠٦٧
متأخرات أكثر من ٣٠ إلى ٦٠ يوما	-	٩٥٨	-	٩٥٨
متأخرات أكثر من ٦٠ إلى ٩٠ يوما	-	١ ٥٣٨	-	١ ٥٣٨
الاجمالى	٢ ٥٨٩	٤ ٩٧٤	-	٧ ٥٦٣

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	أفراد			الإجمالى
	حسابات جارية مدينة	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	
متأخرات حتى ٣٠ يوما	٧٠٧	٤ ٦٣٤	١٢	٥ ٣٥٣
الاجمالى	٧٠٧	٤ ٦٣٤	١٢	٥ ٣٥٣

٣- إدارة المخاطر المالية (تابع)

أ- خطر الائتمان (تابع)

أ/٦ قروض وتسهيلات

قروض وتسهيلات توجد عليها متأخرات ولكنها لم تتعرض لاضمحلال

	مؤسسات			
٣١ ديسمبر ٢٠١٧	حسابات جارية مدينة	قروض مباشرة	قروض وتسهيلات مشتركة	الأجمالى
متأخرات حتى ٣٠ يوما	١٢٠ ٧٠٤	٤٢ ٩٠٣	٥٥٥	١٦٤ ١٦٢
متأخرات أكثر من ٣٠ إلى ٦٠ يوما	٨ ٥٢٣	١١ ٧٩٦	-	٢٠ ٣١٩
متأخرات أكثر من ٦٠ إلى ٩٠ يوما	٣٣٦ ٤٢٣	١٧٥ ٧٧٠	١٧٦ ٥٣٣	٦٨٨ ٧٢٦
الاجمالى	٤٦٥ ٦٥٠	٢٣٠ ٤٦٩	١٧٧ ٠٨٨	٨٧٣ ٢٠٧

	مؤسسات			
٣١ ديسمبر ٢٠١٦	حسابات جارية مدينة	قروض مباشرة	قروض وتسهيلات مشتركة	الأجمالى
متأخرات حتى ٣٠ يوما	٥ ٣٤٤	٥٠ ٠١٦	٨٥ ١٩٢	١٤٠ ٥٥٢
متأخرات أكثر من ٣٠ إلى ٦٠ يوما	٦ ٠٠٣	١ ٤٤٠ ٢٢٠	-	١ ٤٤٦ ٢٢٣
متأخرات أكثر من ٦٠ إلى ٩٠ يوما	٥٥٤ ٢٩١	٢ ٣٧٣ ٧٤٤	١٣٣ ٥٩٩	٣ ٠٦١ ٦٣٤
الاجمالى	٥٦٥ ٦٣٨	٣ ٨٦٣ ٩٨٠	٢١٨ ٧٩١	٤ ٦٤٨ ٤٠٩

تمثل القروض والتسهيلات المتأخرة المبالغ التي حل موعد استحقاقها كليا أو جزئيا ولم تسدد في المواعيد المتفق عليها تعاقديا ويتضمن ذلك متأخرات لفترات تزيد عن يوم واحد.

ومن ثم فإن المبالغ التي تظهر في الإيضاح تمثل إجمالى رصيد القرض أو التسهيل وليس الجزء المتأخر منه فقط بينما لا تتضمن باقي ارصده القروض والتسهيلات الأخرى الممنوحة للعميل طالما لم يتأخر عن موعد تسديدها كليا أو جزئيا.

القروض والتسهيلات التى تم تقدير اضمحلالها بصورة منفردة

بلغ رصيد القروض والتسهيلات التي اضمحلت بصفة منفردة في نهاية السنة المالية الحالية ٩٣٩,٩١٤ جنيه وذلك قبل أخذ التدفقات النقدية المتوقعة من التنفيذ على الضمانات المرتبطة بها في الاعتبار مقابل ٩٣٩,٤٦٢ جنيه في نهاية سنة المقارنة. وتتضمن الجداول التالية تحليلا لإجمالي القيمة الدفترية للقروض والتسهيلات التي تم تقدير اضمحلالها بصفة منفردة متضمنا القيمة العادلة للضمانات التي يعتد بها عند حساب المخصصات .

			أفراد		
٣١ ديسمبر ٢٠١٧	حسابات جارية مدينة	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض عقارية	الاجمالى
قروض محل اضمحلال بصفة منفردة	-	٢ ٤٩٧	-	-	٢ ٤٩٧

			أفراد		
٣١ ديسمبر ٢٠١٦	حسابات جارية مدينة	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض عقارية	الاجمالى
قروض محل اضمحلال بصفة منفردة	-	٧٦٦	-	-	٧٦٦

٣- إدارة المخاطر المالية (تابع)

أ- خطر الائتمان (تابع)

أ/٦ قروض وتسهيلات

القروض والتسهيلات التى تم تقدير اضمحلالها بصورة منفردة (تابع)

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	حسابات جارية مدينة	قروض مباشرة	مؤسسات قروض وتسهيلات مشتركة	قروض أخرى	الاجمالى
قروض محل اضمحلال بصفة منفردة	١٠٥ ٣٨٣	٨٩ ١٣٥	٦٧٤ ٧٠٦	-	٨٦٩ ٢٢٤

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	حسابات جارية مدينة	قروض مباشرة	مؤسسات قروض وتسهيلات مشتركة	قروض أخرى	الاجمالى
قروض محل اضمحلال بصفة منفردة	٩٠ ٤٦٨	١٥٣ ٠١٥	٦٩٥ ٢١٣	-	٩٣٨ ٦٩٦

قروض وتسهيلات تم إعادة هيكلتها

تتضمن أنشطة إعادة الهيكلة تمديد ترتيبات السداد ، وتنفيذ برامج الإدارة الجبرية ، وتعديل وتأجيل السداد . وتعتمد سياسات تطبيق إعادة الهيكلة على مؤشرات أو معايير تشير الي أن هناك احتمالات عاليه لاستمرار السداد وذلك بناء على الحكم الشخصي للإدارة . وتخضع تلك السياسات للمراجعة المستمرة . ومن المعتاد تطبيق إعادة الهيكلة على القروض طويلة الأجل ، خاصة قروض تمويل العملاء ، ويبين الجدول التالي القروض التي تم إعادة التفاوض بشأنها في نهاية السنة المالية .

قروض و تسهيلات للعملاء	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣١ ديسمبر ٢٠١٦
مؤسسات		
قروض مباشرة	١٨٩ ٢٨٤ ٢	٤٠٢ ٢٤٥ ٤
الاجمالى	١٨٩ ٢٨٤ ٢	٤٠٢ ٢٤٥ ٤

أ/٧ أدوات دين وأذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى

يمثل الجدول التالي تحليل أدوات الدين وأذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى وفقا لوكالات التقييم في آخر السنة المالية بناء علي تقييم ستاندرد أند بور و ما

	التقييم	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣١ ديسمبر ٢٠١٦
أذون الخزانة المصرية	B-	٦ ٠٨٨ ٧٨٢	٧ ٠٣٩ ٠٨٩
إستثمارات مالية متاحة للبيع			
سندات الخزانة المصرية	B-	٤ ٦١٩ ٩١٠	٢٠٥ ٠٠٤
سندات غير حكومية	AAA	٥٨٦ ٨١٥	١٤٦ ١٤٨
سندات غير حكومية	AA-	١٩٩ ٨٥٩	١٠٠ ٨٨١
إستثمارات في أوراق مالية وإ ستثمارات و محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	B-	٣ ٠٢١ ٠٥٥	٣ ٦١٠ ٦٣٩
الإجمالى		١٤ ٥١٦ ٤٢١	١١ ١٠١ ٧٦١

٣- إدارة المخاطر المالية (تابع)

أ- خطر الائتمان (تابع)

٨/أ تركز مخاطر الأصول المالية المعرضة لخطر الائتمان

١/٨/أ القطاعات الجغرافية

يعرض الجدول التالي تحليلا للقيمة الإجمالية لأهم حدود خطر الائتمان للبنك موزعة حسب القطاع الجغرافي في نهاية السنة المالية الحالية (وقبل خصم أي مخصصات للاضمحلال). وقد تم توزيع القيمة الإجمالية لكافة الأصول المالية بهذا الجدول بما فى ذلك قروض وتسهيلات العملاء على أساس جغرافي بناء على مناطق فروع البنك المفتوح بها حسابات للعملاء فيما عدا إستثمارات البنك في سندات الخزانة الأجنبية والتي تظهر ضمن تصنيف "دول أخرى" بذات الجدول.

	جمهورية مصر العربية				دول الخليج	دول أخرى	الاجمالى
	القاهرة الكبرى	الإسكندرية والدلتا وسيناء	الوجه القبلي	اجمالى			
أذون خزانة	٦ ٠٨٨ ٧٨٢	-	-	٦ ٠٨٨ ٧٨٢	-	-	٦ ٠٨٨ ٧٨٢
قروض وتسهيلات للعملاء							
قروض لأفراد							
حسابات جارية مدينة	٦٤٦ ٣٢٩	٢٩٤ ٣٧٢	١٣ ١١٤	٩٥٣ ٨١٥	-	-	٩٥٣ ٨١٥
بطاقات ائتمان	٢٤ ١٩٣	٦ ١٦٣	٣٨٧	٣٠ ٧٤٣	-	-	٣٠ ٧٤٣
قروض شخصية	١٢٤ ٥٠٨	٨٣ ٨٨٢	١٥ ٠٤٥	٢٢٣ ٤٣٥	-	-	٢٢٣ ٤٣٥
قروض أخرى	١ ١٨٤ ٩٧٥	-	-	١ ١٨٤ ٩٧٥	-	-	١ ١٨٤ ٩٧٥
قروض لمؤسسات							
حسابات جارية مدينة	١ ٩٦٦ ٥٤٩	٤٠٥ ٦٧٥	٤ ٠٥٠	٢ ٣٧٦ ٢٧٤	٦ ٥٧٧	-	٢ ٣٨٢ ٨٥١
قروض مباشرة	٩ ٠٣٦ ٨١٥	٢ ٤٤٢ ٨٧٩	٤٧ ٩٣٧	١١ ٥٢٧ ٦٣١	٣٢ ٥٩٢	-	١١ ٥٦٠ ٢٢٣
قروض و تسهيلات مشتركة	٧ ٨٠١ ٤٧١	-	-	٧ ٨٠١ ٤٧١	١١١ ٢٨٣	-	٧ ٩١٢ ٧٥٤
قروض و تسهيلات للبنوك	١٩٢	-	-	١٩٢	-	-	١٩٢
إستثمارات مالية							
أدوات دين	٧ ٥٤٤ ٥٦٢	-	-	٧ ٥٤٤ ٥٦٢	-	٧٨٦ ٦٧٤	٨ ٣٣١ ٢٣٦
الاجمالى في نهاية السنة الحالية	٣٤ ٤١٨ ٣٧٦	٣ ٢٣٢ ٩٧١	٨٠ ٥٣٣	٣٧ ٧٣١ ٨٨٠	١٥٠ ٤٥٢	٧٨٦ ٦٧٤	٣٨ ٦٦٩ ٠٠٦
الاجمالى في نهاية سنة المقارنة	٢٩ ٥٧١ ٧٥٥	٢ ١٥٦ ٨٠٤	٨٣ ٧٣٧	٣١ ٨١٢ ٢٩٦	٢٤٥ ٦٧٠	٢٦٢ ٥٣٧	٣٢ ٣٢٠ ٥٠٣

٣- إدارة المخاطر المالية (تابع)

أ- خطر الائتمان (تابع)

أ/٨ تركز مخاطر الأصول المالية المعرضة لخطر الائتمان

أ/٨/٢ قطاعات النشاط

يعرض الجدول التالي تحليلا للقيمة الإجمالية لأهم حدود خطر الائتمان للبنك موزعة حسب قطاعات الأنشطة في نهاية السنة المالية الحالية (وقبل خصم أى مخصصات للاضمحلال). وقد تم توزيع القيمة الإجمالية لكافة الأصول المالية بهذا الجدول حسب قطاعات النشاط الذي يزاوله عملاء البنك.

	مؤسسات مالية	مؤسسات صناعية	نشاط عقارى	بيع الجملة وتجارة التجزئة	قطاع حكومى	أنشطة أخرى	أفراد	الاجمالى
أذون خزانة	-	-	-	-	٦ ٠٨٨ ٧٨٢	-	-	٦ ٠٨٨ ٧٨٢
قروض وتسهيلات للعملاء								
قروض لأفراد								
حسابات جارية مدينة	-	-	-	-	-	-	٩٥٣ ٨١٥	٩٥٣ ٨١٥
بطاقات ائتمان	-	-	-	-	-	-	٣٠ ٧٤٣	٣٠ ٧٤٣
قروض شخصية	-	-	-	-	-	-	٢٢٣ ٤٣٥	٢٢٣ ٤٣٥
قروض عقارية	-	-	-	-	-	-	-	-
قروض لمؤسسات	-	-	-	-	-	-	١ ١٨٤ ٩٧٥	١ ١٨٤ ٩٧٥
حسابات جارية مدينة	١٤٦ ٩٩٥	١ ٢٦٩ ٨٦٤	٨٦ ٥٩٨	٨٦ ١١٥	-	٧٩٣ ٢٧٩	-	٢ ٣٨٢ ٨٥١
قروض مباشرة	٢١٧ ٥٦٤	٦ ٧٩٣ ٠١٧	١ ٣٠٧ ٩٩٧	٧٢٢ ٣٤١	-	٢ ٥١٩ ٣٠٤	-	١١ ٥٦٠ ٢٢٣
قروض و تسهيلات مشتركة	-	٣ ٨٩٣ ٨٦٣	٩٠٩ ٦٨٧	٥٩ ٢١٠	-	٣ ٠٤٩ ٩٩٤	-	٧ ٩١٢ ٧٥٤
قروض و تسهيلات للبنوك	١٩٢	-	-	-	-	-	-	١٩٢
إستثمارات مالية								
أدوات دين	٧٨٦ ٦٧٤	-	-	-	٧ ٥٤٤ ٥٦٢	-	-	٨ ٣٣١ ٢٣٦
الاجمالى في نهاية السنة الحالية	**١ ١٥١ ٤٢٥**	**١١ ٩٥٦ ٧٤٤**	**٢ ٣٠٤ ٢٨٢**	**٨٦٧ ٦٦٦**	**١٣ ٦٣٣ ٣٤٤**	**٦ ٣٦٢ ٥٧٧**	**٢ ٣٩٢ ٩٦٨**	**٣٨ ٦٦٩ ٠٠٦**
الاجمالى في نهاية سنة المقارنة	**٥٥١ ٠٢٤**	**٩ ٧٧٦ ٩٥١**	**١ ٧٨٠ ٧٢٣**	**١ ٠٠٤ ٤٥٠**	**١٠ ٧٧٨ ٦١٢**	**٦ ٤٤٦ ٤٧٤**	**١ ٩٨٢ ٢٦٩**	**٣٢ ٣٢٠ ٥٠٢**

٣- إدارة المخاطر المالية (تابع)

ب - خطر السوق

يتعرض البنك لخطر السوق المتمثل في تقلبات القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية الناتجة عن التغير في أسعار السوق . وينتج خطر السوق عن المراكز المفتوحة لمعدل العائد والعملة ومنتجات حقوق الملكية ، حيث أن كل منها معرض للتحركات العامة والخاصة في السوق والتغيرات في مستوى الحساسية لمعدلات السوق أو للأسعار مثل معدلات العائد ومعدلات أسعار الصرف وأسعار أدوات حقوق الملكية . ويفصل البنك مدى تعرضه لخطر السوق الي محافظ للمتاجرة أو لغير غرض المتاجرة .

وتتركز إدارة مخاطر السوق الناتجة عن أنشطة المتاجرة أو لغير المتاجرة في إدارة المخاطر الشاملة بالبنك ويتم متابعتها. ويتم رفع التقارير الدورية عن مخاطر السوق الي مجلس الإدارة ورؤساء وحدات النشاط بصفة دورية .

وتتضمن محافظ المتاجرة تلك المراكز الناتجة عن تعامل البنك مباشرة مع العملاء أو مع السوق ، أما المحافظ لغير غرض المتاجرة فتنشأ بصفة أساسية من إدارة سعر العائد للأصول والالتزامات المتعلقة بمعاملات التجزئة . وتتضمن هذه المحافظ مخاطر العملات الأجنبية وأدوات حقوق الملكية الناتجة عن الإستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والإستثمارات المتاحة للبيع .

ب/أ أساليب قياس خطر السوق وتعريف القيم المعرضة للخطر

كجزء من إدارة خطر السوق ، يقوم البنك بالعديد من استراتيجيات التغطية . وكذلك الدخول في عقود مبادلة سعر العائد وذلك لموازنة الخطر المصاحب لأدوات الدين والقروض طويلة الأجل ذات العائد الثابت إذا تم تطبيق خيار القيمة العادلة . وفيما يلي أهم وسائل القياس المستخدمة للسيطرة على خطر السوق :

القيمة المعرضة للخطر (Value at Risk)

يقوم البنك بتطبيق أسلوب " القيمة المعرضة للخطر، وذلك لتقدير خطر السوق للمراكز القائمة وأقصى حد للخسارة المتوقعة وذلك بناء على عدد من الافتراضات للتغيرات المتنوعة لظروف السوق ويقوم مجلس الإدارة بوضع حدود للقيمة المعرضة للخطر التي يمكن تقبلها من قبل البنك للمتاجرة وغير المتاجرة بصورة منفصلة ويتم مراقبتها يومياً بمعرفة إدارة المخاطر الشاملة بالبنك .

القيمة المعرضة للخطر هي توقع إحصائي للخسارة المحتملة للمحفظة الحالية الناتجة عن التحركات العكسية للسوق . وهي تعبر عن أقصى قيمة يمكن أن يخسرها البنك ، ولكن باستخدام معاملات ثقة محددة (٩٥%، ٩٧,٥ % ،٩٩%) . وبالتالي هناك احتمال إحصائي بنسبة (٥% ، ٢,٥% ، ١%) أن تكون الخسارة الفعلية أكبر من القيمة المعرضة للخطر المتوقعة . ويفترض نموذج القيمة المعرضة للخطر فترة احتفاظ محددة (عشرة أيام).

قبل أن يمكن إقفال المراكز المفتوحة . وكذلك يفترض أن حركة السوق خلال فترة الاحتفاظ ستتبع ذات نمط الحركة التي حدثت خلال العشرة أيام السابقة . ويقوم البنك بتقدير الحركة السابقة بناء على بيانات عن الخمس سنوات السابقة . ويقوم البنك بتطبيق تلك التغيرات التاريخية في المعدلات والأسعار والمؤشرات ، بطريقة مباشرة على المراكز الحالية – وهذه الطريقة تعرف بالمحاكاة التاريخية . ويتم مراقبة المخرجات الفعلية بصورة منتظمة لقياس سلامة الافتراضات والعوامل المستخدمة لحساب القيمة المعرضة للخطر.

ولا يمنع استخدام تلك الطريقة تجاوز الخسارة لتلك الحدود وذلك في حالة وجود تحركات أكبر بالسوق وحيث أن القيمة المعرضة للخطر تعتبر جزء أساسي من نظام البنك في رقابة خطر السوق، يقوم مجلس الإدارة سنوياً بوضع الحدود الخاصة بالقيمة المعرضة للخطر لكل من عمليات المتاجرة وغير المتاجرة ويتم تقسيمها على وحدات النشاط . ويتم مقارنة القيم الفعلية المعرضة للخطر بالحدود الموضوعة من قبل البنك ومراجعتها يومياً من قبل إدارة مخاطر السوق بالبنك .

ب/٢ ملخص القيمة المعرضة للخطر

اجمالى القيمة المعرضة للخطر طبقاً لنوع الخطر

نوع الخطر	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣١ ديسمبر ٢٠١٦
خطر سعر العائد		
متوسط	٧٠,٣	١٦,٨
أعلى	٩٧,٦	٢٩,٠
أقل	٣٨,٤	١,٥

٣- إدارة المخاطر المالية (تابع)

ب/٣ خطر تقلبات سعر صرف العملات الاجنبية

- تركز خطر العملة علي الأدوات المالية

يتعرض المركز المالي للبنك وتدفقاته النقدية لخطر التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية. ويقوم مجلس الإدارة بوضع حدود للعملات الأجنبية وذلك بالقيمة الإجمالية لمراكز العملة في نهاية اليوم وكذلك خلال اليوم و يتم مراقبتها بصورة منتظمة. ويلخص الجدول التالي المبالغ المعرضة لخطر التقلبات فى أسعار صرف العملات الأجنبية بالبنك في نهاية السنة المالية الحالية ويتضمن القيمة الدفترية للأدوات المالية حسب عملتها والمعادل لها بالجنيه المصرى.

	جنيه مصري	دولار أمريكي	يورو	جنيه استرليني	عملات أخرى	الاجمالى
الأصول المالية						
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزى	٦٧٣ ٣٨٢ ٢	٣٤٧ ٨٠	٣٥٥ ٢١	٦٩٨ ٣	٤٨٦ ١٤	٥٥٩ ٥٠٢ ٢
أرصدة لدى البنوك	٧٣٧ ٧٣٨ ١	٣٠٩ ٠٧٩ ٥	٩٥٢ ٨٤	٧٢٤ ٤٠	٠٤٤ ٤٠	٧٦٦ ٩٨٣ ٦
أذون خزانة	٩٨٤ ٨٩٢ ٥	٧٩٨ ١٩٥	-	-	-	٧٨٢ ٠٨٨ ٦
أصول مالية بغرض المتاجرة	٦٥٧ ٢٠	-	-	-	-	٦٥٧ ٢٠
قروض وتسهيلات للعملاء و البنوك	٤٥٨ ٥٦٠ ١٥	٨٦٢ ٨٢٦ ٥	٩١٠ ٣٥٥	٠٤٣ ٤٤	١١	٢٨٤ ٧٨٧ ٢١
مشتقات مالية	-	٠٦٩ ١	٦٤٠	-	-	٧٠٩ ١
إستثمارات مالية						
متاحة للبيع	٩٩٩ ٦٨٤ ٤	٨١٥ ٥٨٦	٥١٦ ٢٠٠	-	-	٣٣٠ ٤٧٢ ٥
إستثمارات مالية فى شركات تابعة	٤٦٨ ٥٤	-	-	-	-	٤٦٨ ٥٤
محتفظ بها حتي تاريخ الاستحقاق	٦٥٢ ٩٣٤ ٢	-	-	-	-	٦٥٢ ٩٣٤ ٢
أصول أخرى و ثابتة و عقارية *	٧١٠ ٠٦١ ١	٧٨٢ ٤٧	٤٥٨ ٢	٦	-	٩٥٦ ١١١ ١
إجمالى الأصول المالية	٣٣٨ ٣٣١ ٣٤	٩٨٢ ٨١٧ ١١	٨٣١ ٦٦٥	٤٧١ ٨٨	٥٤١ ٥٤	١٦٣ ٩٥٨ ٤٦
الإلتزامات المالية						
أرصدة مستحقة للبنوك	٧٤٦ ١٣٠	٤١٩ ٥٠	٧٨٨	-	-	٩٥٣ ١٨١
ودائع العملاء	٤٠٥ ٥٩٩ ٢٩	٢٩٩ ٠٥٤ ٨	٦٣٨ ٥١٧	٨٩٨ ٨٤	٨٢٤ ٢٤	٠٦٤ ٢٨١ ٣٨
مشتقات مالية	-	-	-	-	-	-
التزامات و مخصصات أخرى *	٤٧٤ ٦٧٣ ١	٥٤٩ ٣٠٠	٨٠٢ ٣٠	٦٧٦ ١	١٣	٥١٤ ٠٠٦ ٢
إجمالى الإلتزامات المالية	٦٢٥ ٤٠٣ ٣١	٢٦٧ ٤٠٥ ٨	٢٢٨ ٥٤٩	٥٧٤ ٨٦	٨٣٧ ٢٤	٥٣١ ٤٦٩ ٤٠
صافي المركز المالي	٧١٣ ٩٢٧ ٢	٧١٥ ٤١٢ ٣	٦٠٣ ١١٦	٨٩٧ ١	٧٠٤ ٢٩	٦٣٢ ٤٨٨ ٦
في نهاية سنة المقارنة						
اجمالى الأصول المالية	٠٤٨ ٥٢٢ ٢٨	١٨٨ ٢٣٦ ١٣	٠٧٤ ٣٤٦	٧٤٧ ٦٧	٠٢١ ١٤٥	٠٧٨ ٣١٧ ٤٢
اجمالى الالتزامات المالية	٠٨٤ ٢١٠ ٢٧	٨٣٢ ٢٥٧ ٩	٦١٩ ٤٦٨	١٤١ ١٣٢	١٤٩ ٨٩	٨٢٥ ١٥٧ ٣٧
صافي المركز المالي	٩٦٤ ٣١١ ١	٣٥٦ ٩٧٨ ٣	(٥٤٥ ١٢٢)	(٣٩٤ ٦٤)	٨٧٢ ٥٥	٢٥٣ ١٥٩ ٥

* متضمنة بنود غير نقدية و مالية

٣- إدارة المخاطر المالية (تابع)

ب خطر السوق (تابع)

ب/٤ خطر سعر العائد

يتعرض البنك لآثار التقلبات في مستويات أسعار العائد السائدة في السوق وهو خطر التدفقات النقدية لسعر العائد المتمثل في تذبذب التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في سعر عائد الأداة ، وخطر القيمة العادلة لسعر العائد وهو خطر تقلبات قيمة الأداة المالية نتيجة للتغير في أسعار العائد في السوق ، وقد يزيد هامش العائد نتيجة لتلك التغيرات ولكن قد تنخفض الأرباح في حالة حدوث تحركات غير متوقعة . ويقوم مجلس إدارة البنك بوضع حدود لمستوى الاختلاف في إعادة تسعير العائد الذي يمكن أن يحتفظ به البنك ، ويتم مراقبة ذلك يومياً بواسطة إدارة الأصول والخصوم بالتعاون مع إدارة التجزئه بالبنك .

ويلخص الجدول التالي مدى تعرض البنك لخطر تقلبات سعر العائد ويتضمن القيمة الدفترية للأدوات المالية موزعة على أساس تواريخ إعادة التسعير أو تواريخ الاستحقاق أيهما أسبق.

في نهاية السنة الحالية	حتى شهر واحد	أكثر من شهر حتى ثلاثة أشهر	أكثر من ثلاثة أشهر حتى سنة	أكثر من سنة حتى خمس سنوات	بدون عائد	الاجمالى
الأصول المالية						
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزى	٥٥٩ ٥٠٢ ٢	-	-	-	-	٥٥٩ ٥٠٢ ٢
أرصدة لدى البنوك	٩٤٢ ٩٧٠ ٤	-	٨٢٤ ٠١٢ ٢	-	-	٧٦٦ ٩٨٣ ٦
أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى	٦٢١ ٠٩٩ ٢	٤٥٣ ٣٢٥ ٢	٧٠٨ ٦٦٣ ١	-	-	٧٨٢ ٠٨٨ ٦
أصول مالية بغرض المتاجرة	٦٥٧ ٢٠	-	-	-	-	٦٥٧ ٢٠
قروض وتسهيلات للعملاء و البنوك	٠١٣ ٧٢٩ ١٥	١٧٧ ١٠٩ ٣	٤٤٥ ٠٩٣ ٢	٦٤٩ ٨٥٥	-	٢٨٤ ٧٨٧ ٢١
مشتقات مالية	-	-	-	-	٧٠٩ ١	٧٠٩ ١
إستثمارات مالية	٠٧٦ ١	١٥٢ ٢	٩٩٦ ٧٤٣	٧٥٨ ٦٥٩ ٧	-	٩٨٢ ٤٠٦ ٨
إستثمارات في شركات تابعة	-	-	-	-	٤٦٨ ٥٤	٤٦٨ ٥٤
أصول أخرى و ثابتة و عقارية *	-	-	-	-	٩٥٦ ١١١ ١	٩٥٦ ١١١ ١
إجمالى الأصول المالية	٨٦٨ ٣٢٣ ٢٥	٧٨٢ ٤٣٦ ٥	٩٧٣ ٥١٣ ٦	٤٠٧ ٥١٥ ٨	١٣٣ ١٦٨ ١	١٦٣ ٩٥٨ ٤٦
الإلتزامات المالية						
أرصدة مستحقة للبنوك	٩٥٣ ١٨١	-	-	-	-	٩٥٣ ١٨١
ودائع العملاء	٨٠٢ ٠٢٥ ١٢	٣٥٩ ٩٤٦ ٥	٨٧٠ ٦٤٠ ١٥	٠٣٣ ٦٦٨ ٤	-	٠٦٤ ٢٨١ ٣٨
التزامات مالية أخرى *	-	-	-	-	٥١٤ ٠٠٦ ٢	٥١٤ ٠٠٦ ٢
إجمالى الإلتزامات المالية	٧٥٥ ٢٠٧ ١٢	٣٥٩ ٩٤٦ ٥	٨٧٠ ٦٤٠ ١٥	٠٣٣ ٦٦٨ ٤	٥١٤ ٠٠٦ ٢	٥٣١ ٤٦٩ ٤٠
فجوة إعادة تسعير العائد	١١٣ ١١٦ ١٣	(٥٧٧ ٥٠٩)	(٨٩٧ ١٢٦ ٩)	٣٧٤ ٨٤٧ ٣	(٣٨١ ٨٣٨)	٦٣٢ ٤٨٨ ٦
في نهاية سنة المقارنة						
اجمالى الأصول المالية	١٠٧ ٥٨٧ ٩	٤٧٠ ٧٧٦ ٩	٤٩٢ ٠١٤ ١٩	٩٥٠ ٩٢٤ ٢	٠٥٩ ٠١٤ ١	٠٧٨ ٣١٧ ٤٢
اجمالى الالتزامات المالية	١٦٩ ٥٨٤ ١١	٣٦٠ ١٤٨ ٨	٨٦٣ ٦٤٠ ٦	٠٦٨ ٢٢٤ ٩	٣٦٥ ٥٦٠ ١	٨٢٥ ١٥٧ ٣٧
فجوة إعادة تسعير العائد	(٠٦٢ ٩٩٧ ١)	١١٠ ٦٢٨ ١	٦٢٩ ٣٧٣ ١٢	(١١٨ ٢٩٩ ٦)	(٣٠٦ ٥٤٦)	٢٥٣ ١٥٩ ٥

* متضمنة بنود غير نقدية و مالية

٣- إدارة المخاطر المالية (تابع)

ج - مخاطر السيولة :

خطر السيولة هو خطر تعرض البنك لصعوبات في الوفاء بتعهداته المرتبطة بالتزاماته المالية عند الاستحقاق واستبدال المبالغ التي يتم سحبها . ويمكن أن ينتج عن ذلك الإخفاق في الوفاء بالالتزامات الخاصة بالسداد للمودعين والوفاء بارتباطات الإقراض .

إدارة مخاطر السيولة

تتضمن عمليات الرقابة لخطر السيولة المطبقة بمعرفة إدارة المخاطر بالبنك ما يلي :

- يتم إدارة التمويل اليومي عن طريق مراقبة التدفقات النقدية المستقبلية للتأكد من إمكانية الوفاء بكافة المتطلبات . ويتضمن ذلك إحلال الأموال عند استحقاقها أو عند إقراضها للعملاء .ويتواجد البنك في أسواق المال العالمية لتأكيد تحقيق ذلك الهدف
- الاحتفاظ بمحفظة من الأصول عالية التسويق التي من الممكن تسييلها بسهولة لمقابلة أية اضطرابات غير متوقعة في التدفقات النقدية .
- مراقبة نسب السيولة بالمقارنة بالمتطلبات الداخلية للبنك ومتطلبات البنك المركزي المصري .
- إدارة التركز وبيان استحقاقات القروض .

ولأغراض الرقابة وإعداد التقارير يتم قياس وتوقع التدفقات النقدية لليوم والأسبوع والشهر التالي ، وهي الفترات الرئيسية لإدارة السيولة. وتتمثل نقطة البداية لتلك التوقعات في تحليل الاستحقاقات التعاقدية للالتزامات المالية وتواريخ التحصيلات المتوقعة للأصول المالية .
وتقوم إدارة المخاطر أيضاً بمراقبة عدم التطابق بين الأصول متوسطة الأجل ، ومستوى ونوع الجزء غير المستخدم من ارتباطات القروض ، ومدى استخدام تسهيلات الحسابات الجارية المدينة وأثر الالتزامات العرضية مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية .

منهج التمويل

يتم مراجعة مصادر السيولة عن طريق فريق منفصل بإدارة المخاطر بالبنك بهدف توفير تنوع واسع في العملات ، والمناطق الجغرافية ، والمصادر ، والمنتجات والآجال .

د - القيمة العادلة للأصول والألتزامات المالية

د/١ أدوات مالية تم قياسها بالقيمة العادلة بإستخدام وسائل تقييم

لم يحدث تغير في القيمة العادلة التقديرية بإستخدام وسائل تقييم خلال السنة المالية.

أرصدة لدي البنوك

تمثل القيمة العادلة للإيداعات والودائع لليلة واحدة ذات العائد المتغير القيمة الحالية لها ، ويتم تقدير القيمة العادلة المتوقعة للودائع التي تحمل عائد متغير بناء علي التدفقات النقدية المخصومة باستخدام سعر العائد السائد في الأسواق المالية للديون ذات خطر ائتماني وتاريخ استحقاق مشابه .

قروض وتسهيلات للبنوك

تتمثل القروض والتسهيلات للبنوك في قروض غير الودائع لدي البنوك . وتمثل القيمة العادلة المتوقعة للقروض والتسهيلات القيمة المخصومة للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع تحصيلها ، ويتم خصم التدفقات النقدية باستخدام معدل العائد الحالي في السوق لتحديد القيمة العادلة

قروض وتسهيلات للعملاء

يتم إثبات القروض والتسهيلات بالصافى بعد خصم مخصص الاضمحلال . وتمثل القيمة العادلة المتوقعة للقروض والتسهيلات القيمة المخصومة للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع تحصيلها . ويتم خصم التدفقات النقدية باستخدام معدل العائد الحالي في السوق لتحديد القيمة

إستثمارات في أوراق مالية

الإستثمارات في أوراق مالية في الجدول السابق تتضمن فقط الأصول التي تحمل عائد المحتفظ بها حتي تاريخ الاستحقاق حيث يتم تقييم الأصول المتاحة للبيع بالقيمة العادلة فيما عد أدوات حقوق الملكية التي لم يتمكن البنك من تقدير قيمتها العادلة بدرجة موثوق بها ويتم تحديد القيمة العادلة للأصول المالية المحتفظ بها حتي تاريخ الاستحقاق بناء علي اسعار السوق أو الأسعار التي تم الحصول عليها من السماسرة . وإذا لم تتوفر هذه البيانات ، يتم تقدير القيمة العادلة بإستخدام أسعار الأسواق المالية للأوراق المالية المتداولة ذات خصائص ائتمان وتاريخ استحقاق مشابهة .

المستحق لبنوك وللعملاء

تمثل القيمة العادلة المقدرة للودائع ذات تاريخ استحقاق غير محدد ، التي تتضمن ودائع لا تحمل عائد ، المبلغ الذي سيتم دفعه عند الطلب . ويتم تحديد القيمة العادلة للودائع التي تحمل عائد ثابت والقروض الأخري غير المتداولة في سوق نشطة بناء علي التدفقات النقدية المخصومة باستخدام سعر العائد علي الديون الجديدة ذات تاريخ استحقاق مشابه

٣- إدارة المخاطر المالية (تابع)

٥ - إدارة المخاطر المالية لرأس المال

تتمثل أهداف البنك عند أدارة رأس المال، الذي يشمل عناصر أخرى بالإضافة إلى حقوق الملكية الظاهرة بالميزانية فيما يلي:
الالتزام بالمتطلبات القانونية لرأس المال، في جمهورية مصر العربية وفى البلدان التي تعمل بها فروع البنك.
حماية قدرة البنك على الاستمرارية وتمكينه من الاستمرار في توليد عائد الاستمرار في توليد عائد للمساهمين والأطراف الأخرى التي تتعامل مع البنك.
الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو في النشاط.

يتم مراجعة كفاية رأس المال واستخدامات رأس المال وفقا لمتطلبات الجهة الرقابية (البنك المركزي المصري في جمهورية مصر العربية) بواسطة إدارة البنك، من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ويتم تقديم البيانات المطلوبة وايداعها لدى البنك المركزي المصري على أساس ربع سنوي.

ويطلب البنك المركزي المصري أن يقوم البنك بما يلي:
الاحتفاظ بمبلغ ٥٠٠ مليون جنية حد أدنى لرأس المال المصدر والمدفوع.
- الاحتفاظ بنسبة بين عناصر رأس المال وبين عناصر الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر تعادل أو تزيد عن ١٠%.
- وتخضع فروع البنك التي تعمل خارج جمهورية مصر العربية لقواعد الاشراف المنظمة للأعمال المصرفية في البلدان التي تعمل بها.

ووفقاً لمتطلبات بازل ٢، يتكون بسط معيار كفاية رأس المال من الشريحتين التاليتين:

الشريحة الأولى:

وهي رأس المال الأساسي، ويتكون من رأس المال المدفوع بعد خصم القيمة الدفترية لأسهم الخزينة، والأرباح المحتجزة والإحتياطيات الناتجة عن توزيع الأرباح فيما عدا إحتياطي المخاطر البنكية العام ، ويخصم منه أية شهرة سبق الاعتراف

الشريحة الثانية:

وهي رأس المال المساند، ويتكون مما يعادل مخصص المخاطر العام وفقاً لأسس الجدارة الائتمانية الصادرة عن البنك المركزي المصري بما لا يزيد عن ١,٢٥% من إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر، والتمويلات/الودائع المساندة التي تزيد آجالها عن خمس سنوات (مع استهلاك ٢٠% من قيمتها في كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من آجالها) و ٤٥% من الزيادة بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية لكل من الإستثمارات المالية المتاحة للبيع والمحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق وفي شركات تابعة وشقيقة.
وعند حساب إجمالي بسط معيار كفاية رأس المال، يراعى ألا يزيد رأس المال المساند عن رأس المال الأساسي وألا تزيد التمويلات (الودائع) المساندة عن نصف رأس المال الأساسي.
ويتم ترجيح الأصول بأوزان مخاطر تتراوح من صفر إلى ١٠٠% مبوبة بحسب طبيعة الطرف المدين بكل أصل بما يعكس مخاطر الائتمان المرتبطة به، ومع أخذ الضمانات النقدية في الاعتبار. ويتم استخدام ذات المعالجة للمبالغ خارج الميزانية بعد إجراء التعديلات لتعكس الطبيعة العرضية والخسائر المحتملة لتلك المبالغ.
وقد التزم المصرف بكافة متطلبات رأس المال المحلية خلال السنة المالية ، ويلخص الجدول التالي مكونات رأس المال الأساسي والمساند ونسب معيار كفاية رأس المال:

	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣١ ديسمبر ٢٠١٦
طبقا لبازل II		
الشريحة الأولى (رأس المال الأساسى والاضافى)		
رأس المال المصدر والمدفوع متضمن المدفوع تحت حساب زيادة رأس المال	٣ ٠٠٠ ٠٠٠	٢ ٥٠٠ ٠٠٠
الاحتياطى القانوني	٢٩٩ ٢١٩	٢٩٨ ٩٨٧
إحتياطي رأسمالي	٢ ٩٠٨	٢ ٩٠٨
الأرباح المحتجزة	١ ٧٦٣ ٨٥٧	٧٤ ٨٩٤
أرباح الفترة / العام	٩٧٨ ٨٩٢	٢ ١٨٩ ٥٠٣
حقوق الأقلية	-	١٣ ٧٣٧
اجمالى الاستبعادات من رأس المال الأساسى و الأضافى	-	(٥ ٥٧٣)
اجمالى رأس المال الأساسي والاضافى	٦ ٠٤٤ ٨٧٦	٥ ٠٧٤ ٤٥٦
الشريحة الثانية (رأس المال المساند)		
٤٥% من قيمة الإحتياطى الخاص	١ ٣٨٩	١ ٣٨٩
٤٥% من الزيادة في القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للإستثمارات المالية المتاحة للبيع والمحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق وفي شركات شقيقة	١٠٨ ٦٣٢	١٣ ٩٦٥
ما يعادل مخصص خسائر الاضمحلال للقروض والتسهيلات والألتزامات العرضية المنتظمة *	٣١٠ ٤٩٩	٢٥٩ ٩٦٧
اجمالى رأس المال المساند	٤٢٠ ٥٢٠	٢٧٥ ٣٢١
اجمالى رأس المال	٦ ٤٦٥ ٣٩٦	٥ ٣٤٩ ٧٧٧
الأصول والالتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطر :		
مخاطر الائتمان	٣١ ٩٢٢ ١٦٣	٣٦ ٠٩٥ ٥٢١
مخاطر السوق	٦٦ ١٠٠	٥٧ ٣٨١
مخاطر التشغيل	٣ ٧٦٣ ٠٧٣	٣ ١٣٥ ٩٣٠
اجمالى الأصول والالتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطر	٣٥ ٧٥١ ٣٣٦	٣٩ ٢٨٨ ٨٣٢
معيار كفاية رأس المال	١٨,٠٨٪	١٣,٦٢٪

تم احتساب معيار كفاية رأس المال وفقاً لمقررات بازل (٢) طبقاً لتعليمات البنك المركزي الصادرة في هذا الشأن بتاريخ ٢٤ ديسمبر ٢٠١٢، وتم إعدادها طبقاً للقوائم المالية المجمعة.

٣- إدارة المخاطر المالية (تابع)

هـ ٢- إدارة المخاطر المالية الرافعة المالية

البند	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣١ ديسمبر ٢٠١٦
الشريحة الاولى من رأس المال بعد الاستبعادات	٦ ٠٤٤ ٨٧٦	٥ ٠٧٤ ٤٥٦
إجمالى التعرضات داخل وخارج الميزانية	٤٨ ١٤٢ ٩٦٤	٤٣ ٢٨٣ ٨٤٧
إجمالى التعرضات داخل الميزانية وعمليات المشتقات المالية وتمويل الاوراق المالية	٤٧ ٠٢٨ ٦٤٧	٤٢ ٣٥٤ ٠٩٤
نقديه وأرصدة لدى البنك المركزى	٢ ٥٠٢ ٣٥٨	٢ ٠٢٤ ٨٢٤
الأرصدة المستحقة على البنوك تشمل :	٦ ٩٨٣ ٧٧٠	٨ ٨٧٤ ١٣١
١ حسابات جارية وودائع	٦ ٩٨٣ ٧٦٦	٨ ٨٧٣ ٩٥١
٢ القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة للبنوك	٤	١٨٠
إجمالى أذون خزانة	٦ ١٢٨ ٧٨٢	٧ ٠٣٩ ٠٨٩
أصول مالية بغرض المتاجرة	٢٠ ٦٥٧	١٧ ٩٣١
إستثمارات ماليه متاحة للبيع	٥ ٤٧٢ ٣٣٠	٥٠٠ ٢٢٢
إستثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	٢ ٩٣٤ ٦٥٢	٣ ٥٤٤ ٥١٩
إجمالى القروض والتسهيلات الائتمانية للعملاء تشمل:	٢١ ٨٧١ ١٤٥	١٩ ٣٧٦ ٦٣١
القروض والتسهيلات الائتمانية	٢٤ ٠٥٢ ٤٧٧	٢١ ٣٨٠ ١٨٨
(-) مخصص خسائر الاضمحلال	(٢ ٠٤٢ ١٤٣)	(١ ٩٥٤ ٢٩٨)
(-) العوائد المجنبه	(١٣٩ ١٨٩)	(٤٩ ٢٥٩)
الأصول الثابتة (بعد خصم كلا من مخصص خسائر الاضمحلال ومجمع الاهلاك)	٣٤٧ ١٣٩	٣١٥ ٥٠١
الأصول الاخرى	٧٦٧ ٨١٤	٦٦١ ٢٤٦
قيمة ما يتم خصمه من التعرضات (بعض استبعادات الشريحة الأولى للقاعدة الرأسمالية)		

التعرضات خارج الميزانية	معامل التحويل %		
إجمالى الالتزامات العرضية:			
اعتمادات مستنديه – استيراد	%٢٠	٢٩ ٤٥٦	٤٦ ٤٩٧
اعتمادات مستنديه - تصدير	%٢٠	١٩ ٠٩٦	١١٠ ٠٨٠
خطابات ضمان	%٥٠	٨٧٠ ٧١٧	١ ٤٧٩ ٧٠٧
خطابات ضمان بناء على طلب بنوك خارجية أو بكفالتهم	%٥٠	١١١ ٥٣٤	٢٢٧ ٥١٣
كمبيالات مقبولة	%١٠٠	٢٩ ٠٥٩	٤٤ ٨٢٨
نسبة الرافعة المالية		%١٢,٥٦	%١١,٧٢

٤- التقديرات و الأفتراضات المحاسبية الهامة

يقوم البنك باستخدام تقديرات وافتراضات تؤثر على مبالغ الأصول والالتزامات التي يتم الإفصاح عنها خلال السنة المالية التالية ، ويتم تقييم التقديرات والافتراضات باستمرارعلى أساس الخبرة التاريخية وغيرها من العوامل ، بما في ذلك التوقعات للأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة في ظل الظروف والمعلومات المتاحة.

أ- خسائر الاضمحلال في القروض والتسهيلات

يقوم البنك باستخدام تقديرات وافتراضات تؤثر على مبالغ الأصول والالتزامات التي يتم الإفصاح عنها خلال السنة المالية التالية ، ويتم تقييم التقديرات والافتراضات باستمرارعلى أساس الخبرة التاريخية وغيرها من العوامل ، بما في ذلك التوقعات للأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة في ظل الظروف والمعلومات المتاحة.

ب- اضمحلال الإستثمارات في أدوات حقوق ملكية متاحة للبيع

يحدد البنك اضمحلال الإستثمارات في أدوات حقوق الملكية المتاحة للبيع عندما يكون هناك انخفاض هام أو ممتد في قيمتها العادلة عن التكلفة ويحتاج تحديداً ما إذا كان الإنخفاض هاماً أو ممتداً إلى حكم شخصي ، ولاتخاذ هذا الحكم يقوم البنك بتقييم ضمن عوامل أخرى – التذبذبات (Volatility) المعتادة لسعر السهم بالإضافة إلى ذلك قد يكون هناك اضمحلال عندما يكون هناك دليل على وجود تدهور في الحالة المالية للشركة المستثمر فيها أو تدفقاتها النقدية التشغيلية والتمويلية أو أداء الصناعة أو القطاع أو التغيرات في التكنولوجيا.

ج- إستثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

يتم تبويب الأصول المالية غير المشتقة ذات دفعات وتواريخ استحقاق ثابتة أو قابلة للتحديد على أنها إستثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ويتطلب ذلك التبويب استخدام الحكم الشخصي بدرجة عالية ولاتخاذ هذا القرار يقوم البنك بتقييم النية والقدرة على الاحتفاظ بتلك الإستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق ، وإذا أخفق البنك في الاحتفاظ بتلك الإستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق فيما عدا في بعض الظروف الخاصة مثل بيع كمية غير هامة قرب ميعاد الاستحقاق عندها يتم إعادة تبويب كل الإستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق إلى الإستثمارات المتاحة للبيع ، وبالتالي سوف يتم قياس تلك الإستثمارات بالقيمة العادلة وليس بالتكلفة المستهلكة إضافة إلى تعليق تبويب أية إستثمارات بذلك البند .

د- ضرائب الدخل

يخضع البنك لضرائب الدخل في عدد من الدوائر الضريبية بالنسبة لفروع الخارج مما يستدعي استخدام تقديرات هامة لتحديد المخصص الاجمالى للضريبة على الدخل . وهناك عدد من العمليات والحسابات التي يصعب تحديد الضريبة النهائية عنها بشكل مؤكد . ويقوم البنك بإثبات الالتزامات عن النتائج المتوقعة عن الفحص الضريبي وفقاً لتقديرات مدى احتمال نشأة ضرائب إضافية . وعندما يكون هناك اختلاف بين النتيجة النهائية للضرائب والمبالغ السابق تسجيلها ، فإن هذه الاختلافات سوف تؤثر على ضريبة الدخل ومخصص الضريبة المؤجلة في العام التي يتم تحديد الاختلاف فيها.

٥- التحليل القطاعي

أ- التحليل القطاعي للأنشطة

يتضمن النشاط القطاعي العمليات التشغيلية والأصول المستخدمة في تقديم الخدمات المصرفية وإدارة المخاطر المحيطة بها والعائد المرتبط بهذا النشاط التي قد تختلف عن باقي الأنشطة الأخري .

ويتضمن التحليل القطاعي للعمليات وفقاً للأعمال المصرفية الواردة فيمايلي :-

المؤسسات الكبيرة ، والمتوسطة والصغيرة

وتشمل أنشطة الحسابات الجارية والودائع والحسابات جارية مدينة والقروض والتشهيلات الائتمانية والمشتقات المالية.

الاستثمار

ويشمل أنشطة اندماج الشركات وشراء الإستثمارات وتمويل إعادة هيكلة الشركات والأدوات المالية .

الأفراد

وتشمل أنشطة الحسابات الجارية والادخار والودائع وبطاقات الائتمان والقروض الشخصية والقروض العقارية .

أنشطة أخري

وتشمل الأعمال المصرفية الأخري ، كإدارة الأموال .

وتتم المعاملات بين الأنشطة القطاعية وفقاً لدورة النشاط العادي للبنك وتتضمن الأصول والالتزامات الأصول والالتزامات التشغيلية كما تم عرضها في ميزانية البنك .

٥- التحليل القطاعي (تابع)

أ - التحليل القطاعي للأنشطة

٣١ ديسمبر ٢٠١٧

الإيرادات والمصروفات وفقا للنشاط القطاعي	مؤسسات كبيرة	مؤسسات متوسطة وصغيرة	إستثمارات	أفراد	أنشطة أخرى	الأجمالى
الإيرادات والمصروفات وفقا للنشاط القطاعي						
إيرادات النشاط القطاعي	١ ٨٢٣ ٠٣٢	٢٥ ٢٧٢	٥٧٠ ٨٩٣	٢ ٨٤٧ ٠٩٠	٤٢١ ٨٧٧	٥ ٦٨٨ ١٦٤
مصروفات النشاط القطاعي	(١ ٣٩٥ ٤٣٦)	(١٢ ٠٥٢)	(١٠٨ ٢٠٠)	(٢ ٥٩٩ ٠٩٩)	٤٤ ١٣١	(٤ ٠٧٠ ٦٥٦)
نتيجة أعمال القطاع	٤٢٧ ٥٩٦	١٣ ٢٢٠	٤٦٢ ٦٩٣	٢٤٧ ٩٩١	٤٦٦ ٠٠٨	١ ٦١٧ ٥٠٨
ضرائب الدخل	(١١٣ ٩٧٧)	(٢ ٩٧٥)	(١٠٤ ١٠٦)	(٥٥ ٧٩٨)	(١٤١ ٩٩٠)	(٤١٨ ٨٤٦)
ربح العام	٣١٣ ٦١٩	١٠ ٢٤٥	٣٥٨ ٥٨٧	١٩٢ ١٩٣	٣٢٤ ٠١٨	١ ١٩٨ ٦٦٢
الأصول والالتزامات وفقا للنشاط القطاعى						
أصول النشاط القطاعى	٢٠ ١٠٦ ٥٥٤	٢٢١ ٢٦١	٢٣ ٥٨٧ ٦٣٦	١ ٤٨٦ ٩١٤	١ ٥٥٥ ٧٩٨	٤٦ ٩٥٨ ١٦٣
إجمالي الأصول	٢٠ ١٠٦ ٥٥٤	٢٢١ ٢٦١	٢٣ ٥٨٧ ٦٣٦	١ ٤٨٦ ٩١٤	١ ٥٥٥ ٧٩٨	٤٦ ٩٥٨ ١٦٣
التزامات النشاط القطاعي	٩ ١٨٣ ٠٩٤	١٣١ ٧٢٨	٢٢٤ ٥١٢	٢٨ ٨٥٢ ٦٧٧	٢ ٠٧٧ ٥٢٠	٤٠ ٤٦٩ ٥٣١
اجمالى الالتزامات	٩ ١٨٣ ٠٩٤	١٣١ ٧٢٨	٢٢٤ ٥١٢	٢٨ ٨٥٢ ٦٧٧	٢ ٠٧٧ ٥٢٠	٤٠ ٤٦٩ ٥٣١
بنود أخرى للنشاط القطاعى						
اضمحلال	(٢٨٤ ٨٣٥)	-	-	(٣,٠٥٣)	-	(٢٨٧ ٨٨٨)

٥- التحليل القطاعي (تابع)

أ - التحليل القطاعي للأنشطة (تابع)

٣١ ديسمبر ٢٠١٦

الإيرادات والمصروفات وفقا للنشاط القطاعي	مؤسسات كبيرة	مؤسسات متوسطة وصغيرة	إستثمارات	أفراد	أنشطة أخرى	الأجمالى
الإيرادات والمصروفات وفقا للنشاط القطاعي						
إيرادات النشاط القطاعي	١ ٧٣٢ ١٦٨	٢٠ ٨٩٥	١ ٤٥٤ ٦٢٨	٢ ١٠٥ ٨٥٩	٤٣٠ ٧٤٥	٥ ٧٤٤ ٢٩٥
مصروفات النشاط القطاعي	(١ ٠٥٨ ٧٣٣)	(١٢ ٦٩١)	(٩٢ ٨١٦)	(١ ٥٢٠ ٢٢٣)	(٢٧ ٥٨٧)	(٢ ٧١٢ ٠٤٩)
نتيجة أعمال القطاع	٦٧٣ ٤٣٥	٨ ٢٠٤	١ ٣٦١ ٨١٢	٥٨٥ ٦٣٦	٤٠٣ ١٥٩	٣ ٠٣٢ ٢٤٦
ضرائب الدخل	(١٠ ٣٦٦)	(٢ ٦٣٥)	(٢٧٨ ٧٣٤)	(٢١٣ ٠٨٢)	(١٤٢ ٧١٥)	(٦٤٧ ٥٣١)
ربح العام	٦٦٣ ٠٦٩	٥ ٥٦٩	١ ٠٨٣ ٠٧٩	٣٧٢ ٥٥٤	٢٦٠ ٤٤٤	٢ ٣٨٤ ٧١٥
الأصول والالتزامات وفقا للنشاط القطاعى						
أصول النشاط القطاعى	١٧ ٩٦٦ ٣٦٥	٥٥ ٦٠٣	٢١ ٨٧٢ ٦١٨	١ ٤٤٦ ٠١٢	٩٧٦ ٤٨٠	٤٢ ٣١٧ ٠٧٨
إجمالي الأصول	١٧ ٩٦٦ ٣٦٥	٥٥ ٦٠٣	٢١ ٨٧٢ ٦١٨	١ ٤٤٦ ٠١٢	٩٧٦ ٤٨٠	٤٢ ٣١٧ ٠٧٨
التزامات النشاط القطاعي	٨ ٧٩٥ ٦١٤	١٢١ ٤٣٦	١ ٧٩٣ ٤٤٩	٢٤ ٨٨٨ ٦٥٥	١ ٥٥٨ ٦٧٢	٣٧ ١٥٧ ٨٢٥
اجمالى الالتزامات	٨ ٧٩٥ ٦١٤	١٢١ ٤٣٦	١ ٧٩٣ ٤٤٩	٢٤ ٨٨٨ ٦٥٥	١ ٥٥٨ ٦٧٢	٣٧ ١٥٧ ٨٢٥
بنود أخرى للنشاط القطاعى						
اضمحلال	(٣٩٠ ٩٤٩)	-	-	-	-	(٣٩٠ ٩٤٩)

٥- التحليل القطاعي (تابع)

ب - التحليل القطاعي طبقا للمناطق الجغرافية

الإيرادات والمصروفات وفقا للقطاعات الجغرافية	٣١ ديسمبر ٢٠١٧ جمهورية مصر العربية				
	القاهرة الكبرى	الجيزة	الإسكندرية والدلتا وسيناء	الوجه القبلى	إجمالي
إيرادات القطاعات الجغرافية	٣ ٩٤١ ٦٥٥	٦٧٧ ٢٨٢	١ ٠٠٠ ٦٩٢	٦٨ ٥٣٥	٥ ٦٨٨ ١٦٤
مصروفات القطاعات الجغرافية	(٢ ٥٦٤ ٠٠٧)	(٥٣٨ ٩٢١)	(٩٠٦ ١٩٨)	(٦١ ٥٣٠)	(٤ ٠٧٠ ٦٥٦)
نتيجة أعمال القطاع	١ ٣٧٧ ٦٤٨	١٣٨ ٣٦١	٩٤ ٤٩٤	٧ ٠٠٥	١ ٦١٧ ٥٠٨
ضرائب الدخل	(٣٦٢ ٤٦٠)	(٣٢ ٧٢٧)	(٢٢ ٠٨٢)	(١ ٥٧٧)	(٤١٨ ٨٤٦)
ربح العام	١ ٠١٥ ١٨٨	١٠٥ ٦٣٤	٧٢ ٤١٢	٥ ٤٢٨	١ ١٩٨ ٦٦٢
الأصول والالتزامات وفقا للقطاعات الجغرافية					
أصول القطاعات الجغرافية	٤٠ ٦٢٦ ٩٢٤	٣ ٨٦٣ ٤٤٩	٢ ٣٨٤ ٤٨٣	٨٣ ٣٠٧	٤٦ ٩٥٨ ١٦٣
إجمالي الأصول	٤٠ ٦٢٦ ٩٢٤	٣ ٨٦٣ ٤٤٩	٢ ٣٨٤ ٤٨٣	٨٣ ٣٠٧	٤٦ ٩٥٨ ١٦٣
التزامات القطاعات الجغرافية	٢١ ٩٦٧ ٠٩٩	٦ ٢٦٨ ٧١٢	١١ ٧٠٧ ٥٨٠	٥٢٦ ١٤٠	٤٠ ٤٦٩ ٥٣١
اجمالى الالتزامات	٢١ ٩٦٧ ٠٩٩	٦ ٢٦٨ ٧١٢	١١ ٧٠٧ ٥٨٠	٥٢٦ ١٤٠	٤٠ ٤٦٩ ٥٣١
بنود أخرى للقطاعات الجغرافية					
اضمحلال	(٢٨٧ ٨٨٨)	-	-	-	(٢٨٧ ٨٨٨)

٥- التحليل القطاعي (تابع)

ب - التحليل القطاعي طبقا للمناطق الجغرافية (تابع)

٣١ ديسمبر ٢٠١٦

الإيرادات والمصروفات وفقا للقطاعات الجغرافية	جمهورية مصر العربية				
	القاهرة الكبرى	الجيزة	الإسكندرية والدلتا وسيناء	الوجه القبلى	إجمالي
إيرادات القطاعات الجغرافية	٤ ٦٢٩ ٥٥٩	٤٣٨ ١٠٦	٦٣٤ ٧٨٢	٤١ ٨٤٨	٥ ٧٤٤ ٢٩٥
مصروفات القطاعات الجغرافية	(١ ٨٧١ ٣٣٩)	(٣٠٨ ٦١٤)	(٤٩٦ ٤١٣)	(٣٥ ٦٨٣)	(٢ ٧١٢ ٠٤٩)
نتيجة أعمال القطاع	٢ ٧٥٨ ٢٢٠	١٢٩ ٤٩٢	١٣٨ ٣٦٩	٦ ١٦٥	٣ ٠٣٢ ٢٤٦
ضرائب الدخل	(٣٦١ ٥٨٦)	(٢٨ ٥٣٣)	(٣١ ٢٣٥)	(١ ٤٠٢)	(٦٤٧ ٥٣١)
ربح العام	٢ ١٧١ ٨٥٩	١٠٠ ٩٥٩	١٠٧ ١٣٤	٤ ٧٦٣	٢ ٣٨٤ ٧١٥
الأصول والالتزامات وفقا للقطاعات الجغرافية					
أصول القطاعات الجغرافية	٣٧ ٧٣٦ ٦٩٦	٢ ٧٠٤ ٩٠٨	١ ٧٩٢ ٩٣٩	٨٢ ٥٣٥	٤٢ ٣١٧ ٠٧٨
إجمالي الأصول	٣٧ ٧٣٦ ٦٩٦	٢ ٧٠٤ ٩٠٨	١ ٧٩٢ ٩٣٩	٨٢ ٥٣٥	٤٢ ٣١٧ ٠٧٨
التزامات القطاعات الجغرافية	٢٣ ٤٢٤ ٧٩٥	٤ ٦٨٣ ٦٥٢	٨ ٥٨٠ ٧٣٤	٤٦٨ ٦٤٤	٣٧ ١٥٧ ٨٢٥
اجمالى الالتزامات	٢٣ ٤٢٤ ٧٩٥	٤ ٦٨٣ ٦٥٢	٨ ٥٨٠ ٧٣٤	٤٦٨ ٦٤٤	٣٧ ١٥٧ ٨٢٥
بنود أخرى للقطاعات الجغرافية					
اضمحلال	(٣٩٠ ٩٤٩)	-	-	-	(٣٩٠ ٩٤٩)

٥- التحليل القطاعي (تابع)
ب- التحليل القطاعي طبقا للمناطق الجغرافية (تابع)
قواعد تحديد القطاعات (لا ترد في الايضاحات المنشورة)

- يمكن تحديد قطاع النشاط أو النشاط الجغرافي كقطاع مطلوب التقرير عنه إذا تحقق أي من العوامل التالية :
- إذا بلغت إيرادات القطاع ١٠% أو أكثر من اجمالى الإيرادات وفقا للقوائم المالية المجمعة للبنك .
- أو أذا نتائج أعمال القطاع سواء ربحا أو خسارة ١٠% أو أكثر من نتائج البنك بصرف النظر عن نتائج أعمال القطاع ربحاً أو خسارة .

- أو إذا بلغت أصول القطاع ١٠% أو أكثر من اجمالى أصول البنك .
- يمكن تجميع قطاعين أو أكثر من قطاعات النشاط أو القطاعات الجغرافية المعد عنها تقارير داخلية في قطاع نشاط واحد أو قطاع جغرافي واحد إذا تشابهت القطاعات وذلك فقط إذا تحقق ما يلي :
- تشابه الأداء المالي لأجل طويل ومن ذلك مؤشرات الربحية .
- أو التشابه في أي من العوامل سالف الإشارة إليها .

- إذا كان القطاع أدني من جميع حدود الأهمية النسبية الواردة بالعوامل سالف الإشارة إليها يمكن التقرير عنه أنه قطاعاً منفصلاً رغما من حجمه أو دمجه في قطاع آخر تتوافر بشأنه أي من هذه العوامل أو إدراج بياناته ضمن بند " قطاعات أخري " في التحليل القطاعي .

- بعد تحديد القطاعات التي يتم التقرير عنها بشكل منفصل وفقاً لما تقدم وتتم المقارنة بين اجمالى إيرادات هذه القطاعات وفقا لما تتضمنه قائمة الدخل للبنك وبين الايرادات الواردة بهذه القائمة ، فإذا كان الاجمالى المشار إليه أقل من ٧٥% من الإيرادات بقائمة الدخل للبنك يضاف إلي التحليل القطاعي قطاعات أخري حتي ولو لم يتوافر فيها أي من العوامل سالف الاشارة اليها وذلك بهدف الوصول الي تحليل بيانات قطاعات مستقلة لا تقل إيراداتها من الايرادات بقائمة الدخل للبنك .

٦- صافي الدخل من العائد

	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣١ ديسمبر ٢٠١٦
عائد القروض والايرادات المشابهة من :		
قروض وتسهيلات للعملاء	٢ ٩٨٠ ٩١٤	١ ٨١٧ ٠٧٧
أذون وسندات خزانة	١ ٩٩٤ ٣٦٣	١ ٣٧٥ ٢٤٩
ودائع وحسابات جارية	٢٦٧ ٦٩١	١٦٠ ٥٩٠
الاجمالى	٥ ٢٤٢ ٩٦٨	٣ ٣٥٢ ٩١٦
تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة من :		
ودائع وحسابات جارية	(٥٢ ٠٠٢)	(٣٧ ٧٢٣)
للبنوك	(٣ ٢٥٣ ٧٠٣)	(١ ٩٤٤ ٤٨٧)
للعملاء	(٣ ٣٠٥ ٧٠٥)	(١ ٩٨٢ ٢١٠)
الاجمالى	١ ٩٣٧ ٢٦٣	١ ٣٧٠ ٧٠٦
صافي الدخل من العائد		

٧- صافي الدخل من الأتعاب والعمولات

	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣١ ديسمبر ٢٠١٦
إيرادات الأتعاب والعمولات:		
الأتعاب والعمولات المرتبطة بالائتمان	٢٥٠ ٣٧٨	٢٠٦ ٩٩٨
أتعاب وعمولات الأمانة والحفظ	١١ ٢٠٧	٧ ١٩٢
أتعاب أخرى	٣٥ ٦٢٧	١٣ ٠١٦
الاجمالى	٢٩٧ ٢١٢	٢٢٧ ٢٠٦
مصروفات الأتعاب والعمولات:		
أتعاب أخرى مدفوعة	(١٠ ٤٧٧)	(٨ ٤٥٠)
الاجمالى	(١٠ ٤٧٧)	(٨ ٤٥٠)
صافي الدخل من الأتعاب والعمولات	٢٨٦ ٧٣٥	٢١٨ ٧٥٦

٨- توزيعات أرباح

	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣١ ديسمبر ٢٠١٦
إستثمارات مالية متاحة للبيع	٢ ٢٤٤	٢ ٤٨٩
الاجمالى	٢ ٢٤٤	٢ ٤٨٩

٩- صافي دخل المتاجرة

	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣١ ديسمبر ٢٠١٦
أرباح عمليات النقد الأجنبي	٦٦ ٠٧٠	١٥٣ ٣٩٩
(خسائر) / أرباح تقييم مشتقات مالية - عقود مبادلة عائد	(٨٧)	١ ٨٨٩
فروق تقييم أصول مالية بغرض المتاجرة	٢ ٧٢٥	١ ٦٥١
الاجمالى	٦٨ ٧٠٨	١٥٦ ٩٣٩

١٠- مصروفات إدارية

	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣١ ديسمبر ٢٠١٦
تكلفة العاملين		
أجور ومرتبات	(١٣٣ ٠١٣)	(١٢٧ ٥٢٥)
تأمينات أجتماعية	(٨ ٢٦٩)	(٧ ٢٩٩)
	(١٤١ ٢٨٢)	(١٣٤ ٨٢٤)
إهلاك واستهلاك	(٤٠ ٦٦٢)	(٣١ ٧٣٤)
مصروفات إدارية أخرى	(٢٨٤ ٦٤٢)	(١٦٣ ٨٨٢)
الاجمالى	(٤٦٦ ٥٨٦)	(٣٣٠ ٤٤٠)

١١- إيرادات تشغيل أخرى

	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣١ ديسمبر ٢٠١٦
خسائر /فروق ترجمة أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية بخلاف الأصول المالية بغرض المتاجرة أو تلك المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	(٩٩ ٠٥١)	٢ ٠٩٣ ٥٥٢
أرباح بيع أصول آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون	٤ ٦٧٥	-
صافى رد (عبء) مخصصات أخرى	٨٦ ٧١٧	(١٣١ ٥٨٩)
إيرادات أخرى	٣٤ ٧٠٨	١٨ ٢٣٠
الاجمالى	٢٧ ٠٤٩	١ ٩٨٠ ١٩٣

١٢- عبء اضمحلال عن خسائر الائتمان

	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣١ ديسمبر ٢٠١٦
قروض وتسهيلات للعملاء	(٢٨٧ ٨٨٨)	(٣٩٠ ٩٤٩)
الاجمالى	(٢٨٧ ٨٨٨)	(٣٩٠ ٩٤٩)

١٣- مصروف ضرائب الدخل

الربح قبل الضرائب	١ ٦١٧ ٥٠٨	٣ ٠٣٢ ٢٤٦
ضرائب الدخل المحسوبة على أساس معدل ضرائب ٢٢,٥%	٣٦٣ ٩٣٩	٦٨٢ ٢٥٥
الأثر الضريبى لكل من:		
إيرادات غير خاضعة للضريبة	(١ ٠٦٣)	(٤٧٤ ٧٨٩)
المخصصات	(٢ ١٩٩)	٦٣ ٣٧٦
فرق معدل الضرائب المطبق على الإهلاكات	(٢ ٠٨٦)	(١ ٠٧٩)
أخرى	٦٠ ٢٥٥	٢ ٥٣٩
مصروف ضريبة الدخل الفعلي	٤١٨ ٨٤٦	٢٧٢ ٣٠٢
ضريبة الدخل المؤجلة	-	٣٧٥ ٢٢٩
إجمالي مصروف ضريبة الدخل	٤١٨ ٨٤٦	٦٤٧ ٥٣١

١٤- نصيب السهم في صافى أرباح العام

يحسب نصيب السهم في الربح بقسمة صافى الأرباح الخاصة بمساهمي البنك على عدد للأسهم العادية خلال العام وذلك بعد خصم نصيب العاملين ومكافأت مجلس الادارة على النحو التالى:

	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣١ ديسمبر ٢٠١٦
صافى الربح	١ ١٩٨ ٦٦٢	٢ ٣٨٤ ٧١٥
يخصم نصيب العاملين من الأرباح (المقترح)	(٩٠ ٠٠٠)	(٧٥ ٠٠٠)
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة (المقترح)	(٥ ٩٢٢)	(٥ ٩٢٢)
نصيب مساهمي البنك فى صافى الربح	١ ١٠٢ ٧٤٠	٢ ٣٠٣ ٧٩٣
المتوسط المرجح للأسهم المصدرة	٢٥٠ ٠٠٠	٢٣٧ ٥٠٠
نصيب السهم فى صافى أرباح العام	٤,٤١	٩,٧٠

١٥- نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي

	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣١ ديسمبر ٢٠١٦
نقدية	٣٢٩ ٧٦٤	٢٣٥ ٠١٥
أرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الإحتياطي الإلزامي	٢ ١٧٢ ٧٩٥	١ ٧٨٩ ٨٠٩
الإجمالي	٢ ٥٠٢ ٥٥٩	٢ ٠٢٤ ٨٢٤
أرصدة بدون عائد	٢ ٥٠٢ ٥٥٩	٢ ٠٢٤ ٨٢٤
الإجمالي	٢ ٥٠٢ ٥٥٩	٢ ٠٢٤ ٨٢٤

١٦- أرصدة لدى البنوك

	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣١ ديسمبر ٢٠١٦
حسابات جارية	٩٨٩ ٤٦٣	٦٥١ ٢٣٧
ودائع	٥ ٩٩٤ ٣٠٣	٨ ٢٢٢ ٧١٤
الإجمالي	٦ ٩٨٣ ٧٦٦	٨ ٨٧٣ ٩٥١
البنك المركزي بخلاف نسبة الإحتياطي الإلزامي	١ ٨٣٥ ٥٤٨	٦ ٠٤٦ ٧٦٨
بنوك محلية	٩٠٨ ٣٢٤	٥٧٣ ٥٥٣
بنوك خارجية	٤ ٢٣٩ ٨٩٤	٢ ٢٥٣ ٦٣٠
الإجمالي	٦ ٩٨٣ ٧٦٦	٨ ٨٧٣ ٩٥١
أرصدة ذات عائد متغير	٩٨٩ ٤٦٣	٦٥١ ٢٣٧
أرصدة ذات عائد ثابت	٥ ٩٩٤ ٣٠٣	٨ ٢٢٢ ٧١٤
الإجمالي	٦ ٩٨٣ ٧٦٦	٨ ٨٧٣ ٩٥١

١٧- أذون خزانة

	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣١ ديسمبر ٢٠١٦
أ - أذون خزانة		
أذون خزانة استحقاق ٩١ يوماً	-	٥ ٤٠٠
أذون خزانة استحقاق ١٨٢ يوماً	-	٤١٨ ٦٢٥
أذون خزانة استحقاق ٢٧٣ يوماً	٣ ٧٠٧ ١٢٥	٢ ١١٦ ٤٨٣
أذون خزانة استحقاق ٣٦٥ يوماً	٢ ٦٨٠ ٤٢٧	٤ ٧٣٥ ٥٢٦
عمليات بيع أذون خزانة مع الآلتزام بإعادة الشراء	(٤٠ ٠٠٠)	-
يخصم: عوائد لم تستحق بعد	(٢٥٨ ٧٧٠)	(٢٣٦ ٩٤٥)
الاجمالى	٦ ٠٨٨ ٧٨٢	٧ ٠٣٩ ٠٨٩
ب - إتفاقيات بيع مع التزام بإعادة الشراء		
عمليات بيع أدوات دين مع الآلتزام بإعادة الشراء	-	٢٢٨ ٢٢٧

١٨- أصول مالية بغرض المتاجرة

	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣١ ديسمبر ٢٠١٦
وثائق صندوق استثمار البنك الأهلي المتحد – مصر الأول (ثروة) (إيضاح ٣٧/أ)	٢٠ ٦٥٧	١٧ ٩٣١
الاجمالى	٢٠ ٦٥٧	١٧ ٩٣١

١٩- قروض وتسهيلات للعملاء و البنوك

	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣١ ديسمبر ٢٠١٦
أفراد		
حسابات جارية مدينة	٩٥٣ ٨١٥	٨٧٦ ٠٣٨
بطاقات ائتمان	٣٠ ٧٤٣	٣٣ ٠٤٩
قروض شخصية	٢٢٣ ٤٣٥	٢٩١ ٠١٣
قروض أخرى	١ ١٨٤ ٩٧٥	٧٨٢ ١٦٩
الاجمالى (١)	٢ ٣٩٢ ٩٦٨	١ ٩٨٢ ٢٦٩
مؤسسات شاملة القروض الصغيرة للأنشطة الاقتصادية		
حسابات جارية مدينة	٢ ٣٨٢ ٨٥١	٢ ٦٤٩ ٤٧٠
قروض مباشرة	١١ ٥٦٠ ٢٢٣	٨ ٤١١ ٨١٣
قروض و تسهيلات مشتركة	٧ ٩١٢ ٧٥٤	٨ ٢٥١ ١٣٠
الاجمالى (٢)	٢١ ٨٥٥ ٨٢٨	١٩ ٣١٢ ٤١٣
إجمالي القروض والتسهيلات للعملاء (١+٢)	٢٤ ٢٤٨ ٧٩٦	٢١ ٢٩٤ ٦٨٢
يخصم : مخصص خسائر الاضمحلال	(٢ ٠٣٧ ٧٨١)	(١ ٧٩٤ ٤٤٦)
يخصم : العوائد المجنبة	(١٣١ ٩٩٧)	(٤٩ ٢٥٩)
يخصم : خصم غير مكتسب	(٢٩١ ٧٣٨)	(١٥٠ ٥٦٢)
صافي قروض وتسهيلات للعملاء	٢١ ٧٨٧ ٢٨٠	١٩ ٣٠٠ ٤١٥
قروض وتسهيلات للبنوك	١٩٢	١٨٠
يخصم : مخصص خسائر الاضمحلال للبنوك	(١٨٨)	-
صافي قروض وتسهيلات للعملاء و البنوك	٢١ ٧٨٧ ٢٨٤	١٩ ٣٠٠ ٥٩٤

١٩- قروض وتسهيلات للعملاء و البنوك (بالصافى)

أ - تحليل حركة مخصص خسائر اضمحلال القروض والتسهيلات للعملاء :

	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣١ ديسمبر ٢٠١٦
الرصيد أول السنة	١ ٧٩٤ ٤٤٦	٨٠٠ ٤٧٤
المحول من الأرباح المحتجزة	-	١٦٤ ٢٣٠
تحويلات	-	(١٥ ٠٧٧)
عبء الإضمحلال خلال السنة (إيضاح ١٢)	٣١٨ ٢٣٦	٣٩٠ ٩٤٩
مخصصات انتفي الغرض منها	(٣٠ ٣٤٨)	-
فروق إعادة تقييم أرصدة المخصص بالعملات الإجنبية	(٣٩ ٦٤٨)	٧٢٠ ٧٦١
متحصلات من ديون سبق إعدامها	٣٠ ٣٤٨	٢٠ ٩٠٤
الديون المعدومة خلال السنة	(٣٥ ٠٦٦)	(٢٨٧ ٧٩٥)
الرصيد في آخر السنة	**٢ ٠٣٧ ٩٦٩**	**١ ٧٩٤ ٤٤٦**

ب - تحليل حركة مخصص خسائر الاضمحلال للقروض والتسهيلات للعملاء وفقاً للأنواع :

	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣١ ديسمبر ٢٠١٦
أفراد		
الرصيد أول السنة	٢٨٤	١ ٤٩٧
تحويلات	-	(١ ٤٩٣)
عبء الإضمحلال خلال السنة(إيضاح ١٢)	٣ ٢٣٢	-
مخصصات انتفي الغرض منها	(١٧٩)	-
فروق إعادة تقييم أرصدة المخصص بالعملات الإجنبية	-	٦٨
متحصلات من ديون سبق إعدامها	١٧٩	٢٩٧
الديون المعدومة خلال السنة	-	(٨٥)
الرصيد في آخر السنة (١)	**٣ ٥١٦**	**٢٨٤**
مؤسسات		
الرصيد أول السنة	١ ٧٩٤ ١٦٢	٧٩٨ ٩٧٧
المحول من الأرباح المحتجزة	-	١٦٤ ٢٣٠
تحويلات	-	(١٣ ٥٨٤)
عبء الإضمحلال خلال السنة (إيضاح ١٢)	٣١٥ ٠٠٤	٣٩٠ ٩٤٩
مخصصات انتفي الغرض منها	(٣٠ ١٦٩)	-
فروق إعادة تقييم أرصدة المخصص بالعملات الإجنبية	(٣٩ ٦٤٨)	٧٢٠ ٦٩٣
متحصلات من ديون سبق إعدامها	٣٠ ١٦٩	٢٠ ٦٠٦
الديون المعدومة خلال السنة	(٣٥ ٠٦٦)	(٢٨٧ ٧٠٩)
الرصيد في آخر السنة (٢)	**٢ ٠٣٤ ٤٥٣**	**١ ٧٩٤ ١٦٢**
الاجمالى (١)+(٢)	**٢ ٠٣٧ ٩٦٩**	**١ ٧٩٤ ٤٤٦**

٢٠- مشتقات مالية

يقوم البنك باستخدام أدوات المشتقات التالية لأغراض التغطية ولغير أغراض التغطية.

ارتباطات لشراء عملات أجنبية ومحلية ، بما في ذلك الجزء Forward تمثل عقود العملة الآجلة للعملات الأجنبية و/ أو معدلات Future غير المنفذ من المعاملات الفورية ، وتمثل العقود المستقبلية العائد التزامات تعاقدية لاستلام أو دفع مبلغ بالصافي علي أساس التغيرات في أسعار الصرف ومعدلات العائد، و/ أو لشراء أو بيع عملة أجنبية أو أداة مالية في تاريخ مستقبلي بسعر تعاقدي محدد في سوق مالية نشطة.

ويعتبر خطر الائتمان للبنك ضئيلا ، وتمثل اتفاقيات العائد الآجلة عقود أسعار عائد مستقبلية يتم التفاوض عليها لكل حالة علي حدة، وتتطلب تلك الاتفاقيات التسوية النقدية في تاريخ مستقبلي للفرق بين سعر العائد المتعاقد عليه وسعر العائد الجاري في السوق وعلي أساس مبلغ تعاقدى/ افتراضي متفق عليه. Nominal Value

تمثل عقود مبادلة العملة و/ أو العائد ارتباطات لتبادل مجموعة من التدفقات النقدية بأخرى، وينتج عن تلك العقود تبادل العملات أو معدلات العائد (معدل ثابت بمعدل متغير مثلا) أو كل ذلك معا (أي عقود مبادلة عوائد وعملات) ، ولا يتم التبادل الفعلي للمبالغ التعاقدية إلا في بعض عقود مبادلة العملات.

ويتمثل خطر الائتمان للبنك فى التكلفة المحتملة لاستبدال عقود المبادلات إذا أخفقت الأطراف الأخرى في أداء التزاماتها . ويتم مراقبة ذلك الخطر بصفة مستمرة بالمقارنة بالقيمة العادلة وبنسبة من المبالغ التعاقدية ، وللرقابة علي خطر الائتمان القائم ، يقوم البنك بتقييم الأطراف الأخرى بذات الأساليب المستخدمة في أنشطة الإقراض العملة الأجنبية و/ أو معدلات العائد

تعد المبالغ التعاقدية لبعض الأنواع من الأدوات المالية اساسا للمقارنة مع الأدوات المالية المعترف بها في الميزانية، ولكن لا توفر بالضرورة مؤشرًا عن مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية أو القيمة العادلة الحالية للأدوات ، ولذلك لا تعكس هذه المبالغ خطر الائتمان أو خطر السعر .

وتصبح المشتقات لصالح البنك(أصولاً) أو في غير صالحه (التزامات) نتيجة للتغيرات في أسعار الصرف أو معدلات العائد المرتبطة بتلك المشتقا ت. ويمكن أن يتذبذب من وقت لأخر إجمالي المبالغ التعاقدية / الافتراضية للمشتقات المالية القائمة وكذلك المدى الذي تكون فيه المشتقات لصالح أو في غير صالح البنك وإجمالي القيم العادلة للأ صول والالتزا مات من المشتقات المالية.
وفيما يلي القيم العادلة للمشتقات المالية المحتفظ بها ٠

	٣١ ديسمبر ٢٠١٧		
	المبلغ التعاقدي	الأصول	الالتزامات
مشتقات سعر العائد			
عقود مبادلة سعر العائد - تغطية قيمة عادلة	٤١٠ ٤١٤	١ ٧٠٩	-
إجمالي المشتقات المالية	٤١٠ ٤١٤	١ ٧٠٩	-

	٣١ ديسمبر ٢٠١٦		
	المبلغ التعاقدي	الأصول	الالتزامات
مشتقات سعر العائد			
عقود مبادلة سعر العائد - تغطية قيمة عادلة	٢٥ ٨٥٦	١ ٨٨٩	-
إجمالي المشتقات المالية	٢٥ ٨٥٦	١ ٨٨٩	-

٢١- إستثمارات مالية

	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣١ ديسمبر ٢٠١٦
إستثمارات مالية متاحة للبيع :		
أ) أدوات دين - بالقيمة العادلة :		
مدرجة في السوق (سندات الخزانة)	٤ ٦١٩ ٩١٠	٢٠٥ ٠٠٤
مدرجة في السوق (سندات غير حكومية)	٧٨٦ ٦٧٤	٢٤٧ ٠٢٩
ب) أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة :		
مدرجة بالسوق	٣ ٩٦٩	٣ ٨٣٩
غير مدرجة بالسوق	٦١ ٧٧٧	٤٤ ٣٥٠
إجمالي إستثمارات مالية متاحة للبيع (١)	٥ ٤٧٢ ٣٣٠	٥٠٠ ٢٢٢
إستثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق :		
أ) أدوات دين		
مدرجة في السوق		
شركة كونتكت للتوريق - ثروة - استحقاق أكتوبر ٢٠٢٠	٢٠ ٥٢٥	٤٢ ٢٧٨
شركة كورباليس - استحقاق ٢٣ ديسمبر ٢٠١٨	-	٣٧ ١٨٣
وثائق صندوق استثمار البنك الاهلى المتحد - ثروة - استحقاق ٢٠٣٧ (مدرجة) (ايضاح ٣٧/ أ)	٥ ٠٠٠	٥ ٠٠٠
وثائق صندوق استثمار البنك الاهلى المتحد - الفا - استحقاق ٢٠٣٨ (مدرجة) (ايضاح ٣٧/ ب)	٥ ٠٠٠	٥ ٠٠٠
سندات (حكومية)	٢ ٩٠٤ ١٢٧	٣ ٤٥٥ ٠٥٨
إجمالي إستثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق (٢)	٢ ٩٣٤ ٦٥٢	٣ ٥٤٤ ٥١٩
إجمالي إستثمارات مالية (١+٢)	٨ ٤٠٦ ٩٨٢	٤ ٠٤٤ ٧٤١
أرصدة متداولة	٦٥ ٧٤٦	٤٨ ١٨٩
أرصدة غير متداولة	٨ ٣٤١ ٢٣٦	٣ ٩٩٦ ٥٥٢
الإجمالى	٨ ٤٠٦ ٩٨٢	٤ ٠٤٤ ٧٤١

٢١- إستثمارات مالية (تابع)

	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣١ ديسمبر ٢٠١٦
أدوات حقوق ملكية	٧٤٦ ٦٥	١٨٩ ٤٨
أدوات دين ذات عائد / بدون عائد	٢٣٦ ٣٣١ ٨	٥٥٢ ٩٨٦ ٣
صناديق الاستثمار	١٠ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠
إجمالي أدوات دين	٩٨٢ ٤٠٦ ٨	٧٤١ ٠٤٤ ٤

وفيما يلي ملخص بحركة الإستثمارات المالية خلال السنة:

	إستثمارات مالية متاحة للبيع	إستثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	إجمالي
الرصيد في أول السنةالمالية الحالية	٢٢٢ ٥٠٠	٥١٩ ٥٤٤ ٣	٧٤١ ٠٤٤ ٤
اضافات	٢٣٢ ٠٤٦ ٥	١٣١ ٣٢٥	٣٦٣ ٣٧١ ٥
استهلاك علاوة / خصم الاصدار	(٤٥٠ ٧٧)	٤٨٤ ٥	(٩٦٦ ٧١)
استبعادات (بيع / استرداد)	(٢٣٧ ٢١٠)	(٩٣٨ ٩٣٨)	(١٧٥ ١٤٩ ١)
فروق تقييم أصول ذات طبيعة نقدية بالعملات الاجنبية	٣٨٠	-	٣٨٠
صافي التغيير في القيمة العادلة/استثمارات مالية محتفظ بها حتي تاريخ الأستحقاق	٢١٣ ١٨٣	(١ ٥٤٤)	٦٣٩ ٢١١
الرصيد في آخر السنة المالية	٣٣٠ ٤٧٢ ٥	٦٥٢ ٩٣٤ ٢	٩٨٢ ٤٠٦ ٨

وفيما يلي ملخص بحركة الإستثمارات المالية خلال سنة المقارنة :

	إستثمارات مالية متاحة للبيع	إستثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	إجمالي
الرصيد في أول سنة المقارنة	٩٦٩ ٥٥٨ ٢	٠٢٥ ٥٨٤	٩٩٤ ١٤٢ ٣
اضافات	٣٨٠ ٥٣٢ ٢	-	٣٨٠ ٥٣٢ ٢
استهلاك علاوة / خصم الاصدار	(٥٧٠ ١)	(٤٩٤ ١٩٩)	(٠٦٤ ٢٠١)
استبعادات (بيع / استرداد)	(٩٢٣ ٤٥٠ ١)	(٧٦٥ ٤٠)	(٦٨٨ ٤٩١ ١)
المحول الي إستثمارات مالية حتي تاريخ الأستحقاق	(٧٥٣ ٢٠٠ ٣)	٧٥٣ ٢٠٠ ٣	-
فروق تقييم أصول ذات طبيعة نقدية بالعملات الاجنبية	٤٥٨ ١٢٠	-	٤٥٨ ١٢٠
صافي التغيير في القيمة العادلة	(٣٣٩ ٥٨)	-	(٣٣٩ ٥٨)
الرصيد في اخر سنة المقارنة	٢٢٢ ٥٠٠	٥١٩ ٥٤٤ ٣	٧٤١ ٠٤٤ ٤

٢٢- أرباح إستثمارات مالية

	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣١ ديسمبر ٢٠١٦
أرباح بيع اذون وسندات خزانة	٧٨٣ ٤٣	١٧٢ ٢٤
أرباح إستثمارات مالية - متاحة للبيع	٢٠٠ ٦	١٥٣ ١
خسائر إضمحلال إستثمارات مالية	-	(٧٧٣)
الإجمالى	٩٨٣ ٤٩	٥٥٢ ٢٤

٢٣- إستثمارات مالية في شركة تابعة

	نسبة المساهمة	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣١ ديسمبر ٢٠١٦
شركة الأهلي المتحد للتمويل-غير مقيدة في السوق	%١٠٠	٤٦٨ ٥٤	٤٩٠ ٤٠

٢٤- إستثمارات عقارية

	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣١ ديسمبر ٢٠١٦
القيمة الدفترية أول السنة	٤١ ٦٤٦	٤١ ٦٤٦
مجمع الإهلاك	(٣ ٢٥٦)	(٢ ٤٢٣)
إهلاك السنة	(٨٣٣)	(٨٣٣)
صافى القيمة الدفترية آخر السنة	**٣٧ ٥٥٧**	**٣٨ ٣٩٠**

٢٥- أصول أخرى

	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣١ ديسمبر ٢٠١٦
ايرادات مستحقة	٤٥٧ ٥٣١	٤٦٩ ٤٠٣
مصروفات مقدمة	٢٢ ٠٩٠	١٠ ٨٧٥
دفعات مقدمة تحت حساب شراء أصول ثابتة	١٩٢ ٦٤١	٨٩ ٧٢٩
أصول آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون	٧ ٣٨٢	٨ ٠٩٢
التأمينات والعهد	٩ ١٥٥	٧ ٣٣٠
أصول أخرى	٣٨ ٥٥٨	٢٠ ١٦٨
الاجمالى	**٧٢٧ ٣٥٧**	**٦٠٥ ٥٩٧**

٢٦- أصول ثابتة

	أراضى ومبانى	تحسينات على أصول مستأجرة	الات ومعدات	أصول أخرى	الإجمالي
صافي القيمة الدفترية في ١ يناير ٢٠١٧	١٨٦ ٤٧٢	٧٧ ٣٦٠	١٦ ٩٣٦	٤٨ ٨١٤	٣٢٩ ٥٨٢
أضافات	١١٤	١ ٧١٧	٧ ٨٦٣	٤٧ ٥٩٥	٥٧ ٢٨٩
تكلفة الإهلاك	(٥ ٢٤٣)	(١٤ ٢٩٨)	(٣ ١٥٥)	(١٧ ١٣٣)	(٣٩ ٨٢٩)
صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧	**١٨١ ٣٤٣**	**٦٤ ٧٧٩**	**٢١ ٦٤٤**	**٧٩ ٢٧٦**	**٣٤٧ ٠٤٢**
الرصيد في نهاية العام يتمثل في التكلفة	٢٢٦ ٥٦٦	١٣٦ ٨٦٧	٤٧ ٠٧١	٢٣١ ٤٢٧	٦٤١ ٩٣١
مجمع الاهلاك	(٤٥ ٢٢٣)	(٧٢ ٠٨٨)	(٢٥ ٤٢٧)	(١٥٢ ١٥١)	(٢٩٤ ٨٨٩)
صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧	**١٨١ ٣٤٣**	**٦٤ ٧٧٩**	**٢١ ٦٤٤**	**٧٩ ٢٧٦**	**٣٤٧ ٠٤٢**

	أراضى ومبانى	تحسينات على أصول مستأجرة	الات ومعدات	أصول أخرى	الإجمالي
صافي القيمة الدفترية في ١ يناير ٢٠١٦	١٩٠ ٧٥٩	٧١ ٠٦٠	١٦ ١٥٠	٥٢ ٤٧٩	٣٣٠ ٤٤٨
أضافات	-	١٥ ٤٠٣	٤ ٢٤٠	١٠ ٣٩٢	٣٠ ٠٣٥
تكلفة الإهلاك	(٤ ٢٨٧)	(٩ ١٠٣)	(٣ ٤٥٤)	(١٤ ٠٥٧)	(٣٠ ٩٠١)
صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦	**١٨٦ ٤٧٢**	**٧٧ ٣٦٠**	**١٦ ٩٣٦**	**٤٨ ٨١٤**	**٣٢٩ ٥٨٢**
الرصيد في نهاية السنة يتمثل في التكلفة	٢٢٦ ٤٥٢	١٣٥ ١٥٠	٣٩ ٢٠٨	١٨٣ ٨٣٢	٥٨٤ ٦٤٢
مجمع الاهلاك	(٣٩ ٩٨٠)	(٥٧ ٧٩٠)	(٢٢ ٢٧٢)	(١٣٥ ٠١٨)	(٢٥٥ ٠٦٠)
صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦	**١٨٦ ٤٧٢**	**٧٧ ٣٦٠**	**١٦ ٩٣٦**	**٤٨ ٨١٤**	**٣٢٩ ٥٨٢**

٢٧- أرصدة مستحقة للبنوك

	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣١ ديسمبر ٢٠١٦
حسابات جارية	٩٥٣ ٥٢	٦١٠ ١٢٢
ودائع	٠٠٠ ١٢٩	٧٨٧ ٤٢٤ ١
الاجمالى	٩٥٣ ١٨١	٣٩٧ ٥٤٧ ١
بنوك محلية	٠١٣ ١٢٩	٠١٥ ٤٢٦ ١
بنوك خارجية	٩٤٠ ٥٢	٣٨٢ ١٢١
الاجمالى	٩٥٣ ١٨١	٣٩٧ ٥٤٧ ١

٢٨- ودائع العملاء

	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣١ ديسمبر ٢٠١٦
ودائع تحت الطلب	٨٢٣ ٩٢٠ ١٠	٥١٢ ٣٢٦ ٨
ودائع لأجل وبإخطار	٦٧٣ ٣٠٧ ٢٠	٥٣٤ ٦٤٤ ١٨
شهادات ادخار وإيداع	٩٨٨ ٤٨٥ ٣	١٩٤ ٥٣٤ ٣
ودائع توفير	٦٥٥ ٠٨٠ ٣	٢٢٨ ٧٤٤ ٢
ودائع أخرى	٩٢٥ ٤٨٥	٣٦٨ ٥٧٢
الاجمالى	٠٦٤ ٢٨١ ٣٨	٨٣٦ ٨٢١ ٣٣
ودائع مؤسسات	٥٧٢ ٣٤٣ ٣٠	٥٥٩ ٧٤٦ ٢٦
ودائع أفراد	٤٩٢ ٩٣٧ ٧	٢٧٧ ٠٧٥ ٧
الاجمالى	٠٦٤ ٢٨١ ٣٨	٨٣٦ ٨٢١ ٣٣
أرصدة بدون عائد	٧٤٨ ٤٠٦ ١١	٨٨٠ ٨٩٨ ٨
أرصدة ذات عائد متغير	٣٢٨ ٣٨٨ ٢٣	٧٦٢ ٣٨٨ ٢١
أرصدة ذات عائد ثابت	٩٨٨ ٤٨٥ ٣	١٩٤ ٥٣٤ ٣
الاجمالى	٠٦٤ ٢٨١ ٣٨	٨٣٦ ٨٢١ ٣٣
أرصدة متداولة	٠٧٦ ٧٩٥ ٣٤	٦٤٢ ٢٨٧ ٣٠
أرصدة غير متداولة	٩٨٨ ٤٨٥ ٣	١٩٤ ٥٣٤ ٣
الاجمالى	٠٦٤ ٢٨١ ٣٨	٨٣٦ ٨٢١ ٣٣

٢٩- التزامات أخرى

	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣١ ديسمبر ٢٠١٦
عوائد مستحقة	٣٥٣ ٤٣٥	٩٣٣ ٢٧٧
عمليات المقاصة – البنك المركزى المصرى	٠٨١ ٢٠٩	٤٢١ ٦٢
امانات عامة	٩٣٢ ٧٢	٠٢٦ ٧٦
ضرائب مستحقة	١٤١ ٢٤٩	٧٢٢ ١٥٩
ايرادات محصلة مقدماً	١١٣ ٥٢	٦٨٢ ٥٧
مصروفات مستحقة	١٤٩ ١١٦	٧٣٥ ٦٠
إلتزامات ضريبية مؤجلة	٢٢٩ ٣٧٥	٢٢٩ ٣٧٥
أرصدة دائنة متنوعة	٣٦٧ ٢٣٤	٨٣٩ ١٣٦
الاجمالى	٣٦٥ ٧٤٤ ١	٥٨٧ ٢٠٦ ١

٣٠- مخصصات أخرى

	٣١ ديسمبر ٢٠١٧			
	مخصص القضايا	مخصص مطالبات	مخصص التزامات عرضية	الاجمالى
الرصيد في أول العام	٣٠ ٣٢٣	٢٦٦ ٣٨٢	٥٧ ٠٧٣	٣٥٣ ٧٧٨
المكون / (انتفي الغرض منه) خلال العام	٤ ٧٥٤	(٨٦ ٩٥٩)	(٤ ٥١٢)	(٨٦ ٧١٧)
المستخدم خلال العام	(٢ ٦٨٢)	-	-	(٢ ٦٨٢)
فروق تقييم مخصصات بالعملات الاجنبية	-	(١ ٦٢٠)	(٦١٠)	(٢ ٢٣٠)
الرصيد في آخر العام	**٣٢ ٣٩٥**	**١٧٧ ٨٠٣**	**٥١ ٩٥١**	**٢٦٢ ١٤٩**

	٣١ ديسمبر ٢٠١٦			
	مخصص القضايا	مخصص مطالبات	مخصص التزامات عرضية	الاجمالى
الرصيد في أول العام	٢٧ ٤٢٣	٢٧٦ ٠٤٧	٣٦ ٥١٠	٣٣٩ ٩٨٠
المحول إلى الأرباح المحتجزة		(١٦٤ ٢٣٠)	-	(١٦٤ ٢٣٠)
تحويلات			١٥ ٠٧٧	١٥ ٠٧٧
المكون / (انتفي الغرض منه) خلال العام	٢ ٩٤٠	١٢٩ ٨١٣	(١ ١٦٤)	١٣١ ٥٨٩
المستخدم خلال العام	(٤٠)	-	(١٠ ٩٩٨)	(١١ ٠٣٨)
فروق تقييم مخصصات بالعملات الاجنبية	-	٢٤ ٧٥٢	١٧ ٦٤٨	٤٢ ٤٠٠
الرصيد في آخر العام	**٣٠ ٣٢٣**	**٢٦٦ ٣٨٢**	**٥٧ ٠٧٣**	**٣٥٣ ٧٧٨**

٣١- رأس المال

(أ) رأس المال المرخص به

- رأس المال المرخص به ٤ مليار ات جنيه مصري.

(ب) رأس المال المصدر والمدفوع	**عدد الأسهم**
الرصيد في نهاية العام	٢٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠

- بتاريخ ٢٣ مارس ٢٠١٧ تم انعقاد الجمعية العامة العادية ووافقتْ علي زيادة رأس المال المصدر والمدفوع ليصل ٣ مليار جنيه مصرى بزيادة قدرها ٥٠٠ مليون جنيه مصرى موزعة علي ٥٠ مليون سهم بقيمة إسمية قدرها ١٠ جنيه مصري للسهم.
بتاريخ ٢٩ يناير ٢٠١٨ تم التأشير بالزيادة في السجل التجاري.

٣٢- الاحتياطات والأرباح المحتجزة

الإحتياطيات

	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣١ ديسمبر ٢٠١٦
إحتياطي خاص	٣ ٠٨٧	٣ ٠٨٧
احتياطى المخاطر البنكية العام	٧ ٢٠١	٧ ٦٩٧
احتياطى قانونى و رأسمالي	٣٠٠ ٩٢٤	١٨١ ٦٨٨
إحتياطي مخاطرتطبيق معيار دولي للتقارير المالية ٩	٢٤٨ ٤٠٠	-
احتياطى إعادة تقييم الإستثمارات المالية	٢٣٠ ٨٩٤	١٩ ٢٥٥
اجمالى الإحتياطيات فى آخر السنة المالية	**٧٩٠ ٥٠٦**	**٢١١ ٧٢٧**

وتتمثل الحركة على الإحتياطيات فيما يلى

أ - احتياطى المخاطر البنكية العام

	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣١ ديسمبر ٢٠١٦
الرصيد فى أول السنة المالية	٧ ٦٩٧	٦ ٨٥٦
التسويات الناتجة عن أحتساب قيمة ١٠ % من قيمة الأصول التى ألت ملكيتها للبنك	(٤٩٦)	٨٤١
الرصيد فى آخر السنة المالية	**٧ ٢٠١**	**٧ ٦٩٧**

طبقا لتعليمات البنك المركزى المصرى يتم تكوين احتياطى المخاطر البنكية العام لمقابلة المخاطر غيرالمتوقعة خصماً على حساب توزيع الأرباح ويتم اعتماده من الجمعية العامة للبنك عند إنعقادها لاعتماد القوائم المالية المستقلة السنوية ولا يتم التوزيع من هذا الاحتياطى إلا بعد الحصول على موافقة البنك المركزى المصرى.

ب - احتياطى قانونى و رأسمالي

	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣١ ديسمبر ٢٠١٦
الرصيد فى أول السنة المالية	١٨١ ٦٨٨	١٥٨ ١٣٣
محول من أرباح السنة المالية السابقة	١١٩ ٢٣٦	٢٣ ٥٥٥
الرصيد فى آخر السنة المالية	**٣٠٠ ٩٢٤**	**١٨١ ٦٨٨**

يتعين على البنك طبقا لأحكام القانون ونظامه الأساسى احتجاز نسبة ٥% من صافى أرباح السنة لتغذية الاحتياطى القانونى وذلك حتى يبلغ رصيده ما يعادل ١٠٠% من رأس مال البنك علما بأن هذا الاحتياطى غير قابل للتوزيع.

ج- احتياطى القيمة العادلة- الإستثمارات المالية

	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣١ ديسمبر ٢٠١٦
الرصيد فى أول السنة المالية	١٩ ٢٥٥	٧٧ ٥٩٤
صافى التغير فى القيمة العادلة خلال السنة (ايضاح ٢١)	٢١١ ٦٣٩	(٥٨ ٣٣٩)
الرصيد فى آخر السنة	**٢٣٠ ٨٩٤**	**١٩ ٢٥٥**

٣٢- الاحتياطات والأرباح المحتجزة (تابع)

ز- أرباح العام والأرباح المحتجزة

	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣١ ديسمبر ٢٠١٦
الحركة على الأرباح المحتجزة :		
الرصيد فى أول السنة المالية	٢ ٤٤٧ ٥٢٦	٦٣٤ ٣٢٠
المحول من المخصصات الأخري الي الأرباح المحتجزة (ايضاح ٣٠)	-	١٦٤ ٢٣٠
المحول من الأرباح المحتجزة الي مخصص القروض (ايضاح ١٩)	-	(١٦٤ ٢٣٠)
المحول الي الاحتياطي القانوني	(١١٩ ٢٣٦)	(٢٣ ٥٥٥)
أسهم ممنوحة (٢٠١٦)	(٥٠٠ ٠٠٠)	(٥٠٠ ٠٠٠)
حصة العاملين فى الأرباح	(٧٥ ٠٠٠)	(٤٧ ١١٣)
مكافأة أعضاء مجلس الادارة	(٥ ٩٢٢)	-
المحول الي إحتياطي مخاطر بنكية	٤٩٦	(٨٤١)
صافى أرباح العام	١ ١٩٨ ٦٦٢	٢ ٣٨٤ ٧١٥
محول إلى إحتياطي مخاطرتطبيق معيار دولي للتقارير المالية ٩	(٢٤٨ ٤٠٠)	-
الرصيد فى آخر السنة المالية	٢ ٦٩٨ ١٢٦	٢ ٤٤٧ ٥٢٦

٣٣- النقدية وما في حكمها

لاغراض عرض قائمة التدفقات النقدية تتضمن النقدية وما فى حكمها الأرصدة التالية التى لا تتجاوز تواريخ استحقاقها ثلاثة أشهر من تاريخ الربط أوالاقتناء .

	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣١ ديسمبر ٢٠١٦
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي المصري	٢ ٥٠٢ ٥٥٩	٢ ٠٢٤ ٨٢٤
أرصدة لدى البنوك	٦ ٩٨٣ ٧٦٦	٨ ٨٧٣ ٩٥١
أذون خزانة	٦ ٠٨٨ ٧٨٢	٧ ٠٣٩ ٠٨٩
ودائع لدى البنوك	(١٧٧ ٢٧٧)	(٤٧٨ ٤٢٧)
أذون خزانة لأجل أكثر من ثلاثة أشهر	(٦ ٠٨٨ ٧٨٢)	(٧ ٠٣٣ ٦٨٩)
الاجمالى	٩ ٣٠٩ ٠٤٨	١٠ ٤٢٥ ٧٤٨

٣٤- التزامات عرضية وارتباطات

أ مطالبات قضائية

يوجد عدد من القضايا المرفوعة ضد البنك فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ ولم يتم تكوين مخصص لتلك القضايا حيث انه من غير المرجح تحقق خسائر عنها .

ب ارتباطات عن قروض وضمانات وتسهيلات

تتمثل ارتباطات البنك المتعلقة بقروض وضمانات وتسهيلات بالإجمالي فيما يلى:

	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣١ ديسمبر ٢٠١٦
الأوراق المقبولة	٣٢ ٤٥٥	٤٥ ١٩٣
خطابات ضمان	٣ ٠٥١ ٦٦٢	٢ ٩٢٩ ٤٢٤
اعتمادات مستندية	٣١٥ ٨٢١	٣٠١ ١١٨
التزامات محتملة أخرى (ضمانات)	٢٤٧ ١٧٨	٣٩٢ ٨٨٤
عقود الصرف الأجلة	-	٢٥ ٨٥٦
ارتباطات غير قابلة للالغاء عن تسهيلات ائتمانية	١٠٨ ٩٠٩	١٨٤ ٥٧٨
الإجمالي	٣ ٧٥٦ ٠٢٥	٣ ٨٧٩ ٠٥٣

تتمثل ارتباطات البنك المتعلقة بقروض وضمانات وتسهيلات بالصافي فيما يلى:

	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣١ ديسمبر ٢٠١٦
الأوراق المقبولة	٢٩ ٠٥٩	٤٤ ٨٢٨
خطابات ضمان	١ ٩٦٤ ٥٠١	١ ٧٠٧ ٢٢٠
اعتمادات مستندية	٢٤٢ ٧٦٣	١٥٦ ٥٧٧
التزامات محتملة أخرى (ضمانات)	٢٤٧ ١٧٨	٣٩٢ ٨٨٤
عقود الصرف الأجلة	-	٢٥ ٨٥٦
ارتباطات غير قابلة للالغاء عن تسهيلات ائتمانية	١٠٨ ٩٠٩	١٨٤ ٥٧٨
	٢ ٥٩٢ ٤١٠	٢ ٥١١ ٩٤٣

٣٥- المعاملات مع أطراف ذات علاقة

يتبع البنك الشركة الأم البنك الاهلي المتحد - البحرين التي تمتلك ٨٥,٥% من الأسهم العادية . أما باقي النسبة ١٤,٥% فهي مملوكة لمساهمين أخرين كما يملك البنك شركة تابعه بنسبة ١٠٠% . وتتمثل أرصدة الأطراف ذوي العلاقة فيما يلي:

نوع المعاملات	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣١ ديسمبر ٢٠١٦
أرصدة لدى البنوك	٤٩٩ ١٣٤	٦٨٤ ٤٧٥
ارصدة مستحقة للبنوك	٤١ ٦١٩	١٢ ٥٩٢
ودائع العملاء	٦٨٢	٢ ٥٥٣
قروض للعملاء	٦٤ ٢٢٦	٧١ ٨١٤

* يقدر المتوسط الشهرى لما يتقضاه أعلى عشرون فرد من مرتبات وبدلات ومزايا وأسهم تحفيز وأرباح ومكافات فى البنك مجتمعين مبلغ ٢,٤١٨ الف جنيه مصرى

٣٦- صناديق الاستثمار

أ. صندوق استثمار البنك الأهلي المتحد – مصر الأول النقدي ذو العائد اليومي التراكمي (ثروة)

أنشأ البنك الصندوق كأحد الأنشطة المصرفة المرخص بها للبنك بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفذية ، وتقوم بإدارة الصندوق شركة هيرميس لإدارة صناديق الاستثمار ، وبلغ عدد الوثائق فى هذا الصندوق ١,٥٠١,٤٦٥ وثيقة القيمة الاستردادية لها ١٧٩,٦٢٤٤ جنيه مصرى للوثيقة بإجمالى ٢٦٩,٦٩٩ الف جنيه مصري وخصص للبنك ٥٠,٠٠٠ وثيقة منها (قيمتها الاسمية ٥ مليون جنيه مصرى) لمباشرة نشاط الصندوق ، وتظهر ضمن استثمارات محتفظ بها حتي تاريخ الاستحقاق (ايضاح ٢١) .

كما يمتلك البنك عدد ١١٥,٠٠٠ وثيقة بلغت قيمتها الاستردادية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ مبلغ ١٧٩,٦٢٤٤ جنيه مصرى للوثيقة بإجمالى ٢٠,٦٥٦ الف جنيه مصري (ايضاح ١٦) ، وتظهر ضمن اصول مالية بغرض المتاجرة .كما بلغ إجمالي وثائق الصندوق القائمة فى ذات التاريخ ١,٥٠١,٤٦٥ وثيقة.

وطبقاً لعقد إدارة الصندوق وكذلك نشرة الاكتتاب يحصل البنك علي أتعاب وعمولات مقابل إشرافه علي الصندوق وكذلك الخدمات الإدارية الأخري التي يؤديها له ، وقد بلغ إجمالي العمولات ١,٠٢١ الف جنيه مصري عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ وادرجت ضمن بند الأتعاب والعمولات أخرى بقائمة الدخل.

٣٦- صناديق الاستثمار (تابع)

ب - صندوق استثمار البنك الاهلي المتحد - مصر الثانى للاستثمار فى الاسهم ذو العائد التراكمي (صندوق ألفا)

أنشا البنك الصندوق كأحد الأنشطة المصرفة المرخص بها للبنك بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفذية ، وتقوم بإدارة الصندوق شركة هيرميس لإدارة صناديق الاستثمار، وبلغ عدد الوثائق فى هذا الصندوق ٥٣٤,٦٤٩ وثيقة وبلغت القيمة الاستردادية لها ٢٣,٠٥٤٢٨جنيه مصرى للوثيقة بإجمالى ١٢,٣٢٥ الف جنيه مصري ، وخصص للبنك ٥٠٠,٠٠٠ وثيقة منها (قيمتها الاسميه ٥ مليون جنيه مصرى) لمباشرة نشاط الصندوق ، وتظهر ضمن استثمارات محتفظ بها حتي تاريخ الإستحقاق (إيضاح ٢١).

وطبقاً لعقد إدارة الصندوق وكذلك نشرة الاكتتاب يحصل البنك على أتعاب وعمولات مقابل إشرافه على الصندوق وكذلك الخدمات الإدارية الأخرى التي يؤديها له ، وقد بلغ إجمالي العمولات ٣٧ الف جنيه مصري عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ وادرجت ضمن بند الأتعاب والعمولات أخرى بقائمة الدخل.

٣٧- الموقف الضريبي

أولا: ضرائب الدخل

- يقوم البنك بتقديم اقراراته الضريبية فى المواعيد القانونية ويقوم بسداد الضرائب من واقع تلك الاقرارات
- تم فحص البنك من بداية نشاطة حتى عام ٢٠١٢ وسداد الضريبة المستحقة عليها
- تم فحص الفترة من عام ٢٠١٣ وحتى ٢٠١٤ و الاعتراض عليها و جاري النظر النزاع امام اللجان الداخلية.
- جاري فحص الفترة من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٦/١٢/٣١ .

ثانيا: ضرائب الدمغة

- من بداية النشاط وحتى ٢٠٠٦/٧/٣١ تم فحص بعض فروع البنك حتى ٢٠٠٦/٧/٣١ وسداد الضريبة وجارى فحص باقى الفروع .
- تم فحص الفترة من ٢٠٠٦/٨/١ حتى ٢٠٠٩/١٢/٣١ و أنهاء النزاع باللجان الداخلية.
- تم فحص الفترة من ٢٠١٠/١/١ حتى ٢٠١١/١٢/٣١ و أنهاء النزاع باللجان الداخلية.
- تم فحص الفترة من ٢٠١٢/١/١ حتى ٢٠١٣/٣/٣١ و أنهاء النزاع باللجان الداخلية.
- تم فحص الفترة من ٢٠١٣/٤/١ وحتى ٢٠١٥ و أنهاء النزاع باللجان الداخلية
- جاري فحص الفترة من ٢٠١٦/١/١ حتى ٢٠١٦/١٢/٣١ .

ثالثا: ضرائب المرتبات

- يقوم البنك باستقطاع الضريبة شهريا وتوريدها إلى مصلحة الضرائب بصفة منتظمة
- تم فحص البنك من بداية نشاطه حتى عام ١٩٨٠ وسداد الضريبة المستحقة .
- الفترة من ١٩٨١ حتى ١٩٨٤ منظورة امام القضاء .
- تم فحص الفترة من عام ١٩٨٥ حتى عام ١٩٩٦ وسداد الضريبة المستحقة .
- الفترة من ١٩٩٧ حتى ٢٠٠٢ جارى تسويتها مع مصلحة الضرائب .
- تم فحص الفترة من عام ٢٠٠٣ حتى عام ٢٠٠٤ و تم الاعتراض عليها امام اللجنة الداخلية .
- تم تقدير الضريبة عن عام ٢٠٠٥ جزافيا و تم الاعتراض عليها امام اللجنة الداخلية .
- لم يتم فحص الفترة من عام ٢٠٠٦ وحتى ٢٠٠٧.
- تم تقدير الضريبة عن الفترة من عام ٢٠٠٨ حتى عام ٢٠١٠ جزافيا و تم الاعتراض .
- تم تقدير الضريبة عن الفترة من ٢٠١١/١/١ حتي ٢٠١٤/١٢/٣١ جزافيا و تم الأعتراض عليها.
- لم يتم فحص الفترة من عام ٢٠١٥ حتى الان.
- و قد قام البنك بوضع التقييمات المذكورة اعلاه بعين الاعتبار حين تقدير الإلتزامات الضريبية

رابعا: الضريبة العقارية

- قام البنك بسداد الضريبة العقارية الواردة مطالبات مصلحة الضرائب عدا المطالبات المشابة بالمغالاة و قد قام البنك بتكوين مخصص حتي عام ٢٠١٦ بمبلغ ٦ مليون جنيه مصري.

٣٨- ارقام المقارنة

تم إعادة تبويب بعض أرقام المقارنة لتتمشى مع عرض القوائم المالية للسنة الحالية .

٣٩- أحداث هامة

المعيار الدولي رقم (٩): الأدوات المالية:
صدر معيار التقارير المالية الدولي بصورته النهائية في يوليو ٢٠١٤. و قد قام البنك المركزي المصري في ٢٨ يناير ٢٠١٨ بإصدار تعليماته إلي البنوك بالإلتزام بمتطلبات المعيار الدولي رقم ٩ إعتباراً من أول يناير ٢٠١٩.
يقوم معيار ٩ بتحديد أسس الإعتراف و القياس للأصول و الإلتزامات المالية و كذلك أسس احتساب إضمحلال الأصول المالية و محاسبة التغطية. و قد حل معيار ٩ الدولي محل معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ : الأدوات المالية: الإعتراف و القياس.

أ- التصنيف و القياس:
يؤثر تطبيق معيار ٩ على تصنيف و قياس الأصول المالية و ليس من المتوقع أن يكون له أي أثر علي تصنيف و قياس الإلتزامات المالية. طبقاً لمتطلبات معيار ٩ فإن تصنيف و قياس الأصول المالية سوف يعتمد بشكل أساسي علي نماذج الأعمال التي يتم من خلالها إدارة تلك الأصول و كذلك صفات التدفقات النقدية التعاقدية المرتبطة بها. و تقوم هذه العوامل بتحديد إذا ما كان يتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل. و ألغي معيار ٩ ما تضمنه معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ من تصنيفات للأصول المالية (محتفظ بها حتي تاريخ الإستحقاق، قروض و تسهيلات، متاحة للبيع).

ب- محاسبة التغطية:
سمح معيار التقارير المالية الدولي ٩ للمنشات بالاستمرار بتطبيق محاسبة التغطية طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩.

ت- إضمحلال الأصول المالية:
يتم احتساب الإضمحلال للأصول المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة و القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل و كذلك الإرتباطات عن قروض أو ضمانات مالية. عند الإعتراف الأولي يتم احتساب خسائر الائتمان المتوقعة (ECL) الناتجة عن إحتمالية الإخفاق المتوقعة خلال ١٢ شهر التالية. في حالة الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان يتم احتساب خسائر الائتمان المتوقعة (ECL) الناتجة عن إحتمالية الإخفاق المتوقعة علي مدار العمر المتوقع للأداة المالية.
يتم تصنيف الأصول المالية التي تم احتساب خسائر الائتمان المتوقعة لل ١٢ شهر التالية في المرحلة الأولي (Stage ١) و يتم تصنيف الأصول المالية التي شهدت زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان في المرحلة الثانية (Stage ٢) بينما يتم تصنيف الأصول المالية التي شهدت إضمحلالاً في قيمتها في المرحلة الثالثة (Stage ٣).

يقوم البنك بشكل دوري باختبار مدي زيادة مخاطر الائتمان للأداة المالية منذ الاعتراف الأولي عن طريق قياس مدي التغير في معدل الاخفاق المحتمل للعمر الباقي للأداة بدلا من قياس التغير في الخسائر الائتمانية المتوقعة.

يجب أن يكون تقدير خسائر الائتمان المتوقعة محايد و مرجح بأوزان. كما يجب أن يتضمن كل المعلومات ذات الصلة سواءاً التاريخية أو المستقبلية و المتوقعة و التي تشمل التوقعات الإقتصادية المستقبلية في تاريخ إعداد التقارير و كذلك القيمة الزمنية للنقود. و بناءاً على ذلك فإن تقدير خسائر الائتمان المتوقعة طبقاً لمعيار ٩ ذو نظرة مستقبلية و أكثر تذبذباً مقارنة بما تضمنه معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩.

يقوم البنك حالياً بدراسة الأثر المالي لتطبيق هذا المعيار علي القوائم المالية للبنك. و طبقاً لتعليمات البنك المركزي المصري الصادرة في ٢٨ يناير ٢٠١٨ قام البنك بتكوين إحتياطي مخاطر بنسبة ١% من إجمالي المخاطر الائتمانية المرجحة بأوزان المخاطر و ذلك من صافي الربح بعد الضريبة عن عام ٢٠١٧ و الذي يبلغ مقداره ٢٤٨,٤٠٠ ألف جنيه مصري (قائمة التغير في حقوق الملكية) يتم إدراجه ضمن رأس المال الأساسي بالقاعدة الرأسمالية و يتم إستخدامه بعد الحصول علي موافقة البنك المركزى المصرى.